T.C.

MARDİN ARTUKLU ÜNVİERSİTESİ

LİSANSÜSTÜ EĞİTİM ENSTİTÜSÜ

TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI

Yüksek Lisans Tezi

منهج الإمام البخاري في إخراجه حديث الرواة المتكلم فيهم

İMAM BUHÂRÎ'NİN SAHİHİNDE TENKİD EDİLEN RAVÎLERDEN HADİS TAHRİC METODU

MOHAMED MAJDALDEEN EJA

18800035

Tez Danışmanı

Dr. Öğr. Üyesi M. KAMEL KARA BELLI

MARDİN 2020

T.C.

MARDİN ARTUKLU ÜNVİERSİTESİ

LİSANSÜSTÜ EĞİTİM ENSTİTÜSÜ

TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI

Yüksek Lisans Tezi

منهج الإمام البخاري في إخراجه حديث الرواة المتكلم فيهم

İMAM BUHÂRÎ'NİN SAHİHİNDE TENKİD EDİLEN RAVÎLERDEN HADİS TAHRİC METODU

MOHAMED MAJDALDEEN EJA

18800035

Tez Danışmanı

Dr. Öğr. Üyesi M. KAMEL KARA BELLI

MARDİN 2020

T.C.

MARDİN ARTUKLU ÜNVİERSİTESİ

LİSANSÜSTÜ EĞİTİM ENSTİTÜSÜ

TEZ ONAYI

Enstitümüz …TEMEL İSLAM BİLİMLERİ…. Anabilim Dalı ...18800035... numaralı tezli yüksek lisans programı öğrencisi…MOHAMED EJA…'in hazırladığı "**İmam Buhârî'nin Sahihinde Tenkid Edilen Ravîlerden Hadis Tahric Metodu**" başlıklı Yüksek Lisans tezi ile ilgili Tez Savunma Sınavı, Lisansüstü Eğitim-Öğretim ve Sınav Yönetmeliği uyarınca 29/09/2020 ..Salı.. günü saat 10:00'da dijital ortamında yapılmış, tezin onayına oy çokluğu/oybirliğiyle karar verilmiştir.

Danışman Dr. Öğr. Üyesi M. Kamel KARA BELLI	İmza
Üye Dr. Öğr. Üyesi Ayman Jassim Mohammed ALDOORI	İmza
Üye Doç. Dr. Abdulhameed ALSHEESH	İmza

ONAY:

Bu tezin kabulü, Enstitü Yönetim Kurulu'nun ……/……/20…. tarih ve ……/…… sayılı kararı ile onaylanmıştır.

…../…./20…

Enstitü Müdürü

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن ومثلَه معه، وتعهَّد بحفظهما، وأفضل الصَّلاة وأتمُّ التَّسليم على سيِّدنا محمَّدٍ الذي بلَّغ الرسالة وأقام الشِّرعة وأكمل الملَّة، وعلى آله وصحبه أجمعين، وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، الذين حملوا أمانة هذا الدِّين، وبلَّغوه مَن بعدهم جيلاً بعد جيلٍ، حتى وصلنا ميراثُه صافياً نقيّاً من التَّحريف والتَّبديل، وبعدُ:

فإنَّ من أهمِّ العلوم وأنفعِها علمَ الحديث، لذلك اعتنى به الأئمَّة والحفَّاظ في القديم والحديث، وبذلوا في سبيل ذلك كلَّ غالٍ ورخيصٍ، حتى غدوا لفَرْط اعتنائهم به خيرَ النَّاس، فكانوا بحقٍّ وصِدْقٍ علماء ربَّانيِّين، سخَّرهم الله تعالى وأمَدَّهم، وأعَدَّهم إنفاذاً لوعده سبحانه بحفظ هذا الدِّين.

وإنَّ من جملة هؤلاء العلماء الربَّانيِّين، والجهابذة الذين حفظ الله بهم هذا الدِّين: هو الإمام البخاريُّ، وما أدراك مَن الإمام البخاريُّ؟! إنَّه الإمام العلم الفرد، سيِّد الحفَّاظ، تاج الفقهاء، عمدة المحدِّثين، إمام العلل، صاحب (الجامع الصحيح)، أصحِّ كتابٍ بعد كتاب الله.

ولكون كتاب البخاري أصحَّ كتابٍ بعد كتاب الله: كان إسقاطه الهدف الأول لأعداء السُّنَّة، إذ تعرَّضت السنَّة النبويَّة عموماً، و(صحيح البخاري) خصوصاً، لهجماتٍ وطعونٍ وإثارةِ شبهاتٍ من الحاقدين منذ العصور الأولى للإسلام، واتَّخذت هذه الهجمات والطُّعون صوراً وأشكالاً متنوِّعةً.

هذا وقد ازدادت في الآونة الأخيرة – مع الأسف الشديد – الطُّعون الموجَّهة إلى (صحيح البخاري)، وكانت أكثر هذه الطُّعون ناشئةً عن جهلٍ بالإمام البخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وعن جهلٍ بمنهجه في (صحيحه)، لا سيَّما في رؤيته الدقيقة المتعلِّقة بكيفيَّة إخراجه لأحاديث الرُّواة عموماً، والمتكلَّم فيهم خصوصاً.

ومع كثرة الدِّراسات المعاصرة حول (صحيح البخاري)، والتَّصدِّي لما يُثار حوله من الشُّبهات، إلا أنِّي لم أر مَنْ سلَّط الضَّوء تماماً على ذلك، وإن وُجدت دراسةٌ فتكون جزئيَّةً مقتصرةً على طريقةٍ ما، وإن كانت كليَّةً فكثيراً ما تكون قاصرةً على النظريَّة أو التطبيق؛ فكانت الحاجة ماسَّةً لدراسةٍ جامعةٍ، مشتملةٍ على النظريَّة والتطبيق، وهذا ما أرجو من الله تعالى أن يكون بحثي هذا مستوفياً لذلك.

لذا ومن باب جُهْدِ المُقِلِّ حاولت أن أدلو بدلوي في هذا المِضمار، من خلال رسالتي الماجستير هذه والتي هي بعنوان: **(منهج الإمام البخاريِّ في إخراجه حديث الرُّواةِ المُتكلَّم فيهم)**.

وتتجلَّى أهميَّةُ هذا الموضوع في أنَّه موضوعٌ متعلِّقٌ بالسنَّة النبويَّة التي هي الأصل الثَّاني لهذا الدِّين، ومتعلِّقٌ بكتابٍ هو من أصحِّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، وفي الدِّفاع عنه: دفاعٌ عن الإسلام، كما أنَّ في بيان منهج الإمام البخاريِّ في (صحيحه)، وبيان دقَّته وشدَّة تحرِّيه في الرِّواية والرُّواة: زجراً للجاهلين، ومنعاً للمتجرِّئين عن الخوض فيما لا عِلْمَ لهم به.

وأتقدَّم بالشُّكر الجزيل لفضيلة الدُّكتور محمد كامل قره بللي - حفظه الله - المشرف على رسالتي هذه، الذي ما قصَّر في الإدلاء بتوجيهاته المفيدة، وإرشاداته القيِّمة، وتفضَّل بإطلاعي على بعض أبحاثه فيما يتعلَّق بهذا الموضوع، فجزاه الله خير الجزاء.

والشكر واصلٌ لِلَّجنة المناقِشة المكوَّنة من: الدُّكتور أيمن جاسم محمد الدوري مناقِشاً داخليَّاً، والدُّكتور عبد الحميد الشِّيش مناقِشاً خارجيَّاً، بارك الله فيهم وفي علمهم، ونفع بهم البلاد والعباد.

كما أتوجَّه بالشكر والتقدير لـ "جامعة ماردين آرتوقلو"، ولهذا البلد الطيِّب "تركيا الحبيبة" التي فتحت لنا أبوابها، وأتاحت لنا الفرصة بالدراسة في أحضانها، بعد الأحداث المُحزنة التي حلَّت في بلادنا "بلاد الشَّام المباركة" التي أسأل الله العظيم أن يفرِّج عنها وعن جميع بلاد المسلمين – آمين. فَلِلمسؤولين المخلصين في هذا البلد الطيِّب كلُّ الشكر والتقدير.

وأُهدي عملي هذا إلى سراج حلب، العلَّامة الكبير، والعارف الشهير، المفسِّر، الحافظ، الإمام، فضيلة سيدي الشيخ عبد الله سراج الدين الحسيني الحلبي، رحمه الله تعالى ورفع مقامه العَلِيّ، مَن نهلت من بركتِه، وتربَّيْتُ وتعلَّمت في مدرستِه: (المدرسة الشعبانيَّة) في مدينتنا حلب الشهباء، حرسها الله – وبلاد المسلمين – من البلاء، وردَّ عنها كيد الأعداء، آمين.

كما أُهديه إلى مَن زرع فيَّ حبَّ حديث رسول الله ﷺ عموماً، وحبَّ (صحيح البخاري) خصوصاً، إلى سيدي وشيخي فضيلة المربِّي، العلَّامةِ العامل، المحدِّث الفاضل، الشَّيخ الدكتور محمَّد زهير النَّاصر، الذي قرأتُ عليه أكثر من مرَّة (صحيح البخاري)، فغاص بي في بحاره على ما فيه من الجواهر والدراري، حفظه الله الباري، وأطال في عمره مع الصحَّة والعافية، وأدام نفعه الساري.

وإلى مَن انتفعت كثيراً من علمه ودقائقه وتحقيقاته وكتبه، والذي أسأل الله دائماً أن يجمعني به، إلى سيدي المحقِّق، الأصولي، العلَّامة، فضيلة الشيخ محمَّد عوَّامة، حفظه الله، وأدام نفعه، ورفع مقامه.

وإلى جميع شيوخي وأساتذتي الكرام، آباء الأرواح، الذين رسموا لي طريق الهداية والنور والفلاح، فكانوا لي في سيري الضياء والمصباح.

وإلى والديَّ الكريمَين، آباء الأشباح، اللَّذَين ربَّياني صغيراً، وأرشداني لطلب العلم الشَّرعي كثيراً، ربِّ اغفر لي ولوالدي، ربِّ ارحمهما كما ربَّياني صغيراً.

وإلى زوجي الحبيبة، وأولادي الغالين: عائشة، وفاطمة الزهراء، وبدر الدين، أسأل الله الحقَّ المبين أن يجعلني وإيَّاهم خَدَمةً لهذا الدِّين، وأن يجعلنا مِمَّن يباهي بهم سيِّد المرسلين ﷺ .

وإلى كلِّ مَن قدَّم لي نصيحة، أو ذكرني بدعوة صالحة...

سائلاً الله المولى الكريم أن يجزيهم عنِّي جميعاً خير الجزاء وأكمله، وأن يُكرِمهم بما هو أهله، إنَّه خير مسؤول، وأكرم مأمول.

وختاماً أرجو الله أن يتوِّجني بالقبول والإقبال في الحال والمآل، وأسأله سبحانه التَّوفيق والإرشاد إلى سلوك طُرُق السَّداد، وأن يُعينَنِي على التَّكميل، فهو حسبي وَنِعْمَ الوكيل.

فهرس الموضوعات

المُقدِّمة III

فهرس الموضوعات VII

المُلَخَّص XII

ÖZET XIII

ABSTRACT XIV

المدخل ١

سبب اختيار البحث ٥

الدراسات السابقة ٦

مشكلة البحث ١٥

أهميَّة البحث ١٧

منهج البحث ١٩

خطَّة البحث ٢٢

1. تمهيد الطعن في صحيح البخاري ٢٣

1.1. الطاعنون في صحيح البخاري وأهدافهم ٢٦

1.1.1. الطاعنون في صحيح البخاري ٢٦

2.1.1. أهداف الطاعنين في صحيح البخاري ٣٢

2.1. كلمةٌ عن الشبهات والطعون ٣٦

1.2.1. صورٌ من الشُّبهات والطُّعون ٣٨

2.2.1. هل من جديدٍ في شبهات وطعون المعاصرين؟ ٣٩

3.2.1. لا تكاد الشُّبهات والطُّعون تخرج عن صحيح البخاري ٤٣

4.2.1. منهجيَّة الشُّبهات والطُّعون ٤٣

5.2.1. أسباب الشُّبهات والطُّعون ٤٤

6.2.1. أشكال الرَّدِّ على الشُّبهات والطُّعون ٤٤

7.2.1. مصادر مادَّة الشُّبهات والطُّعون ٤٥

1.7.2.1. المصدر الأول: استغلال طعون الأئمَّة ٤٥

2.7.2.1. المصدر الثَّاني: تحويل الحقائق إلى شبه ٥٤

3.7.2.1. المصدر الثَّالث: ما يلفِّقونه من مادَّة الشُّبهة ٥٥

8.2.1. نماذج من الشُّبهات المثارة حول صحيح البخاري ٥٥

2. الإمام البخاري وصحيحه ٥٧

1.2. ترجمة موجزة للإمام البخاري ٥٧

2.2. صحيح البخاري ومنهج مؤلفه فيه ٧١

1.2.2. تعريفٌ عامٌّ بصحيح البخاري ٧٣

2.2.2. المنهج العامُّ الذي اتَّبعه البخاري أثناء تصنيف صحيحه ٨٠

3.2.2. عَرْضُ البخاريِّ صحيحه على كبار الأئمَّة المحدِّثين في عصره ٨٢
4.2.2. إجماع الأمَّة على صحَّة صحيح البخاري وتلقِّيهم له بالقبول ٨٣
1.4.2.2. موقف المحدِّثين من رجال صحيح البخاري ٨٥
2.4.2.2. موقف المحدِّثين من أسانيد صحيح البخاري ٨٧
3.4.2.2. موقفهم من عدم إيراده في صحيحه لأحاديث أخرى صحيحة ٨٨
4.4.2.2. عناية المحدِّثين بِعَزْوِ مروياَّتهم إلى صحيح البخاري ٨٩
5.4.2.2. عناية المحدِّثين باتِّباع صحيح البخاري في تآليفهم ٩٠
6.4.2.2. حكاية العلماء الإجماع على صحَّة (صحيح البخاري) ٩١
3. الرُّواة المُتكلَّم فيهم، وإخراج البخاري حديثهم ٩٦
1.3. الرُّواة المُتكلَّم فيهم ٩٦
1.1.3. مَن هم الرُّواة المُتكلَّم فيهم ٩٦
2.1.3. نظرة العلماء إلى الرُّواة في صحيح البخاري ٩٩
3.1.3. هل في صحيح البخاري رواةٌ مُتكلَّمٌ فيهم؟ ١٠١
4.1.3. بيان هل خالف البخاريُّ شرطه في إخراجه لرواةٍ مُتكلَّمٍ فيهم ١٠٢
2.3. كيفيَّة إخراج البخاريِّ حديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم ١٠٦
1.2.3. إخراج حديث الرَّاوي في باب المتابعات ١٠٧
2.2.3. إخراج حديث الرَّاوي في باب الشواهد ١٢١

3.2.3. إخراج حديث الرَّاوي في المُعلَّقات ١٢٦

4.2.3. إخراج حديث الرَّاوي مقروناً بغيره ١٣٧

4. منهج الانتقاء عند الإمام البخاري ١٤٤

1.4. منهج الانتقاء (عرض) ١٤٤

1.1.4. الإخراج للراوي المُتكلَّم فيه فيما حدَّث به عن شيخٍ دون آخر ١٥٠

2.1.4. الإخراج للراوي المُتكلَّم فيه فيما حدَّث به في مكانٍ دون آخر ١٥٢

3.1.4. = = فيما حدَّث به في مكانٍ عن شيخٍ دون مكانٍ آخر عن الشيخ نفسه ١٥٨

4.1.4. الإخراج للراوي المُتكلَّم فيه فيما حدَّث به عن أهل بلدٍ دون آخرين ١٦٠

5.1.4. الإخراج للراوي المُتكلَّم فيه فيما حدَّث به من كتابه دون حفظه ١٦١

6.1.4. الإخراج للراوي المُتكلَّم فيه حديثاً يرويه عنه بصيغةٍ خاصَّةٍ ١٦٥

7.1.4. الإخراج للراوي المُتكلَّم فيه فيما لا تعلُّق له بالعقائد والأحكام ١٦٨

1.7.1.4. مثال مَن انتقى البخاري حديثه في الفضائل ١٦٨

2.7.1.4. ومثال إخراجه للراوي المتكلَّم فيه في المغازي والسير ١٧٢

8.1.4. الإخراج للراوي المُتكلَّم فيه حديثاً يدفع به عنه ما تُكلِّم فيه ١٧٦

9.1.4. أنواعٌ أخرى من الانتقاء ١٨٠

1.9.1.4. الإخراج للراوي فيما يتعلَّق بفائدةٍ لغويةٍ ١٨٠

2.9.1.4. الإخراج للراوي حديثاً فيه لفظٌ مختصرٌ ١٨٠

3.9.1.4. الإخراج للراوي حديثاً واحداً فقط ١٨٠

2.4. منهج الانتقاء (مناقشة) ١٨٢

الخاتمة ١٨٩

نتائج ١٨٩

توصيات ١٩١

جدول الرواة المتكلَّم فيهم الوارد أسماؤهم في هذا البحث ١٩٥

فهرس المصادر والمراجع ١٩٩

الملخَّص

رسالة ماجستير

منهج الإمام البخاري في إخراجه حديث الرواة المتكلم فيهم

محمَّد مجدُ الدِّين عِجَّة

جامعة ماردين آرتوقلو

معهد الدراسات العليا

قسم العلوم الإسلاميَّة الأساسيَّة

٢٠٢٠ : ٢٤٢ صفحة

لمَّا كان (صحيح البخاري) أصحَّ كتابٍ بعد كتاب الله تعالى: كان إسقاطه الهدف الأوَّل لأعداء السُّنَّة، حيث تعرَّض لهجماتٍ وشبهاتٍ وطعونٍ وانتقاداتٍ... وكان من جملة تلك الطُّعون الموجَّهةِ إليه: ما هو متعلِّقٌ بإخراجه حديثَ رواةٍ متكلَّمٍ فيهم.

فجاء هذا البحث ليبيِّن منهج الإمام البخاريِّ في إخراجه حديث هؤلاء الرُّواة المُتكلَّم فيهم في (صحيحه)، وأنَّ البخاريَّ لم يكن غافلاً عمَّا قيل في هؤلاء الرُّواة، بل كان في أتمِّ اليقظة، فأنزل هؤلاء الرُّواة منازلهم، وأخرج لهم أحاديثهم، بطُرُقٍ سليمةٍ مُسلَّمةٍ عند جمهور المحدِّثين، دلَّت على إمامته وتبحُّره وكمال معرفته، وأنَّه حقًّا: أستاذ الأستاذين، وسيِّد المحدِّثين، وطبيب الحديث في عِلله.

وتلخَّصت هذه الطُّرق في خمسةٍ هي: المتابعات، والشواهد، والمُعلَّقات، والمقرونين بغيرهم، والانتقاء، وكان الانتقاء أشمل هذه الطُّرُق، وهو صنعةٌ حديثيَّةٌ لا يُتقنها إلا كبار النُّقَّاد من أمثال الإمام البخاري، وكان أكثر ما يستعمله: فيمَنْ أخرج حديثه في الأصول.

الكلمات المفتاحية: منهج، البخاري، الصحيح، الرواة، المتكلَّم فيهم.

ÖZET

Yüksek Lisans Tezi

İmam Buhârî'nin Sahihinde Tenkid Edilen Ravîlerden Hadis Tahric Metodu

MOHAMED MAJDALDEEN EJA

Mardin Artuklu Üniversitesi

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü

Temel İslam Bilimleri Anabilim Dalı

2020 : 242 sayfa

Buhârî'nin sahihi Kur'an'ı Kerim'den sonra gelen en sahih kitap olunca, sünnet düşmanları için eserin değerini düşürmek en temel gayeleri olmuştur. Dolayısıyla saldırılara, şüphe ve kuşkulara, tenkitlere ve karalamalara(ta'n) maruz kalmıştır. Ona yöneltilen bu karalamalar genel olarak tenkit edilmiş ravilerden hadis rivayet etmesiyle alakalıdır

Bu araştırma; İmam Buhârî'nin tenkide uğramış râvilerin hadislerini eserine alma usûlünü açıklamak, râviler hakkında söylenenlerden Buharînin habersiz olmadığını, bilakis tam bir bilinç halinde olduğunu, her bir râviyi özenle seçerek gereken değeri verdiğini, onların bu hadislerini cumhur ulemaya göre sağlam olan tarikle tahric ettiğini, bunun da Buhârinin, imâmetine, derin ilmine, bilge oluşuna ve onun gerçekten hocaların hocası, muhaddislerin efendisi ve illetli hadislerin tabibi olduğuna delalet ettiğini ortaya koymak için yapılmıştır.

Bu tarikler beş ana başlıkta özetlenmiştir. Bunlar, mutabâat, şâhit, mûallakât, başka râvilerle (sika ya da makbul) beraber zikredilenler ve intikâlardır. İntikâlar bu yolların en kapsayıcısıdır. İntikâ öyle bir ilim ki yalnızca Buhâri gibi büyük münekkitler yapabilirdi. Buhâri bu yöntemi daha çok eserinin asıllar bölümünde hadisini naklettiği râviler için kullanırdı.

Anahtar Kelimler: Menhec, Buhârî, Sahîh, Râviler, Tenkide uğramış râviler.

ABSTRACT

Master Thesis

The approach of Imam "Al-Bukhari" in Brought out the Hadith of the narrators whose are spoken about

MOHAMED MAJDALDEEN EJA

Mardin Artuklu University

Graduate Education Institute

Department of Islamic Sciences

2020 : 242 pages

Since "Sahih Bukhari" was the most correct book after the Book of God Almighty. To downfall it was the first target of the enemies of Sunnah, as it was exposure to attacks, suspicions, appeals and criticisms ... and among those appeals to it: What is related to brought out the Hadith of the narrators whose are spoken about.

So this research came to show the approach of Imam "Al-Bukhari" in brought out the hadiths of these narrators who are spoken of in his "Sahih", and that Bukhari was not unaware of what was said by those narrators, but he was in the fullness of vigilance, so he gave those narrators their suitable status, and he brought out their hadiths in ways by fine and axiom ways of all hadithists crowds, which indicated his Imamate, experience and the accomplish of his knowledge, and that he is really: the professor of all professors, and the master of the hadithists, and the doctor of hadith in his issues.

These methods were summarized in five which are: follow-ups, evidences, Pendants, those who are related to others, and selection. The selection was the most comprehensive of these methods. It is a modern method that only mastered by the senior critics such as Imam "Al-Bukhari", and what he used most was: in who brought out his hadith in the fundamentals.

Key Words: method, al-Bukhari, Sahih, the narrators, whose are spoken about.

المدخل

صحيحُ الحمد مرفوعٌ إلى الله تعالى سالماً من كلِّ علَّةٍ، على أن جعلنا من خير أمَّةٍ أُخرجت للنَّاس وأفضل ملَّةٍ، نحمده على ما اتَّصل إلينا من آلائه، حمداً يزيدنا قرباً لديه، ونشكره على ما تواتر من نَعمائه، شكراً جامعاً مسنَداً إليه.

اللهم صلِّ وسلِّم وبارك على سيِّدنا محمَّدٍ الذي رفعتَ ذِكْرَهُ عَلِيَّاً، وأبقيتَ حديثه مرويَّاً، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى تابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، وأَخصُّ منهم السَّادةَ الفقهاء والمحدَّثين، والأتقياء والصَّالحين، وبعدُ:

فإنَّ الله عزَّ وجلَّ أنزل القرآن ومثلَه معه، وتعهَّد بحفظهما، فقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [1]، وتوفِّي رسول الله ﷺ بعد أن بلَّغ الرِّسالة وأدَّى الأمانة وأقام الشِّرعة وأكمل الملَّة، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [2].

وورثه صحابته من بعده، فحملوا أمانة هذا الدِّين، وبلَّغوا مَن بعدهم، وهكذا حمل المسلمون الأمانة جيلاً بعد جيلٍ، حتى وصلنا ميراثه صافياً نقيَّاً من التَّحريف والتَّبديل، وذلك بفضل الله سبحانه، ومصداقاً لوعده، ثم بما سخَّره الله لهذه الأمَّة من وجود علماء ربَّانيِّين، أمَدَّهم وأعَدَّهم بما يُبهر العقل ويستنفذ العجب، لدرجةٍ تجعل المطَّلِع على أحوالهم وأخبارهم يمتلأ قلبه يقيناً: بأنَّ هؤلاء الجهابذة ما أُعدُّوا هذا الإعداد العجيب إلا لغايةٍ ساميةٍ، هي إنفاذ الله وعدَه بحفظ دينه.

---

(١) (الحجر ٩/١٥).

(٢) (المائدة ٣/٥).

وصدق رسول الله معلِّمُ الناس الخير ﷺ القائل: «يحمل هذا العلمَ من كلِّ خَلَفٍ عدولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المُبْطِلِين، وتأويل الجاهلين» [٣].

---

(٣) رواه العُقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو العُقيلي المكِّي، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلميَّة، بيروت، ١٩٨٤ م، رواه من عِدَّة طرقٍ مرفوعاً، وموقوفاً، ج ١، ص ٩، ورواه مرسلاً عن إبراهيم العذري، ج ٤، ص ٢٥٦.

ومن طريق العذري رواه الأئمَّة النُقَّاد، على سبيل الاستشهاد: ابن أبي حاتم، وابن عدي، والبيهقي، والخطيب البغدادي، وابن عبد البر، وغيرهم من المتقدِّمين، ونقل الخطيب عن الإمام أحمد ما يُشعر بقبوله الحديث، وأمَّا المتأخِّرون: فمِمَّن ذهب إلى تقوية الحديث وثبوته بكثرة طرقه: ابن القيِّم، والزركشي، وابن الوزير، والسخاوي، والقسطلاني.

قال العراقي: «وطريق العذري هو أشهر طرق الحديث»، العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: محمد راغب الطبَّاخ الحلبي، المطبعة العلميَّة، حلب، ط ١، ١٩٣١ م، ص ١١٦. وسأكتفي بتوثيق رواية المتقدِّمين، خشية الإطالة، فينظر: ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن ابن محمد بن إدريس الرازي، **الجرح والتعديل**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٥٢م، ج ٢، ص ١٧؛ وابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٧ م، ج ١، ص ٢٤٧-٢٤٩؛ والبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٣ م، ج ١٠، ص ٣٥٣؛ والخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق: محمد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السنَّة النبويَّة، أنقرة، ص ٢٨-٢٩؛ وابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة، المغرب، ١٣٨٧ هـ، ج ١، ص ٥٩.

إذن! فالحديث قويٌّ صالحٌ للاستدلال والاحتجاج به، هذا روايةً. وأمَّا درايةً: فمعنى الحديث أنَّه للخبر والأمر معاً.

أمَّا الخبر: فإنَّه إخبارٌ من رسول الله ﷺ عن أنَّه يوجد في كلِّ طبقةٍ زمنيَّةٍ طائفةٌ من العدول الصالحين، يحملون العلم خلفاً عن سلفٍ، ولو وُجد أناسٌ آخرون هم غثاءٌ كغثاء السيل! وأمَّا الأمر: فإنَّه تنبيهٌ من النبيِّ ﷺ لأفراد أمَّته بأن يُقدِّموا مِن أبنائهم لحمل الميراث النبويِّ: مَن صلح منهم حاله وسلوكه.

هذا وقد أطال في تخريج هذا الحديث والتعليق عليه: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في تحقيقه لـ **(مُقدِّمة التمهيد)**، ضمن: (خمس رسائل في علوم الحديث)، دائر البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٢، ٢٠١٠ م، ص ٨٨-٩٠، ١٣٤-١٤٠، ولخَّص كلامه وزيادة تلميذه شيخنا العلَّامة الشيخ محمد عوَّامة حفظه الله في تعليقه على **(التدريب)** السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي**، تحقيق: شيخنا العلَّامة الشيخ محمد عوَّامة، دار المنهاج، جدة، ودار اليسر، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠١٦ م، ج ٤، ص ٢٠-٣٠، فيُنظر تعليقهما لِزاماً، ففيه جملةٌ من الفوائد، وإنَّما أطلْتُ في التخريج قليلاً لشهرة الحديث وأهمِّيَّته وكثرة الكلام فيه.

قال الإمام النووي ﷺ : «وهذا إخبارٌ منه ﷺ بصيانة هذا العلم وحفظه وعدالة ناقليه، وأنَّ الله تعالى يوفِّق له في كلِّ عصرٍ خلفاً من العدول يحملونه وينفون عنه التحريف، فلا يضيع، وهذا تصريحٌ بعدالة حامليه في كلِّ عصرٍ، وهكذا وقع – ولله الحمد– ، وهذا من أعلام النبوَّة، ولا يضرُّ كون بعض الفُسَّاق يعرف شيئاً من العلم، فإنَّ الحديث إنَّما هو إخبارٌ بأنَّ العدول يحملونه، لا أنَّ غيرهم لا يعرف شيئًا منه» (٤).

وإنَّ من جملة هؤلاء العدول، والعلماء الربَّانيِّين، الذين حفظ الله بهم الدِّين: هو الإمام البخاريُّ، وما أدراك من الإمام البخاريُّ؟! إنَّه الإمام العلم الفرد، سيِّد الحفَّاظ، تاج الفقهاء، عمدة المحدِّثين، إمام العلل، صاحب (الجامع الصحيح)، أصحِّ كتابٍ بعد كتاب الله تعالى.

هذا (الجامع الصحيح) لهذا الإمام الجليل لم يكن كتاب دينٍ فحسب، بل كان كتاب دينٍ وعلمٍ ومنهجٍ، مَن عرَف ما فيه حقَّ المعرفة: بجَّله تبجيلاً عظيماً، ولو كان مثله عند أصحاب الملل والمذاهب الأخرى لفاخروا به الدنيا، والحمد لله الذي جعله فينا، وأكرمنا به، وجعلنا من أمَّةٍ فيها هذا المنهج العلميُّ الدقيق.

منهجٌ يتجلَّى فيه العلم بأجلى معاني التحقُّق والتوثُّق، منهجٌ تخضع له أعناق العلماء العقلاء، منهجٌ يُلاحق الكلمةَ، بل يُلاحق الحرفَ، بل الحركةَ، ويسلِّط عليها أضواء كاشفةً مهما غَمُضَتْ وَدَقَّتْ.

---

(٤) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢ هـ، ج ١، ص ١٧.

فأين في تواريخ الأمم أنَّ فلاناً سمِع بفوتٍ هو كذا، وأنَّ هنا لفظةً مُدرجةً هي هذه، وأنَّ فلاناً قال: (ف)، وفلاناً قال: (و)، وأنَّ كتاباً واحداً يُثير من هِمَمِ العلماء الفضلاء ما يشيدون به مكتبةً لا يأتي عليها الحصر؟!

فإنْ تعجبْ فعجبٌ عكوفُ العلماء على خدمة هذا (الصحيح) وحفظه وتبليغه وصونه والدِّفاع عنه، على الرغم من أعاصير الدنيا وهزاهزها... حتى وصل إلينا عسلاً مصفًّى فيه شفاءٌ للناس...

ألا ليت المسلمين يعلمون أيَّ تراثٍ تراثهم! وأيَّ تاريخٍ تاريخهم! بل أيَّ دينٍ دينهم! فما كان هذا كلُّه ليكون إلا لأنَّ هذا العلم دين.

والحمد لله فللأجداد أحفادٌ، وللأسود أشبالٌ، وللميادين رجالٌ، يهبُّون كلَّما نادى المنادي، فيدفعون بجولات الحقِّ جولةَ الباطل، ويصفعون المنتفخَ فإذا به صاغرٌ فائل... والجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة.

وإنَّ من توفيق الله عزَّ وجلَّ لي أن وفَّقني وأكرمني بكتابة هذه الورقات، في زمانٍ صعبٍ عَسِرٍ، عَلَت فيه أصواتٌ نشازٌ من أُناسٍ، كثيرٌ منهم منتسبون إلى العلم الشرعيِّ! وبعضٌ من هذا (الكثير) منسوبون إلى السُّنَّة والحديث!!

ومع انتشار (وسائل التواصل الاجتماعي) بل طغيانها: رأينا غثَّ كلماتهم المتضمنةِ قبيحَ انتقاداتِهم وواهِنَ مقولاتِهم، تنتشر سريعاً بين العامَّة والخاصَّة، من غير رقيبٍ ولا حسيب!

فكثرت في أيامنا أراجيفُ [٥] قومٍ حول البخاري عامَّةً، و(صحيحه) خاصَّةً، ولمَّا كان القوم لا يملكون شيئاً من خبرٍ، ولا أداةً من علمٍ، فقد عمدوا إلى الإرجاف في المدينة، بالطعون والاعتراضات، والهجوم والانتقادات، إلى غير ذلك من الافتراءات وإثارة الشبهات، كلُّ ذلك بطرائقَ بعيدةٍ عن علوم الحديث، وعن قواعدِ النقد العلمي المعتبرة، التي تقوم على أُسسٍ راقيةٍ سليمةٍ، وأصولٍ راسخةٍ قويمة... لدرجة أنَّ غير المسلمين من أهل الاختصاص العلمي التاريخي – من الذين يحترمون أنفسهم ولديهم إنصاف–، قد أذعنوا لتلك القواعد، ورضخوا أمام هذه المعارف، وكما قيل: والفضلُ ما شهدت به الأعداءُ.

وإنَّ أسهلَ ما يكون على أهل العلم، هو قلبُ جميع الطعون على أربابها، بردِّ تلك الاعتراضات، والتصدِّي للهجمات، ونقد الانتقادات، وكشف الافتراءات، وبيان الشبهات.. كلُّ ذلك بأقوى حُجَّةٍ، وأبينِ دليل.. .

لذا ومن باب جُهْدِ المُقِلِّ حاولت أن أدلو بدلوي في هذا المِضمار، فرأيتُ بعد الاستخارة، والاستشارة مع الأستاذ القدير الدكتور: محمَّد كامل قره بللي حفظه الله – تقديمَ رسالتي الماجستير هذه، بعنوان:

﴿ منهج الإمام البخاريِّ في إخراجه حديث الرُّواةِ المُتكلَّم فيهم ﴾

---

(٥) أَرْجَفَ القوم: إذا خاضوا في أخبار الفتن ونحوها من الأخبار السيِّئة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ﴾، قال الليث: هم الذين يُولِّدون الأخبار الكاذبة التي يكون معها اضطرابٌ في الناس.
ينظر: الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني، الملقَّب بمُرْتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحقِّقين، دار الهداية، ج ٢٣، ص ٣٢٥.

الدراسات السابقة

تعرَّض كثيرٌ من العلماء والباحثين قديماً وحديثاً للبحث في رجال البخاريِّ، ودراسة أحوالهم، وبيان مرويَّاتهم، وطريقة إخراج البخاريِّ لرواياتهم، وبيان صيغهم في التحديث... إلى غير ذلك من الأحوال الخاصَّة بالرُّواة.

هذا ويمكننا تقسيم تلك الكتب والأبحاث إلى ثلاثة أقسام: قسمٌ اعتُمِد عليه كثيراً، وقسم الكتب، وقسم الأبحاث والدراسات، وسأعتمد بعد تمييز الأقسام ترقيماً واحداً شاملاً لجميعها.

أ- فالقسم الذي اعتمِد عليه كثيراً، هو:

١- (هُدَى الساري مقدِّمة "فتح الباري") للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، حيث أفرد فصلاً خاصَّاً عنونه: الفصل التاسع: في سياق من طُعن فيه من رجال صحيح البخاري، وذكر فيه أسماء الرُّواة الذين طَعن فيهم بعض علماء الجرح والتعديل، وأجاب عنها، مرتِّباً الرُّواة على حروف المعجم.

وهذا الفصل: هو مصدر جميع الدِّراسات في هذا الموضوع، وكلُّ مَن جاء بعده قد استفاد منه واستقى مِن بحره [٦].

---

(٦) هذا الفصل المذكور في (المقدِّمة) وكذا الفصل الذي قبله الذي تناول فيه الأحاديث المنتقَدة مع الجواب عنها: هذان الفصلان لِأهميَّتهما ومكانتهما لَجديران جدَّاً جدَّاً بالبحث والدراسة والتحقيق، والطباعة المفردة والخدمة الكاملة، مع ما أتيح لنا من وسائل بحثيَّةٍ حديثيَّةٍ للبحث العلميِّ الجادِّ، كما أشار إلى ذلك المحقِّق العلَّامة شيخنا الشيخ محمد عوَّامة حفظه الله، في كلمةً ألقاها في مؤتمر الإمام البخاري، بجامعة ابن خلدون، في استانبول، سنة ٢٠١٩ م.

ب- وأمَّا قسم الكتب: فهناك الكتب التي تناولت رجال الشيخين معاً، أو رجال البخاري وحده، وهي كثيرةٌ، وقد جمعها: عبد الله بن محمد السحيم في ورقاتٍ [٧]، فبيَّن ما طُبع منها، ممَّا لا زال مخطوطاً، وكفانا بذلك سردها أو بعضها هنا، وسأشير إلى أهمِّها ممَّا هو قريبٌ إلى بحثي، وهو كتاب:

٢- (البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح ومُسَّ بِضَرْبٍ من التجريح) للحافظ أبي زرعة وليِّ الدين أحمد بنِ الإمام العراقي عبد الرحيم (ت ٨٢٦ هـ) [٨].

ت- وهناك الدِّراسات الحديثة المعاصرة والكثيرة فيما يتعلَّق بهذا الموضوع، سأسرد أهمَّها، مقسِّماً إيَّاها إلى مجموعاتٍ ثلاث: منها ما يتعلَّق بالمتكلِّم، ومنها ما يتعلَّق بالمتكلَّم فيه، ومنها ما يتعلَّق بمنهج البخاري وطريقة إخراجه، وقد يتداخل بعضها في بعضٍ، وجميعها قد وقفْتُ عليه، وطالعْتُ أكثرها، مع عدا واحدة فقط لم أقف عليها، بيَّنتُها.

- **ما يتعلَّق بالمتكلِّم:**

هناك رسائل وأبحاثٌ علميَّةٌ تناولت: الرُّواةَ الذين تكلَّم فيهم واحدٌ من علماء الجرح والتعديل، وأخرج لهم الإمام البخاريُّ في (صحيحه)، ومنها ما هو خاصٌّ بالبخاري، ومنها ما جُمع مع مسلم، وسأسرد أهمَّها مقدِّماً الناقدَ الأقدمَ وفاةً. فمن ذلك:

---

(٧) السحيم، عبد الله بن محمد السحيم، **الكتب التي أفردت رجال الشيخين أو أحدهما**، ورقاتٌ في سبعة عشر صفحة، كتبها لموقع الألوكة الالكتروني، والتي تمَّت إضافتها بتاريخ: ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٦ م، على الرابط التالي: (https://www.alukah.net/sharia/0/110805/).

(٨) وقد ذكر السحيم هذا الكتاب: ضمن الكتب التي أفردت رجال البخاري، والصواب: أنَّ هذا الكتاب قد تناول مَن تُكلِّم فيه من رجال الشيخين معاً، فليُتَنبَّه، السحيم، **الكتب التي أفردت رجال الشيخين أو أحدهما**، ص ٣.

٣- (رجال **البخاري** الذين أوردهم في كتابه "**الضعفاء**" ورواياتهم في الصحيح) للباحث سالم بن صالح العماري، وهو بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر الانتصار للصحيحين، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

٤- (الرُّواة الذين جرحهم **الإمام البخاري** وأخرج لهم في الصحيح) للدكتور عبد الله بن فوزان الفوزان، وهو بحثٌ الكتروني، بدون تاريخ، وهو يشبه الذي قبله لكنَّه أعمُّ.

٥- (الرُّواة الذين تكلَّم فيهم **أبو داود السِّجِسْتَاني** وأخرج لهم البخاري في صحيحه – دراسةٌ تطبيقيَّةٌ) للباحثة إسراء مسعود حجو، بحثٌ تكميليٌّ للماجستير مقدَّمٌ للجامعة الإسلاميَّة، بغزَّة الأبيَّة، ٢٠١٨ م.

٦- (الرُّواة الذين تكلَّم فيهم **أبو حاتم** وروى لهم البخاري في صحيحه – دراسةٌ تطبيقيَّةٌ) للباحث محمد ماهر مظلوم، وهي رسالة ماجستير مقدَّمةٌ لجامعة غزَّة، ٢٠٠٦ م.

٧- (رجال الصحيحين الذين تكلَّم فيهم **ابن حِبَّان** في كتابه "المجروحين") للباحث حمادة يعقوب فروانة، وهي رسالة ماجستير مقدَّمةٌ للجامعة الإسلاميَّة بغزَّة، ٢٠١٠ م.

٨- (رجال صحيح البخاري الذين تكلَّم فيهم **ابن عدي** في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" – دراسةٌ تطبيقيَّةٌ) للباحث عطوة محمد القريناوي، وهي رسالة ماجستير، مقدَّمةٌ لجامعة غزَّة، ٢٠١١ م.

٩- (الرُّواة الذين تكلَّم فيهم **الدارقطني** وروى لهم الإمام البخاري في صحيحه – جمعاً ودراسةً) للدكتور محمد علي الأحمر، بحثٌ مقدَّمٌ لمجلَّة الجامعة الإسلاميَّة، ملحق العدد ١٨٣، الجزء ١٧.

فهذه الأبحاث ونحوها جاءت في الرُّواة الذين تكلَّم فيهم واحدٌ من علماء الجرح والتعديل خاصَّةً، بينما جاء بحثي في الرُّواة المُتكلَّم فيهم من قِبل العموم.

- **ما يتعلَّق بالمتكلَّم فيه:**

وهناك رسائل وأبحاثٌ علميَّةٌ تناولت أصناف الرُّواة المُتكلَّم فيهم مع رواياتِهم في (صحيح البخاري)، وتطرَّقت هذه الدراسات كذلك إلى طريقة إخراج البخاري لحديثهم، ومنها ما هو خاصٌّ بالبخاري وحده، ومنها ما جُمع مع مسلمٍ أيضاً، وسأسرد أهمَّها مقدِّماً الأخفَّ تأثيراً سلبيَّاً في الراوي، فمن ذلك:

١٠- (روايات المُدَلِّسين في صحيح البخاري، جَمْعُها - تخريجها - الكلام عليها) للدكتور عوَّاد الخلف، وهو كتابٌ أصله رسالة دكتوراه مقدَّمةٌ لجامعة القرويين، بالمغرب، ٢٠٠١ م، دار البشائر الإسلاميَّة.

١١- (المُدَلِّسين ومروياتهم في صحيح البخاري) للدكتور فهمي أحمد القزَّاز، وهو كتابٌ أصله كذلك رسالة دكتوراه مقدَّمةٌ لكُليَّة العلوم الإسلاميَّة، في جامعة بغداد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ٢٠١٢ م.

١٢- (منهج الإمام البخاري في الرواية عَمَّن رُمي بالبدعة، ومروياتهم في الجامع الصحيح) للباحثة إندونيسيا حسون، وهي رسالة ماجستير مقدَّمةٌ لجامعة أمِّ القرى، بمكَّة المكرَّمة، ١٤٢٤ هـ.

١٣- (منهج الإمام البخاري في الرواية عن المُبتدعة من خلال الجامع الصحيح) للباحثة كريمة سوداني، كتابٌ أصله رسالة علميَّة، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط ١، ٢٠٠٤ م [٩].

---

(٩) في أصل الدراسة كان مضافاً آخر العنوان: "الشيعة أنموذجاً"، لكن حُذف ذلك من عنوان الكتاب، وكان الأولى إثباته، وهناك دراساتٌ أخرى متعلِّقةٌ بالبدعة، منها ما هو عامٌّ، ومنها ما هو خاصٌّ ببدعةٍ معيَّنةٍ، وقد أثبتُّ ما رأيته أوسعها.

١٤- (روايـة البخـاري فـي صـحيحه عمَّـن رمـي بـالاختلاط وضـوابطه فيهـا) للباحـث خالـد العبيـد، وهي رسالة ماجستير مقدَّمةٌ لجامعة الملك سعود، ١٤١٧ هـ، لم أقف عليها.

١٥- (مرويَّات المختلطين في الصحيحين) للدكتور جاسم العيساوي، وهو كتابٌ أصله رسالة دكتوراه مقدَّمةٌ لكلية العلوم الإسلاميَّة، في جامعة بغداد، ٢٠٠٢ م، مكتبة الصحابة، الشارقة، ٢٠٠٦ م.

١٦- (الموصوفون بالجهالة من غير الصحابة في رجال صحيح الإمام البخاري – دراسة توثيقيَّة) للدكتور نافذ حسين حمَّاد، بحثٌ مقدَّمٌ لمجلَّة جامعة الشارقة للعلوم الشرعيَّة والقانونيَّة، المجلد ٥، العدد ٣، ٢٠٠٨ م.

١٧- (مَن رُمي بالجهالة وله في صحيح البخاري رواية) للدكتورة هناء علي الزمزمي، بحثٌ مقدَّمٌ لمجلَّة مركز البحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، العدد ٣١، بدون تاريخ.

١٨- (رأب الصدع لأحاديث المتَّهمين بالوضع مِمَّن انفرد بهم البخاري عن مسلم) للدكتور نافذ حسين حمَّاد، بحثٌ مقدَّمٌ لمجلَّة كليَّة التربيَّة، بغزَّة الأبيَّة، المجلد ١، العدد ٢، ١٩٩٧ م.

فهذه الأبحاث ونحوها جاءت في صنفٍ خاصٍّ من أصناف الرُّواة المُتكلَّم فيهم مِمَّن أخرج البخاري حديثهم في (صحيحه)، فتمَّ جمعهم وبيان طريقة إخراج البخاري لحديثهم، بينما جاء بحثي عامَّاً دون تخصيص صنفٍ من الأصناف، لبيان منهج الإمام البخاري في إخراج حديث الرواة المُتكلَّم فيهم.

١٩- (شيوخ البخاري المُتكلَّم فيهم في الجامع الصحيح) للباحثة ميسر الداعور، وهو بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر الانتصار للصحيحين، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

وهذا البحث مع أنَّه عامٌّ شاملٌ لجميع أصناف الرُّواة المُتكلَّم فيهم، إلا أنَّه خاصٌّ بشيوخ البخاري فقط، بينما جاء بحثي شاملاً لشيوخ البخاري فمَن فوقهم من الرُّواة المُتكلَّم فيهم.

٢٠- (روايات المُتَكلَّم فيهم من رواة الصحيحين) للدكتور مازن بن محمَّد السرساوي، وهو بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر الانتصار للصحيحين، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

وهذا البحث تناول الكلام عن تصنيف الروايات المنتَقَدة عموماً، وتصنيفِ أسباب الطعن في الرُّواة، فكان البحث عبارةً عن تصنيفٍ فحسب، تصنيفٍ للرُّواة المتكلَّم فيهم، وتصنيفٍ للرِّوايات المنتَقَدة، كلُّ ذلك نظريَّاً تأصيليَّاً دون تطبيقٍ، ودون تعرُّضٍ لطريقة إخراج البخاري لحديث الرواة المُتكلَّم فيهم، بينما جاء بحثي جامعاً للنظريَّة والتطبيق، مع بيان طريقة إخراج البخاري لحديث الراوي المُتكلَّم فيه.

٢١- (إخراج الشيخين للرواة المُتكلَّم فيهم وأثره في تعديلهم وتجريهم) للباحث إبراهيم إبراهيم أوغلو، وهو بحثٌ مقدَّمٌ للمجلَّة الدوليَّة لأبحاث الحديث، تموز، ٢٠٢٠ م.

وهذا البحث مع أنَّه متزامنٌ مع بحثي، إلا أنَّي ألقيتُ نظرةً عَجْلَى إليه فوجدتُ الباحث تناول فيه بيان إخراج الشيخين لراوٍ ما هل يعدُّ توثيقاً له أم لا؟ وأشار إلى نظرة العلماء إلى المقولة المشهورة: «أنَّ من أخرج له الشيخان أو أحدهما فقد جاز القنطرة»، وهل هي على إطلاقها أم أنَّها مقيَّدةً؟، كما أشار إلى بعض طرق إخراج البخاري للرواة المُتكلَّم فيهم، دون شرحٍ أو بيان، عدا عن أنَّه لم يذكر حديثاً واحداً في البحث كلِّه، فكان بحثاً نظريَّاً مَحْضَاً يشبه البحث السابق، ويقال فيه ما قلتُه في السابق من أنَّ بحثي كان نظريَّاً تطبيقيَّاً مع الشرح والتَّحليل، وجمع طرق الإخراج وتفصيلها.

- **ما يتعلَّق بمنهج البخاري وطريقة إخراجه:**

وهناك رسائل وأبحاثٌ علميَّةٌ أشارت إلى منهج الإمام البخاري وطرقه أو طريقته في إخراجه أحاديث الرُّواة المتكلَّم فيهم، ومع أنَّ بعض الرسائل السابقة قد تدخل هنا، لاسيَّما التي في عنوانها كلمة (منهج)، إلا أنَّ تلك الرسائل بحثت منهج الإخراج تبعاً، والرسائل المذكورة هنا تبحث منهج الإخراج: قصداً، وقبل الإشارة إلى تلك الرسائل والأبحاث، سأبدأ بكتاب الحافظ ابن حجر في المُعلَّقات:

٢٢- (تغليق التعليق على صحيح البخاري) للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي – دار عمار، الأردن – عُمَّان ط ٢، ١٩٩٩ م.

فكتاب الحافظ هذا قد تناول فيه: مُعلَّقاتِ البخاريِّ كلَّها، ووصلها بأسانيده إلى مُصنِّفي الكتب الحديثيَّة، وبيَّن أسباب تعليق البخاري عن هذا الراوي أو لهذه الرواية، وله أيضاً كتبٌ ودراساتٌ أخرى في المُعلَّقات، ستأتي الإشارة إليها خلال البحث [١٠].

وأمَّا الرسائل والأبحاث:

٢٣- (مَن أخرج لهم البخاري مقرونين) للباحث محمد عبد الرحمن طوالبة، بحثٌ مقدَّمٌ لمجلَّة المنارة، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٠١ م.

٢٤- (شبه المقرون من الرُّواة في صحيح الإمام البخاري) للباحث محمد عبد الرحمن طوالبة أيضاً، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتة للبحوث والدِّراسات، المجلد ١٧، العدد ٣، ٢٠٠٢ م.

---

(١٠) ص ١٣٦، هذا وذِكْر كتاب الحافظ هنا ضمن قسم الرسائل والأبحاث: مستثنى.

٢٥- (صيغة "قال لي، قال لنا" عند البخاري من حيث الغرض والحكم) للباحث محمد زهير المُحمَّد، بحثٌ مقدَّم للمجلَّة الأردنيَّة في الدراسات الإسلاميَّة، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠٠٩ م.

٢٦- (التجريح النسبي في بعض الأمكنة دون بعضٍ مِمَّن خرَّج لهم البخاري في صحيحه) للدكتورة زكريه بنت أحمد زكري، وهو بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر الانتصار للصحيحين، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

٢٧- (منهجيَّة انتقاء البخاري عن شيوخه المتكلَّم فيهم) للدكتور عبد الجواد حَمَام، وهو بحثٌ مقدَّمٌ للمؤتمر الدولي "الإمام البخاري"، بجامعة ابن خلدون، استانبول، ٢٠١٩ م، وهذا البحث لمَّا يطبع بعد، لكنِّي استمعت إلى مُلَخَّصه على الشبكة العالميَّة.

٢٨- (مرونة منهج البخاري في إيراد رواياتٍ لبعض الضعفاء في "الصحيح"، النُّسَخ الحديثيَّة المشتمِلة على رواةٍ تُكُلِّم فيهم في صحيح البخاري نموذجاً) لأستاذنا الفاضل الدكتور محمد كامل قره بللي، وهو بحثٌ مقدَّمٌ للمؤتمر الدولي "الإمام البخاري"، بجامعة ابن خلدون، في استانبول، سنة ٢٠١٩ م، لمَّا يطبع بعد أيضاً، إلا أنَّ الدكتور تكرَّم بإرسال البحث إليَّ فطالعتُه.

إلى غير ذلك من الدِّراسات التي تناولت طريقةً ما من طرق إخراج البخاري لحديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم، وحاولتُ ذكر دراسةٍ أو أكثر في كلِّ طريقةٍ، ولم أعثر على من أفرد دراسةً خاصَّةً - نظريَّةً وتطبيقيَّةً - لطريقتي إخراج البخاري حديث الراوي في المتابعات والشواهد، وهاتان الطريقتان وإن كان أكثر الباحثين قد أشار إليهما إلا أنَّهما برأيي تستحقَّان الإفراد، وأسأل الله أن يوفِّقني أو أحدَ الغيورين على السُّنَّة لذلك.

هـذا وقـد وقفـت علـى دراسـةٍ نظريَّـةٍ تأصـيليَّةٍ عامَّـةٍ للمتابعـات والشـواهد، وأخـرى نظريَّـةٍ تطبيقيَّـةٍ على (صحيح مسلم)، يصلحان نموذجاً يُستأنس به في ذلك، وهما:

- (الإرشـادات فـي تقويـة الأحاديـث بالشـواهد والمتابعـات) لطـارق بـن عـوض الله، كتـابٌ نشـرته: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨ م.

- (المتابعات والشواهد دراسةٌ نظريَّةٌ تطبيقيَّةٌ على صحيح مسلم) للباحث صالح عبد الله العصيمي، وهي رسالة ماجستير مقدَّمةٌ لجامعة أمِّ القرى، بمكَّة المكرَّمة، ١٤٢٨ هـ.

فهذه هي الأبحاث التي أشارت إلى طريقةٍ ما من طرق إخراج البخاري أحاديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم، وكما هو واضح من العناوين، فقد تناولت هذه الدراسات طريقةً من الطرق، بينما كان بحثي جامعاً لجميع تلك الطرق التي سلكها الإمام البخاري في (صحيحه) لإخراج أحاديث المُتكلَّم فيهم.

هذا وإنَّ ما يميِّز بحثي – ولله الحمد – أنَّه كان بحثاً شاملاً لجميع الطرق الرئيسة التي سلكها الإمام البخاري في إخراجه حديث الرُّواة المتكلَّم فيهم، مضمَّناً سهولة العبارة ووضوحها، مع بسط الشرح في بيان بعض المصطلحات العلميَّة في هذا الفنِّ.

بالإضافة إلى ربط الكلام النظريِّ بالأمثلة التطبيقيَّة، جامعاً في ذلك بين النظريَّة والتطبيق، والتأصيل والتحليل، راجياً بذلك كلَّه عموم فائدته، وآمِلاً أن يكون البحث مخاطباً أهلَ الثقافة العامَّة وليس أهل التخصُّصِ فحسب، سائلاً المولى الكريم التوفيق والقبول.

مشكلة البحث

لمَّا كان (صحيح البخاري) أصحَّ كتابٍ بعد كتاب الله تعالى: كانت الأعينُ كلُّها متَّجهةً إليه، سواء أكانت:

١- أعينَ النَّاقدين من علماء أهل السنَّة الصادقين، الذين توجَّهوا بصدق نيَّاتهم لانتقاد ما فيه: لجبر القصور الذي فيه - برأيهم -.

٢- أو أعينَ الطَّاعنين أعداء الدِّين الذين توجَّهوا بخبثهم وكيدهم للطَّعن في هذا (الصحيح): لكونه بوَّابةً للطَّعن في السنَّة، المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

٣- أو أعينَ من تبعهم اليوم من الجاهلين الغافلين، الذين وجَّهوا هجماتهم وأثاروا شبهاتهم حوله؛ متذرِّعين بانتقاد الأوَّلين، والله أعلم بأهدافهم ونيَّاتهم أجمعين.

ومهما كانت الأنظار والتوجُّهات، فقد تعرَّض (صحيح البخاري) لانتقاداتٍ وطعونٍ وهجماتٍ وشبهاتٍ، وكان من جملة ذلك: ما هو متعلِّقٌ بإخراج البخاريِّ حديثَ رواةٍ مُتكلَّمٍ فيهم في (صحيحه).

لذا جاء هذا البحث ليجيب عن الأسئلة التَّالية:

- من هم الطَّاعنون في (صحيح البخاري)؟
- ما هي أهدافهم، ولماذا اختاروا (صحيح البخاري)؟
- ما هي هذه الطُّعون والشُّبهات الموجهَّة إلى (الصحيح)؟

- من هم النَّاقدون لـ (صحيح البخاري) الذين تمسَّك بهم الجاهلون؟
- ما هو المنهج العامُّ للإمام البخاريِّ في (صحيحه)؟
- ما هي نظرة العلماء والأمَّة تجاه هذا (الصحيح)؟
- هل فعلاً يوجد رواةٌ مُتكلَّمٌ فيهم في (صحيح البخاري)؟
- إن وُجد فمن هم هؤلاء الرُّواة المُتكلَّم فيهم؟
- هل كان الإمام البخاريُّ غافلاً عمَّا قيل في هؤلاء الرُّواة؟
- هل روى لهم الإمام البخاريُّ مطلقاً أم أنَّ هناك اعتباراتٌ مرعيَّةٌ؟
- وعلى الثَّاني: فما هي هذه الاعتبارات؟
- ما هو موقف النُّقَّاد من هذه الاعتبارات؟
- هل خالف الإمام البخاريُّ شرطه في إخراجه لهؤلاء الرُّواة؟

إلى غير ذلك من الأسئلة التي تدور في الأذهان، وتحتاج إلى توضيحٍ وبيان.

أهميَّة البحث

تتجلَّى أهميَّةُ هذا البحث في النِّقاط التَّالية:

١- أنَّه موضوعٌ متعلِّقٌ بالسنَّة النبويَّة التي هي الأصل الثَّاني لهذا الدِّين، والمرجع العامُّ للمسلمين، بعد كتاب ربِّ العالمين، ومن المعلوم أنَّ شَرَفَ الشَّيء من شرف المتعلَّق به، وكما قالوا: شرف العلم من شرف المعلوم.

٢- أنَّ (صحيح البخاري) من أصحِّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، وفي الحديث عنه لا سيَّما في مقام المدافعة والبيان بالحجَّة والبرهان: خدمةٌ عظيمةٌ للإسلام.

٣- أنَّ فيه بياناً لطول باع الإمام البخاري في هذا الشَّأن وتضلُّعِه فيه، وأنَّه إمام هذا الفنِّ والمقدَّم فيه، وأنَّه كان جبلاً من جبال هذا العلم، فكان بحقٍّ كما وُصف بأنَّه: أستاذ الأستاذين، وسيِّد المحدِّثين، وطبيب الحديث في علله.

٤- أنَّ فيه بياناً لمدى دقَّة البخاري في انتقائه لرجال (صحيحه)، وأنَّه إذا وضع شيئاً في (صحيحه): كان عالماً به، فلم يضعه في هذا الموضع إلا عن علمٍ واجتهادٍ، كما سيُظهره البحث إن شاء الله تعالى.

٥- أنَّ في بيان منهج الإمام البخاريِّ في (صحيحه)، وبيان دقّته وشدَّة تحرِّيه في الرِّواية والرُّواة: إظهاراً لإمامته، وإرشاداً للمسترشدين، وتعليماً للمتعلمِّين، وزجراً للجاهلين عن التسرُّع في أحكامهم، ومنعاً للمتجرِّئين عن الخوض فيما لا عِلم لهم به.

٦- أنَّ في الإشارة إلى الناقدين لـ (صحيح البخاري)، والإشارة إلى ما نقدوه، مع بيان مقامهم العلمي، وبيان حسن نيَّتهم وقصدهم في المحافظة على صَرْح السنَّة شامخاً: إرشاداً لمن يحاول التمسَّك بنقدهم، في معرفة مقام هؤلاء الناقدين، ومعرفة مقام أنفسِهم، وتصحيح نيَّتِهم وقصدهم.

٧- أنَّ في ذكر الفرق الطَّاعنة في (صحيح البخاري)، وبيان دوافعهم وكشف مخطَّطاتهم: تبصيراً لأبناء المسلمين بكيد أعداء الدِّين، وتحذيراً للذين يجهلون أمرهم.

٨- أنَّ في ردِّ شبه المعاصرين وطعونهم الموجَّهة إلى (صحيح البخاري): صيانةً للسُّنَّة من عبث العابثين، وإغلاقاً للباب أمام المتربِّصين والمُغْرِضين.

٩- الحاجة الماسَّة لهذا الموضوع في هذا العصر، عصرِ الشُّبهات التي تَتْبَع المؤمن أينما اتَّجه، وحيثما كان، وعلى أيِّ حال، فأصبح لا مفرَّ له من سماعها أو قراءتها.

لا سيَّما مع ظهور موجة الطَّعن المعاصر في (صحيح البخاري)، وانتشار ذلك في وسائل الإعلام بشتَّى أنواعه: المرئيَّة والمسموعة والمكتوبة.

وكلُّ ذلك بسبب ثورة الاتِّصال العصريَّة، التي تقرِّب المعلومة أيّاً كانت، وتضعها بين يدي الشَّخص، بل تُلقيها على سمعه، وتتراءى لعينيه... فتجاوز الأمرُ الاختيارَ إلى الإكراه، ممَّا يُنْذِرُ بخطرٍ عظيمٍ مُحدِقٍ بالأمَّة، ويتوجَّب على أهل العلم تقديم الحلول إزاء ذلك الخطر.

منهج البحث

اتَّبع الباحث في دراسته المناهج الآتية:

- المنهج الاستقرائي في استخراج الطرق التي سلكها البخاري في إخراجه حديث الرواة المُتَكلَّم فيهم.
- المنهج التاريخي في سياق ترجمة الإمام البخاري، وعَرْض تلقِّي الأمَّة لصحيحه بالقبول.
- المنهج الوصفي في عَرض المادَّة العلميَّة.
- المنهج التحليلي النقدي في توثيق ما قيل في الراوي، وتوجيه إخراج البخاري لحديثه.
- المنهج المقارن في المقارنة بين ما ذكره العلماء في طريقة إخراج البخاري للراوي المُتَكلَّم فيه وبين الرواية التي في (صحيح البخاري).

وقد سلكْتُ في ذلك الخطوات التالية:

١- قمت بمطالعة الفصل التاسع من (هُدَى الساري) مقدِّمة (فتح الباري شرح صحيح البخاري)، ذلك الفصل القيِّم في بابه الذي خصَّصه الحافظ ابن حجر لأسماء مَن تُكلِّم فيهم من رجال البخاري، فاستخرجتهم على شكل جدول مفصَّلٍ، كتبتُ فيه ما يلي: اسم الراوي، الضعف المُتَّهم به، جواب الحافظ، كم روى له البخاري، كيفيَّة روايته لحديثه.

٢- استخرجت الطرق التي أشار إليها الحافظ في إخراج البخاري حديث الراوي المتكلَّم فيه، فبلغت خمسة طرق رئيسيةً هي: إخراج حديث الراوي متابعةً، أو شاهداً، أو مُعلَّقاً، أو مقروناً بغيره، أو انتقاءً.

٣- عرَّفت هذه الطرق مع شيءٍ من الشرح والتفصيل، والتمثيل ببعض الأمثلة ممَّا ذكره الحافظ. وقد كانت النيَّة الإكثار من عدد الأمثلة وتحليلها، ووضع إحصائيَّة لكلِّ طريقةٍ، مع ذكر عدد الرواة الذين سلك معهم البخاري هذه الطريقة... إلى غير ذلك من أمورٍ قيِّمةٍ مهمَّةٍ مفيدةٍ في ذلك، إلا أنَّ ضيق الوقت حال دون ذلك، مع ما صاحبه من انشغال الذهن بما ظهر من الوباء (كورونا)، حفظنا الله والمسلمين ورفع عنَّا البلاء.

٤- رجعتُ إلى كتب الجرح والتعديل، لتوثيق ما قيل في حقِّ الراوي من الكلام، معتمداً: (تهذيب الكمال) بفروعه من: تهذيب التهذيب، والتقريب، والكاشف، وربَّما أكتفي ببعضها.

ولعدم الاعتماد على الأصل وحده أو على الفرع وحده أسبابٌ، فأمَّا عدم الاعتماد على الفرع وحده؛ فهو ظاهرٌ من ضرورة الرجوع إلى الأصل دون الاكتفاء بالفرع، وأمَّا عدم الاعتماد على الأصل وحده؛ فهو ما في تلك الكتب من الدُرْبَة والتعليم والتأسيس، عدا عن أنَّ في الفروع من الفوائد ما ليس في الأصول، كما أشار إلى ذلك فضيلة شيخنا العلَّامة محمَّد عوَّامة في مقدِّمات تحقيقه لـ (الكاشف)، و(التقريب) [(١١)]، وأضيف أنَّ في ذلك أيضاً: تدريبَ النفس على استعمال كتب العلماء والترقِّي في ذلك.

٥- رجعتُ إلى (صحيح البخاري)، للوقوف على حديث مَن ذكرته من الرُّواة المُتكلَّم فيهم، والتأكُّد من كيفيَّة إخراج البخاري لحديثه.

---

(١١) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **الكاشف**، تحقيق: شيخي العلَّامة الشيخ محمد عوَّامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار المنهاج، جدَّة، ودار اليسر، المدينة المنورة، ط ٢، ٢٠٠٩ م، ج ١، ص ١٣؛ وابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: شيخي العلَّامة محمد عوَّامة، دار اليسر، المدينة المنورة، دار المنهاج، جدة، ط ٨، ٢٠٠٩ م، ص ٣٥.

٦- قدَّمتُ بمقدِّمةٍ عن الطَّاعنين في (صحيح البخاري) وشبهاتهم؛ وعلاقته المباشرة بالبحث هو أنَّ أحدَ شبه الطَّاعنين كان إخراج البخاري لحديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم.

وقد أطلْتُ في ذلك بعض الشيء؛ لأنَّنا أصبحنا نعيش في عَصْرٍ كثرت فيه أراجيفُ قومٍ حول الإمام البخاري و(صحيحه)، عصرٌ صار فيه ميدان العلم مفتوحاً لكلِّ مَن هبَّ ودبَّ، عصر الشُّبهات، عصر الجرأة على العلم والعلماء، فكان لا بُدَّ من الوقوف طويلاً في ذلك.

٧- ذكرتُ ترجمةً للإمام البخاري موجزةً مناسبةً للغرض، وذلك بعد تردُّد طويلٍ، نظراً إلى شهرة الإمام البخاري ورفعةِ مقامه عن ترجمةٍ مختصرةٍ تُذكر هنا، ونظراً لكونه قد كُتبت في ترجمته مؤلفَّات، لكن كما قالوا: ما لا يُدرَك كُلُّه لا يُترَك جُلُّه.

٨- مع أنَّ البحث بحثٌ علميٌّ إلا أنِّي حاولتُ فيه الإتيان بعبارةٍ سهلة وواضحةٍ بقدر المستطاع؛ لكي يخاطب البحث أكبر شريحةٍ ممكنةٍ من أهل الثقافات العامَّة؛ لتتمَّ الاستفادة منه بشكلٍ أكبر.

٩- أضفتُ آخر البحث: جدولاً بأسماء الرُّواة المتكلَّم فيهم الذين وردت أسماؤهم في هذا البحث، مرتَّبين على حروف المعجم، مع ذكر الكلام فيهم، وكيفيَّة إخراج البخاري لحديثهم، وكم روى لهم، مشيراً إلى رقم الصفحة التي ورد ذكرهم فيها.

خطَّة البحث

قد جعلت هذا البحث في: مقدِّمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثة فصولٍ، وخاتمةٍ.

المقدِّمة: وفيها: أسباب اختياري للموضوع، والدِّراسات السابقة فيه، وأهميَّته، ومنهج البحث، وخطَّته.

تمهيد: في الطعن في صحيح البخاري، وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: الطَّاعنون في صحيح البخاري وأهدافهم.

المبحث الثاني: كلمة عن الشُّبهات والطُّعون في صحيح البخاري.

الفصل الأوَّل: الإمام البخاري وصحيحه، وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: ترجمة موجزة للإمام البخاري.

المبحث الثاني: صحيح البخاري ومنهج مؤلفه العامُّ فيه.

الفصل الثاني: الرُّواة المُتكلَّم فيهم وإخراج البخاريِّ حديثَهم، وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: الرُّواة المتكلَّم فيهم.

المبحث الثاني: كيفية إخراج البخاريِّ لحديثِهم.

الفصل الثالث: منهج الانتقاء عند الإمام البخاريِّ (عرض ومناقشة)، وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: عرض منهج الانتقاء.

المبحث الثاني: مناقشة منهج الانتقاء.

الخاتمة: وتشتمل على نتائج وتوصيات.

1. تمهيد الطعن في صحيح البخاري

1.1. الطاعنون في صحيح البخاري وأهدافهم

إنَّ كتاب (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) [1] المشهور باسم: (صحيح البخاري) بين جميع الناس الخاصَّة والعامَّة، كتابٌ أُلِّف وَفْقَ منهجٍ علميٍّ رصينٍ، ورؤيةٍ إسناديَّةٍ متينةٍ.

هذا الكتاب كان – وما يزال – مورداً عذباً للظامئين، ومرتعاً خصباً للباحثين المنقِّبين، ومَنجماً ثرَّاً للبحوث والدراسات العلميَّة العالية الرصينة، في مختلف النواحي المعرفيَّة، وما يزال المجال رحباً للمزيد!

وفي الوقت نفسِه ما يزال طودُ هذا الكتاب شامخاً على مدى القرون المتطاولة، أصالةً وعمادةً ورسوخاً، ما فتئ الدارسون ينتجعون في رياضه، وينهلون من مَعينه، وقد تحطَّمت على أسواره المنيعة هجمات المشكِّكين من ذوي الأشبار العلميَّة، ومن مُدَّعي التنقيح التراثي ومشيختهم من عُصبة المستشرقين!

وفي الحقيقة: إنَّ ممَّا يُدمي القلب ويوُحشه توجُّهُ – أو توجيه – البعض إلى الطعن في هذا (الصحيح)، هذا البعض ممَّن ينتسبون إلى إسلامنا، ثم يزعمون أنَّهم من أهل السنَّة، ويحمل بعضهم ألقاباً! أو شهاداتٍ! فهذا هو البلاء المبين، والصنيع المستنكر المَهين!!

---

(١) هكذا ذكر اسم (صحيح البخاري): الحافظ ابن خير الإشبيلي في (فِهْرِسْتِ ما رواه عن شيوخه). انظر: ابن خير، أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي، **فِهْرِسْت ابن خير**، تحقيق: بشار عواد، وابنه محمود، دار الغرب، تونس، ط ١، ٢٠٠٩ م، ص ١٣١؛ وكذلك ذكر اسمه غير واحدٍ من العلماء، يُنظر لمعرفة المزيد: أبو غُدَّة، الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحلبي رحمه الله ، **تحقيق اسمي الصحيحين، واسم جامع الترمذي**، دار القلم، ط ١، ١٩٩٣ م، ص ٩–١٢.

ويساند هذا البعض – مع الأسف الشديد – : الإعلام، إذ نتابع منذ مُدَّةٍ ما تشهده الساحة الإعلاميَّة من تركيزٍ واضحٍ على بعض الشخصيَّات العلميَّة وجهدها في تاريخ العلم الإسلامي، والتي من أهمِّها: الإمام البخاري و(صحيحه)، والطعن فيهما!!!

وأيُّ طعنٍ هو؟!

إنَّه طعنٌ عقلانيٌّ واهنٌ.. طعنٌ مبنيٌّ على محض التوهُّم البائس.. طعنٌ لم يَقُم على أيٍّ من أساسات العلوم الحديثيَّة الراسخة – سنداً ومتناً –!!! ومعلومٌ أنَّ إطلاق ألفاظ التشكيك والدعاوى أمرٌ سهلٌ ويستطيعه كلُّ إنسان، ولكنَّ الشأن في التثبُّت والإثبات والأدلَّة والاستدلال.

لذا.. فإنَّ تناول الحديث عن (صحيح البخاري) في الساحة الإعلاميَّة بالطريقة التي نراها ونسمعها: بعيدٌ كلَّ البعد عما توجبه المناهج العلميَّة السليمة المقبولة في التقييم والدرس، والمصداقية والقبول. ومن المؤسف جدَّاً هذا التسطيح الشديد في تناول كتابٍ كان له من القيمة العلميَّة والقبول والأثر العلميِّ أنَّه تناوله الكثير من العلماء – من عصورٍ متعدِّدةٍ وبلدانٍ مختلفةٍ – بالشرح الواسع والدراسة المتأنِّية والبيان الكاشف.

فها هم علماؤنا – رحم الله مَيْتَهم، وحفظ للأمَّة حيَّهم – فعلوا ما بوسعهم لصيانة هذا الكتاب العظيم، الذي عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يُحصى كم شارحٍ ومختصرٍ له، ومدقِّقٍ فيه، ومعلِّقٍ عليه، ومُفهرسٍ لنصوصه، ومستخرجٍ عليه، ومترجمٍ لرواته، ومبيِّنٍ لكلماته – فضلاً عن آلاف مخطوطاته، ومئات مطبوعاته – ... حتى وصل إلينا هذا (الصحيح) عسلاً مصفَّى فيه شفاءٌ للناس.

فكتب الأستاذ الفاضل محمد عصام عرار – مشكوراً – قبل ثُلُث قرنٍ من الزمان (١٤٠٧هـ)، كتاباً مفيداً في هذا الشأن، عنوانه: (إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري)، فبلغ عدد ما ذكره من هذا النوع من الكتب والتآليف قريباً من (٤٠٠) كتاب.

كما كتب أيضاً الأستاذ الدكتور محمد بن زين العابدين رستم – جزاه الله خيراً – كتاباً ضخماً فريداً، في نحو ألف صفحة، في هذا الموضوع نفسه حول الخدمات العلميَّة لصحيح البخاري، وجعله بعنوان: (الجامع الصحيح للإمام البخاري وعناية الأمَّة الإسلاميَّة به شرقاً وغرباً).

وإنِّي على يقينٍ أنَّ ما طُبع من هذا النوع من التآليف، خِدمةً لهذا الكتاب المبارك الجليل (الصحيح)، – بالإضافة إلى الدراسات الحديثة – قد يكون ضعف هذا العدد أو أكثر، والله أعلم.

فبعد هذا كلِّه: ألا يستحي من نفسه؟! هذا الجريءُ على الباطل، المتكلِّم بغير علمٍ، الطاعن في هذا الكتاب (الصحيح)، أو أيٍّ من نصوصه وأحاديثه، وهو يعلم أو لا يعلم عن هذه الجهود المتراكمة عبر القرون تمحيصاً وتدقيقاً، فضلاً عن أن يُكلِّف نفسه مراجعتها! أو تقليب صفحاتٍ منها؟!

فهل هكذا العلم؟!

لكن حقّاً يمكن القول: إنَّ الطاعن في البخاريِّ أو في (صحيحه) أحدُ اثنين: جاهلٌ مُغْرِقٌ في الجهالة، أو عدوٌّ مُعْرِقٌ [٢] في العداوة.

---

(٢) مُعْرِقٌ: أي أصيلٌ، مِن رجل معرق في الحسب أي: عريق النسب أصيل؛ ينظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور الأنصاري، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ، ج ١٠، ص ٢٤١.

1.1.1. الطاعنون في صحيح البخاري [٣]

بدايةً لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ هؤلاء الطَّاعنين في (صحيح البخاري) المعاصرين، لهم قديماً سلفٌ تقدَّموهم في الطَّعن بالسُّنَّة عموماً، فكان هؤلاء المتقدِّمون المرجعيَّة الأولى للمتأخِّرين المعاصرين، وأكثر هؤلاء الطَّاعنين المعاصرين يلتقون في الأصول والعقائد مع تلك الفِرَق المنحرفة القديمة.

- **فمن أشهر الفرق الطَّاعنة في السُّنَّة قديماً [٤]:**

أولاً: الخوارج:

وهم من الفِرَق المنتسبة للإسلام، ولهم اعتقاداتٌ كثيرةٌ باطلةٌ، ويُعَدُّون من أوائل الطَّاعنين في السُّنَّة، فإمامهم ذلك الرَّجل الذي يُدعى: ذا الخويصرة التميمي، الذي اعترض على النَّبيِّ ﷺ في تقسيمه فقال: «يا رسول الله، اعدل!» [٥].

---

(٣) يُنظر: عبد اللطيف، عبد الموجود محمد، **السنَّة النبويَّة بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم**، مطبعة طيبة، القاهرة، ط ٢، ١٩٩١م، ص ٧١ فما بعدها؛ والمحمود، عبد الرحمن المحمود، **الطَّاعنون في السنَّة قديماً وحديثاً**، مقالٌ على الشبكة، ٢٠١٤ م، على الرابط التالي: (الطاعنون-في-السنة-قديما-وحديثا/https://ar.islamway.net/article/36963).

(٤) نظراً لشهرة المعلومات المتعلِّقة بالفِرَق المذكورة ونظرتها العامَّة إلى السنَّة، فلن أخوض في المناقشات وتحديد القائلين بذلك من فرقهم، إذ رُبَّما يكون القول المشهور عنهم منسوباً إلى بعضهم لكنَّه اشتهر عن جميعهم؛ لذا سأقتصر على المشهور دون مناقشةٍ؛ لئلَّا أخرج عن صلب الموضوع.

(٥) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، بعناية: سيدي فضيلة الشيخ محمد زهير الناصر – حفظه الله وأدام النفع به –، دار المنهاج، جدة، دار طوق النجاة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٩ هـ، كتاب المناقب، باب علامات النبوَّة في الإسلام، ح (٣٦١٠)، وأطرافه، ج ٤، ص ٢٠٠؛ ومسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، بعناية: سيدي فضيلة الشيخ محمد زهير الناصر – رعاه الله وأطال عمره مع العافية –، دار المنهاج، جدة، دار طوق النجاة، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ، كتاب الزكاة، باب ذِكْرِ الخوارج وصفاتهم، ح (١٠٦٤/١٤٨) وأطرافه، ج ٣، ص ١١٢.

والخوارج يسقطون عدالة عليٍّ ﷺ، وعدالة الذين شاركوا في وقعتي الجمل وصِفِّين، وأيضاً الحَكَمين، وكلٌّ من رضي بتحكيمهما، ويَصِفُونهم بالكفر والفسق؛ ولهذا ردُّوا أحاديث جمهور الصَّحابة بعد الفتنة [٦].

ثانياً: الرَّافضة:

وهم الذين يتبرَّؤون من أصحاب محمدٍ ﷺ ، ويسبُّونهم وينتقصونهم، بل ويكفِّرونهم، ويُنكرون عدالتهم، ويرفضون أحاديث جمهور الصحابة إلا نفراً ممَّن عُرفوا بولائهم لعليٍّ ﷺ ، وهم ما بين ثلاثة إلى بضعة عشر صحابياً، أجمعوا على قبول ثلاثةٍ منهم، واختلفوا فيما وراءهم [٧].

روى الكُليني بإسنادٍ فيه انقطاع إلى أبي جعفر أنَّه قال: «كان النَّاس أهل ردَّةٍ بعد النَّبيِّ ﷺ إلا ثلاثةً: ... المقداد بن الأسود، وأبو ذرٍّ الغفاري، وسلمان الفارسي» [٨].

---

(٦) البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، **الفَرْق بين الفِرَق**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧ م، ص ٥٥؛ والسباعي، مصطفى بن حسني السباعي، **السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، المكتب الإسلامي، دمشق – بيروت، ط ٣، ١٩٨٢ م، ص ١٣٠.

(٧) البغدادي، **الفَرْق بين الفِرَق**، ص ٢٢، ٣٠٨، ٣٥٢؛ وابن تيميَّة، أبو العبَّاس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، ابن تيميَّة الحرَّاني، **منهاج السنَّة النبويَّة**، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة محمد بن سعود، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ج ٨، ص ٢٤٩؛ وآل كاشف الغطاء، محمد بن الحسين آل كاشف الغطاء، **أصل الشيعة وأصولها**، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسَّسة الإمام علي، ١٩٩٤ م، ص ٢٣٦؛ والسباعي، **السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ص ١٣١.

(٨) الكُلَيني، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكُليني الرازي، **روضة الكافي**، منشورات الفجر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧ م، ج ٨، ص ١٣٣، وإسناده: عن حَنَان بن سَدير الصَّيْرَفِي، عن أبيه، عن أبي جعفر محمد الباقرٍ. والكُلَيني المذكور من مواليد سنة (٢٥٥ هـ) تقريباً، وحنان وفاته سنة (٢٠٠ هـ)، وعليه فالخبر الذي أورده معلَّقٌ، بالإضافة إلى كونه مرسلاً، ففيه انقطاعٌ من أوله ومن آخره، وعدا عن ذلك: فحنان وأبوه سَدير رافضيان، وبغضِّ النَّظر عمَّا قيل فيهما، فروايتهما هذه مردودةٌ، لكونها تؤيِّد بدعتهم، كيف والرواية المذكورة: منكرةٌ جداً؟!! يُنظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، تحقيق: الشيخ عبد الفتَّاح أبو غدة رحمه الله ، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م، ج ٣، ص ٣٠٤، ج ٤، ص ١٧.

ثالثاً: المعتزلة:

وهي الفرقة المشهورة، المعروفة بآرائها الشَّاذَّة المخالفة لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة، ومن أهمِّها: تقديم العقل على النقل، وعدم احتجاجهم بحديث الواحد، والطعن في جملةٍ من الصحابة... .

وقد ردُّوا عدداً كبيراً من الأحاديث بحجَّة مخالفتها للعقل، وردُّوا أحاديث أخرى كثيرةً تخالف عقائدهم الباطلة التي يعتقدونها، فمن ذلك مثلاً: أحاديث الصِّفات، وأحاديث بالشَّفاعة، ورؤية الله في الآخرة، وعذاب القبر، وغيرها [٩].

رابعاً: الزَّنادقة:

وهم الذين أظهروا الإسلام ومتابعة الرُّسل، وأبطنوا الكفر ومعاداة الله ورسله، فأنكروا السُّنَّة: آحادَها ومتواترَها، ووضعوا عدداً من الأحاديث الباطلة؛ لإسقاط هيبة السُّنَّة، وتشويه سمعة الإسلام والمسلمين [١٠].

---

(٩) القاضي عبد الجبَّار، أبو الحسن عبد الجبَّار بن أحمد بن الخليل الهمذاني الأسد آبادي، **شرح الأصول الخمسة**، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٦ م، ص ٧٦٩، ٧٧٠؛ القاضي عبد الجبَّار، أبو الحسن عبد الجبَّار بن أحمد بن الخليل الهمذاني الأسد آبادي، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ٢٠١١ م، ج ٤، ص ٢١٥؛ القاضي عبد الجبَّار، أبو الحسن عبد الجبَّار بن أحمد بن الخليل الهمذاني الأسد آبادي، **فضل الاعتزال**، تحقيق: فؤاد سيد، دار الفارابي، بيروت، ط ١، ٢٠١٧ م، ص ١٤٦؛ والبصري، أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري، **المُعْتَمَد**، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ، ج ٢، ص ١٣٨؛ ويُنظر: ابن قُتَيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَرِي، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، بيروت، مؤسَّسة الإشراق، الدوحة، ط ٢، ١٩٩٩ م، ص ٦٨-٩٤، ٢٥١-٢٥٥، ٢٦٠-٢٧١، ٢٩٧-٣٠١، وغيرها؛ والبغدادي، **الفَرْق بين الفِرَق**، ص ١٠١، ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٦٥، وغيرها؛ والسباعي، **السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ص ١٤٠.

(١٠) البغدادي، **الفَرْق بين الفِرَق**، ص ١٣٣، ٢٨٣، ٢٨٧؛ والسباعي، **السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ص ٨٣-٨٥، ٨٨، ٩٤، ١٠٣.

- **وأمَّا المعاصرون الذين طعنوا في (صحيح البخاري):**

أوَّلاً: القرآنيون:

وهم جماعةٌ تأثَّروا بمنهج الخوارج في الطَّعن في السنَّة النبويَّة، فزعموا أنَّ السُّنَّة لا يحتجُّ بها مطلقاً، وأنَّ الاحتجاج إنَّما هو بالقرآن فقط، وظنُّوا أنَّ ذلك أحوط لدينهم، متذرِّعين بحججٍ واهيةٍ، وشُبَهٍ متهالكةٍ. فكان ممَّا قالوه: إنَّ السُّنَّة لا حاجة إليها مع وجود القرآن، وإنَّ السُّنَّة إنَّما كُتبت بعد النَّبيِّ ﷺ بمدَّةٍ طويلةٍ، وإنَّ رواة الأحاديث قد يطرأ عليهم الخطأ والنِّسيان، ولهذا لا يُجزم بما يروون، إلى غير ذلك من التُّرَّهات والشُّبهات الفاسدة الكاسدة [١١] .

ثانياً: الرَّافضة المعاصرون:

وهؤلاء امتدادٌ لأسلافهم الأوائل، بل زادوا عليهم في طعونهم، فوجَّه هؤلاء المعاصرون سهامهم نحو (الصحيحين)، وكان هدفُهم الأول الطَّعن في (صحيح البخاري)، وفي مؤلِّفه الإمام البخاري.

وقد ألَّف منهم: فتح الله النَّمازي الأصفهاني الرَّافضي (ت ١٣٣٩هـ) كتاباً في نقد (صحيح البخاري)، أسماه: (القول الصَّراح في البخاري وصحيحه الجامع)، وحشَّاه بسبِّ الإمام البخاريِّ واتهامِّه بعددٍ من التُّهم الباطلة، والطَّعن في أحاديث (صحيحه) [١٢].

---

(١١) مزروعة، محمود محمَّد مزروعة، **شبهات القرآنيين حول السنَّة النبويَّة**، مجمَّع الملك فهد، المدينة المنورة، ص٢٧ وما بعدها؛ ومحمود، عثمان بن معلم محمود، **شبهات القرآنيين**، مجمَّع الملك فهد، المدينة المنورة، ص٢٢ وما بعدها.

(١٢) الزغير، لطفي بن محمد الزغير، **انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين وقيمتها العلميَّة**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م، ص٨-١٦.

ثالثاً: العقلانيون:

وهم معتزلة العصر؛ لأنهم يلتقون مع المعتزلة في الأصول والأفكار، ومن ذلك: تقديسهم للعقل، وتقديمهم له على كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ ، فرفضوا كثيراً من الأحكام الشرعيَّة والأحاديث النبويَّة؛ بحجَّة عدم اقتناع عقولهم بها.

ومن ذلك: طعنهم في أحاديثَ كثيرةٍ في (صحيح البخاري)؛ بحجَّة أنَّها تُخالف العقل، فأقحموا عقولهم فيما لا مجال لها فيه، ولا طاقة لها به، فضلُّوا وأضلُّوا [١٣].

رابعاً: الحداثيون:

وهم بعض المنتسبين للإسلام والعروبة ممن أُعجبوا بالثَّقافة الغربية ونقدِها لموروثها الدِّيني، فأرادوا أن يطبقوا ذلك على نصوص الشَّريعة الدينيَّة؛ لينهضوا بالأمَّة الإسلاميَّة نحو التَّقدُّم والازدهار في زعمهم، وليتمكَّنوا من ذلك فقد نزعوا صفة القداسة عن النصوص الدينيَّة.

ولذلك تراهم قد تعاملوا مع الأحاديث النبويَّة عامَّةً، وأحاديث (الصحيحين) خاصَّةً وفقاً للمعايير الغربية، وعدُّوها موروثاً تاريخياً انتهى وقته؛ لهذا غدا هؤلاء يستهزئون بالأحاديث، لا سيَّما أحاديث (الصحيحين)، و(صحيح البخاري) بوجه أخصّ [١٤].

---

(١٣) الشهري، محمد بن ظافر الشهري، **العقلانيون المعاصرون وأحاديث الصحيحين**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م، ص ٦-٢٦؛ والخراشي، سليمان بن صالح الخراشي، **نقض أصول العقلانيين**، كتاب الكتروني، ج ٢، ص ٣٨.

(١٤) المصري، أنس سليمان المصري، **المنطلقات الفكرية والعقدية لدى الحداثيين للطعن في الصحيحين**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م، ص ٤-٢٨.

خامساً: المستشرقون:

وهم المرجعيَّة الأساسيَّة لكلِّ الطَّاعنين المعاصرين الذين سبق ذكرهم.

وعلى رأس هؤلاء المستشرقين الطَّاعنين في السُّنَّة: المستشرق (جولدتسيهر)، الذي ألَّف عدداً من الكتب المشتملة على الطَّعن في السُّنَّة عموماً، وفي (الصحيحين) خصوصاً، وأورد فيها عدداً من الشُّبهات والافتراءات، وصارت هذه الكتب مصدراً لكلِّ الطَّاعنين في السُّنَّة من المعاصرين.

ومن افتراءاته: أنَّ (صحيح البخاري) فيه كثيرٌ من التَّحريفات، وأنَّ البخاريَّ ألَّف كتابه تحت تأثير ضغط العباسيِّين، وغيرها الكثير من الافتراءات [١٥].

وهكذا كما قدَّمنا، فإنَّ هؤلاء الطَّاعنين المعاصرين في (صحيح البخاري)، لهم سلفٌ في ذلك سبقوهم إلى الطَّعن في السُّنَّة، وكثيرٌ منهم يلتقون مع متقدِّميهم في الأصول والعقائد، وبعضهم يُعتَبر امتداداً لسابقيهم كما في الرافضة المعاصرين.

ومهما يكن حالهم، سواء أكان التقاءً في الأصول والأفكار أو امتداداً لسابقيهم فالجميع كان لهم أهدافٌ واضحةٌ يسيرون خلفها ويسعون في الوصول إليها، فما هي هذه الأهداف؟

---

(١٥) محمَّد، أمين عمر محمد، **المنطلقات الفكرية والعقدية لمدارس الطَّعن في الصحيحين – المستشرق جولدتسهير والطَّعن في صحيح البخاري**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م، ص ٧-٢٥.

2.1.1. أهداف الطاعنين في صحيح البخاري

يمكننا إجمال أبرز دوافع الطَّعن في السُّنَّة – وفي (صحيح البخاري) خصوصاً – في النِّقاط التَّالية:

١- إسقاط الدِّين الإسلاميّ:

إنَّ الطَّاعنين في السنَّة النبويَّة على وجه العموم، وفي (صحيح البخاري) على وجه الخصوص، مع اختلاف طوائفهم ومشاربهم وثقافاتهم، واختلاف أزمنتهم وأمكنتهم؛ يتَّفقون جميعاً على هدفٍ واحدٍ: ألا وهو الطَّعن في الدِّين الإسلاميِّ، وذلك عن طريق التَّشكيك في مصادره الأصيلة، ومنها السنَّة النبويَّة، المصدر الثاني بعد القرآن الكريم.

وإنَّ من أوائل الذين سعوا في تحقيق هذا الهدف هم: «المستشرقون».

وكان القصد من وراء هذا الطَّعن – سواء في (صحيح للبخاري)، أو في عموم السنَّة النبويَّة –: استبعاد دين الإسلام من السَّاحة الدِّينية، ونشر الدِّيانة اليهوديَّة والنَّصرانيَّة بين المسلمين، فدبَّروا المكايد للنَّيْل من الإسلام، وتشويه سمعته؛ لكي يصدُّوا النَّاس عنه ويُنفِّرِوهم منه، فبدؤوا بالطَّعن في السُّنَّة لتكون بوابةً لهم للطَّعن في الدِّين، وألبسوا الطُّعون لباس البحث العلميِّ والموضوعيَّة ونحوها من الشعارات البرَّاقة؛ ولذا انخدع بهم بعض أبناء المسلمين، فأصبحوا يروِّجون لهذه الشُّبهات ويتبنَّونها [١٦].

---

(١٦) بهاء الدين، محمَّد بهاء الدين، **المستشرقون والحديث النبوي**، دار النفائس، عُمان – الأردن، ط ١، ١٩٩٩ م، ص ١٢٨-٢٨٦؛ والزيادي، محمد فتح الله الزيادي، **ظاهرة انتشار الإسلام وموقف بعض المستشرقين منها**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس- ليبيا، ط ١، ١٩٨٣ م، ص ٧٦-٧٧؛ والبهيّ، محمد البهيّ، **المبشِّرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام**، مطبعة الأزهر، ص ١١.

٢- نصرة المذهب العقدي:

كثيرٌ من الطَّوائف والفرق الضالَّة المنحرفة، طعنت في بعض أحاديث (صحيح البخاري) لمخالفتها لأصولها العقدية.

فـ «المعتزلة» مثلاً: ردُّوا الأحاديث المثبتة لصفات الله تعالى؛ لمعارضتها أصلَهم في نفي الصِّفات، كما ردُّوا أحاديثَ الشَّفاعة؛ لأنَّها تعارض أصلهم في الوعيد؛ وهو أنَّ مرتكب الكبيرة مخلَّدٌ في النَّار، وأحاديثَ القدر؛ لأنَّها تخالف أصلهم فيه، بأنَّ أفعال العباد ليست مخلوقةً لله، وإنَّما الخالق لها هم العباد.

وكذلك «الخوارج»: ردُّوا عدداً من الأحاديث المخالفة لأصولهم العقدية المنحرفة بزعمهم الباطل، وغيرهم من الفرق الضالَّة.

٣- الكيد لأهل السُّنَّة:

وهذا هو الهدف الأكبر لـ «الرَّافضة»؛ يريدون الكيد لأهل السُّنَّة والنَّيْل منهم وإسقاط مذهبهم؛ وذلك لأنَّ أهل السُّنَّة هُم العدوُّ الأوَّل بالنسبة إليهم [١٧]، ولذلك طعنوا في أوثق مصادرهم وشكَّكوا فيها، وطفقوا يبحثون عن الشُّبهات التي بثَّها أعداء الإسلام بطوائفهم المختلفة، فجمعوها ووعوها وزادوا عليها، ونشروها عبر وسائل الإعلام المختلفة. وتبعهم في ذلك غيرُهم من المتربِّصين بأهل السُّنَّة.

---

(١٧) وهنا لا بُدَّ من تنبيهٍ مهمٍّ هو أنَّ كثيراً من هؤلاء لا سيَّما الغلاة منهم يعتقدون هذا الاعتقاد، وهو أنَّ أهل السنَّة يخاصمون أهل البيت ويعادونهم، دون تمييزٍ حقيقيٍّ بين النواصب الذين يبغضون أهل البيت، وبين أهل السنَّة المحبِّين لأهل البيت والصحابة الكرام أجمعين؛ نبَّهني على ذلك أستاذي المبارك الأنيس: الشيخ أحمد عزُّ الدين وَيْس، وَرْدَةُ مدرستنا "الشعبانيَّة" في مدينتنا حلب الشهباء – حرسها الله وردَّعنها كلَّ بلاء –، فجزاه الله كلَّ خيرٍ.

٤- الاحتياط في الدِّين:

وهذا الهدف تبنَّاه «القرآنيون»، وتبعهم بعض المخدوعين من أبناء المسلمين، فزعموا أن السنَّة لا يُجزَم بصحتها، واحتجُّوا بحججٍ واهيةٍ، وقرَّروا الاكتفاءَ بالقرآن الكريم فقط، والاستغناءَ عن السنَّة النبويَّة وعدمَ الاحتجاج بها مطلقاً، وأظهروا ذلك مظهر الاحتياط في الدين، وكلُّ مسلمٍ بصيرٍ يعلم كذبَ هذا الادِّعاء وخطرَه على الإسلام والمسلمين.

٥- التَّجديد وتنقية التُّراث:

هناك «بعض المنتسبين للإسلام» طعنوا في أحاديث (صحيح البخاري)؛ بحجَّة أنَّها غير مواكبةٍ للعصر والواقع الذي نعيشه، وتأثَّروا في ذلك بالغربيِّين وحضارتهم، وكان الذين سعوا وراء هذا الهدف هم بعض المسلمين الذين عاشوا في البلدان غير الإسلاميَّة، ووُجِّهت لهم شبهاتٌ عن الإسلام والمسلمين، فما وجدوا حجَّةً يواجهون بها هذه الشُّبهات سوى ردِّ النُّصوص التي دارت حولها الشُّبهات.

ويلحق بهؤلاء: «العقلانيون»، و«الحداثيون»، ونحوهم.

٦- حبُّ الظُّهور والشُّهرة:

هناك كثيرٌ من النَّاس «ضعفاءِ النُّفوس» تراهم وأعينهم دائماً وراء الشُّهرة والأضواء، فتجرؤوا على (صحيح البخاري) من أجل الوصول إلى هذا الهدف الدَّنيء، فسعوا إلى ذلك من باب «خالفْ تُعرَفْ». وقد لمَّعتهم لنا وسائلُ الإعلام الحديثة؛ خصوصاً المرئيَّة، وساعدتهم على تحقيق أهدافهم تلك، ورُبَّما شجَّعهم على ذلك بعض أعداء الإسلام من اليهود والنَّصارى، والرَّافضة والعلمانيين واللِّيبراليين وغيرهم.

إذن! ومن خلال ما تقدَّمت الإشارة إليه نلاحظ اتِّفاق معظم الطَّاعنين على اختلاف مذاهبهم على: **التَّركيز في الطَّعن على (صحيح البخاري)** – وكذلك هو الحال في **(صحيح مسلم)** – وما ذلك إلَّا لأنَّهم عرفوا:

- مكانة (الصحيحين) في نفوس المسلمين وتلقِّي الأمَّةِ كتابيهما بالقبول.
- احتواء (الصحيحين) على جلِّ أحاديث السُّنَّة المحتاج إليها في الأحكام.
- كون (الصحيحين) يمثِّلان الجانب النَّقدي للسُّنَّة عند المحدِّثين، من حيث جلالة مصنِّفيهما، وتقدُّمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، ودقَّتهما في تأليف صحيحهما... .

فتوجيهُ الطَّعن لهما: محاولةٌ لنقض كلِّ ما سبق، مريدين بذلك إسقاط هيبتهما، لأنَّ في ذلك إسقاطاً لهيبة الكتب الأخرى دون عناءٍ، **والنَّتيجة: هدم السُّنَّة كلِّها**.

لكن ولسوء حظِّ الطَّاعنين: أنَّ الإمام البخاريَّ كما كان يذبُّ الكذب بنفسه عن رسول الله ﷺ [١٨]، فقد بقي (صحيحه) بعد وفاته يذبُّ الكذب عن السُّنَّة ويفضح الطَّاعنين فيها [١٩].

---

(١٨) فقد جاء عن الإمام البخاري أنَّه قال: «رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام، وكأنِّي واقفٌ بين يديه، وبيدي مروحة أَذُبُّ عنه، فسألتُ بعض المعبِّرين، فقال: أنتَ تذبُّ عنه الكذب، فهو الذى حملني على إخراج (الصحيح)»، وسيأتي ص ٧٤.

(١٩) هذا المبحث مستفادٌ من: العقل، عبد الرحمن العقل، **أبرز الطعون المعاصرة في الجامع الصحيح للبخاري**، مقالٌ الكتروني.

2.1. كلمةٌ عن الشُّبهات والطُّعون [٢٠]

إنَّ الأمم الواعية تعتزُّ بِمُنْجَزها العلميِّ مهما كانت قيمته؛ لأنَّها تراه إسهاماً مهمَّاً وحلقةً ضروريَّةً في سلسلة تاريخ التنمية العلميَّة وبناء الثقافة الإنسانيَّة.

وإنَّ (صحيح البخاري) كان إسهاماً راشداً، وحلقةً علميَّةً مُحْكمةً، ومن العجب هذه المحاولات التي تحاول هزَّه وإقصاءه وهو الذي يشكِّل قيمةً علميَّةً مُعترَفاً بها، واستقراراً عقديَّاً، ومنبعاً أخلاقيَّاً راقياً!!!

وإنَّنا نأسف كلَّ الأسف أن نسمع ألفاظاً جارحةً خادشةً للمنهج العلميِّ تُطْلَق على غير هدىً؛ لِلنَّيْل من تراثٍ علميٍّ كان يجب أن نفتخر بها، لا أن نهاجمه بألفاظٍ تدلُّ على جهلٍ مفرطٍ واستعلاءٍ فارغٍ.

وقد يقبل العلماء في كلِّ مكان مناقشة مواضعَ أو مسائلَ في أيِّ كتابٍ من الكتب، ولكنَّ الجميع متَّفقون على أنَّ ذلك يجب أن يتمَّ بأسلوبٍ تقبله مناهج البحث المعتمدة في محافل البحث، ومراكز التفكير، والجامعات العريقة التي تحترم ذاتَها، وتحتكم إلى قواعد الإنصاف، وتسعى إلى إثراء العلم، لا إلى آراء شخصيَّةٍ غير مسؤولة.

فلو طُرحت مواضع الخلاف على طاولة البحث العلميِّ في ساحات العلم، لا في ساحات الإعلام المتسرِّع، لكان لذلك وجهٌ معتبَرٌ، وكذلك لو حصرت مواضع الخلاف بدل هذا التعميم في الهجوم، لكان لذلك وجهٌ معتبرٌ أيضاً، وأمَّا ما يجري فهو بعيدٌ كلَّ البعد عن الحقيقة والمصداقيَّة والقبول.

---

(٢٠) هذه الكلمة مستفادةٌ من: عبد الحكيم الأنيس، **كلمة حول الإعلام وصحيح البخاري**، مقالٌ مطبوعٌ ضمن النشرة الشهرية لمجموعة المخطوطات الإسلاميَّة، العددان (٢٧، ٢٨)، رمضان ١٤٤١ هـ، بعنوان: (الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح)، اطَّلعت على هذه النشرة أثناء مراجعتي للرسالة، فأضفت هذه الكلمة.

إنَّنا ندعو إلى احترام الثوابت العلميَّة، وإلى تعزيز التراث العلميِّ، وإلى معرفةٍ حقيقيَّةٍ بقيمة الكتب التي حَظِيَتْ بكلِّ التقدير والثقة من الأمَّة كلِّها، كما ندعو إلى احترام مشاعر العلماء – بل الأمَّة – الذين صدمهم هذا التشكيكُ المتهوِّر، وإطلاقُ ألفاظٍ غير لائقةٍ على كتابٍ تضمُّ صفحاته المشرقة سُنناً للنبيِّ ﷺ، جُمعت ودُوِّنت وكُتبت واختيرت بكلِّ موضوعيَّةٍ وتجرُّدٍ.

وها هي ذي سيرة صاحب الكتاب: محمد بن إسماعيل البخاري، وتفاصيل حياته وتكوينِه العلميِّ: متاحةٌ مبذولةٌ في مئات المصادر لمن يشاء الاطِّلاع عليها [٢١]. وها هي ذي المصادر التي تبيِّن مناهج البحث والتدوين لدى علماء المسلمين مبذولةٌ كذلك متاحةٌ أيضاً.

فعلى الباحث عن الحقيقة أن يكون بمستوى الحقيقة التي ينشدُها، في لفظه وحكمه وأسلوب نقاشه وعرضه وطرحه. وفي الطرق الهادئة المتَّزنة: مجالٌ واسعٌ للنقاش لمن يريد الوصول إلى قناعةٍ في حديثٍ أو أحاديثَ لم يتَّضح له طريق فهمها أو الاقتناع بها، وهذا ما سعيتُ إليه من خلال هذا البحث، وأسأل الله التَّوفيق والسَّداد.

وأخيراً: يجب العلمُ أنَّ محتوى (صحيح البخاري) الأكبر: أقوال النبيِّ وأفعاله، وليس أقوال المؤلف، ولذا يجب الحذرُ الشديد حين الحديثِ عنه ووصفِه.

وَحَسْبُ هذا الكتاب أنَّ العلماء قد وصفوه بأنَّه: أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله تعالى – كما سيأتي [٢٢]–.

---

(٢١) وستأتي نبذةٌ من تلك السيرة العطرة، انظر في هذا البحث ص ٥٧.

(٢٢) انظر ص ٨٣–٩٥.

1.2.1. صورٌ من الشُّبهات والطُّعون

الحديث هنا عن الشُّبهات والطُّعون في السُّنَّة عموماً، أمَّا ما يتعلَّق بـ (صحيح البخاري) بخصوصه: فسيأتي الكلام عنه في الفقرات التالية.

وقبل ذِكْرِ تلك الصُّور، أكرِّر وأقول: إنَّ هذه الطُّعون ليست إلا طعوناً عقليَّةً ظنيَّةً، مبنيَّةً على التوهُّم، غيرَ مستندةٍ إلى أيٍّ من أساسات العلوم الحديثيَّة الراسخة.

لقد اتَّخذت تلك الطُّعون والشُّبهات الموجَّهة إلى السنَّة النبويَّة، صوراً وأشكالاً متنوِّعةً:

- فتارةً بادِّعاء تناقض نصوصها وتضادِّها.
- وتارةً بادِّعاء مخالفتها للقرآن.
- وتارةً بادِّعاء مخالفتها للعقل.
- وتارةً بالطَّعن في رواتها.
- وتارةً بالطَّعن في حجيَّتها.
- وتارةً بابتعادها عن الواقعيَّة.
- وتارةً باختلاق بعض الأحاديث ونسبتها كذباً وزوراً إلى النَّبيِّ ﷺ .

... إلى غير ذلك من الافتراءات والشُّبهات.

2.2.1. هل من جديدٍ في شبهات وطعون المعاصرين؟

بعد عَرْضِ الطَّاعنين – في السُّنَّة عموماً وفي الصحيحين خصوصاً ولا سيَّما (صحيح البخاري) – قديماً وحديثاً، وبَيَانِ التَّقارب وربَّما الامتداد في الفكر والمنهج والأصول، أصبحنا ندرك أنَّ هؤلاء الطَّاعنين المعاصرين قد تلقَّفوا هذه الشُّبهات والطُّعون عن أسلافهم المتقدِّمين، ولكن ربَّما يسأل سائلٌ: ما هو الجديد في طعون المعاصرين؟

ممَّا لا شكَّ فيه أن الطُّعون تتكرَّر في كلِّ فترةٍ وفترةٍ، ويُعاد إنتاجها في كلِّ عصرٍ، فما يبدأ به سابقون، يبني عليه لاحقون، ولا جديد فيها إلا في أمورٍ، أشير إلى أهمِّها:

- إلباس الشُّبهة قالباً جديداً، والشُّبهة هي هي.
- محاولة تثبيت الشُّبهة، والإتيان بمزيدٍ من الاستدلالات لها.
- البناء على هذه الشُّبهات، والتَّقدُّم خطواتٍ في ذلك، وأهمُّها: اختراع المناهج الجديدة في النَّقد.
- الالتزام بالتزامات حرص سابقوهم على تجنُّبِها، أو على المراوغة في التزامها... .

وهناك من يضيف إلى الاستدلالات: بعض العلوم المعاصرة، كالعلوم الحديثة: من علومٍ اجتماعيَّةٍ ونفسيَّةٍ وإنسانيَّةٍ، ومقارنة أديانٍ، ونظريَّاتٍ في التَّاريخ الحديث، علماً أنَّ هذه العلوم والنَّظريَّات هي ذاتها بحاجة إلى نقدٍ، وهي التي صوَّبت رأي المحدِّثين في كثيرٍ من المسائل، وأذعنت لقواعدهم، واعترفت بعظيم جهدهم.

إذن! لا جديد في طعون المعاصرين، سوى ما أشرنا إليه من أمورِ الاستدلالات ونحوها ممَّا يعتبر كالمتمِّمات لما أتى به سابقوهم.

وممَّا تجدر الإشارة إليه في هذا المقام: هو الجهود الطيِّبة العظيمة المباركة – بالمقارنة مع ضحالة ما كتبه اللاحقون في ذلك – الذي بذله علماؤنا المتقدِّمون في تناول ومعالجة المشكلات الحديثيَّة، والتصدِّي للشبهات والطعون الموجهَّة إلى الحديث، والردِّ على الطَّاعنين والمُشَاغِبين والمنكرين ونحوهم مِن الذين اتخذوا الطعن في السنَّة هدفاً.

فقد ظهر هناك نوعٌ من أنواع علوم الحديث يُسمَّى بـ (مُشْكِل الحديث) أو (مُخْتلِف الحديث) [٢٣]، «وهو أن يأتي حديثان – أو أكثر – متضادَّان في المعنى ظاهراً» [٢٤].

ثمَّ يأتي بعد ذلك بعض المشاغبين والطَّاعنين ويتذرَّعون بذلك التعارض وغيرِه لإنكار السنَّة جميعها، لذا كان لا بُدَّ من علماء متمكِّنين ليبيِّنوا حال تلك الأحاديث المتعارضة، ويصدُّوا ذلك الهجوم والطَّعن والافتراء على السنَّة المطَّهرة.

---

(٢٣) قد ذكر شيخنا العلَّامة محمَّد عوَّامة بيان الفرق بين (المُختلِف) و (المُشكِل) صورةً ومعنى بما ملخَّصه: «(المُختلِف) صلته بالأحاديث الشريفة فقط، فهو قاصرٌ على اختلاف حديثٍ مع حديثٍ أو أكثر، أمَّا (المُشكِل) فقد يكون بين حديثين أو أكثر، وقد يكون بين حديثٍ وأيِّ مصدرٍ أو دليلٍ تشريعيٍّ آخر: آيةٍ، إجماعٍ، قياسٍ، أو أصلٍ شرعي، أو دليل نقليٍّ قاطع، فالمشكل أعمُّ في صوره، والمختلف أخصُّ.
وأيضاً: كلمة (مُختلِف) تدلُّ على أنَّ ثمَّة مخالفاً، ولا تحمل معنى الإشكال، أمَّا كلمة (مُشكِل) فتحمل معنى الإشكال والتوقُّف، وأنَّه ينبغي البحث عن حلٍّ للإشكال، من داخل الحديث أو من خارجه، فالمشكِل غير المختلِف». انتهى كلام شيخنا، **<u>إلا أنَّ الباحث خلال بحثه</u>** عن الفِرَق ونظرتهم إلى السنَّة وجد أنَّ كثيراً منهم اتَّخذ من (مختلِف الحديث) مصدراً، وجعلوه مُشكِلاً، لذا سأذكر العلماء الذين صنَّفوا في كليهما، سواء في المُشكِل أو المُختلِف.

(٢٤) السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٥، ص ١١٤.

ولذلك نرى الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ قد قال عن هذا النوع: إنَّه «من أهمِّ الأنواع، ويضطرُّ إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف... وإنَّما يَكْمُلُ له الأئمَّة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليُّون الغوَّاصون على المعاني – أي: الدقيقة –» [٢٥].

وحقيقةً فقد برز في هذا العلم علماء أجلَّاء، صنَّفوا فيه فأجادوا وأفادوا، ورسموا الطريق لمن بعدهم، فمنهم من كتب في كلا المختلِف والمشكِل معاً، ومنهم من كتب في أحدِهما، وسأشير إلى أبرزهم إشارةً دون التعرُّض لذكر أسباب كتابتهم أو النقل عن مقدِّماتهم، فمنهم:

١- ثالث الأئمَّة الأربعة الإمام المطَّلبي الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ٢٠٤ هـ)، صنَّف (اختلاف الحديث) [٢٦]، وهو أوَّل مصنَّفٍ يصل إلينا في ذلك.

٢- الإمام ابن قُتيبة الدِّينوري (ت ٢٧٦ هـ)، صنَّف (تأويل مختلف الحديث) [٢٧]، فأتى بأشياءَ حسنةٍ، وأشياءَ غيرِ حسنةٍ؛ لِقِصَرِ باعه فيها، ولكون غيرها أقوى وأولى [٢٨].

٣- شيخ المفسِّرين والمؤرِّخين الإمام ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، حيث صنَّف في ذلك مصنَّفاً

---

(٢٥) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، تحقيق: مازن عبد الله وآخرين، دار السمَّان، إسطنبول، ط ١، ٢٠١٩ م، ص ١٣٦؛ والسيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٥، ص ١١٤.

(٢٦) الشافعي، أبو عبد الله محمَّد بن إدريس الشافعي المطَّلبي القرشي المكِّي، **اختلاف الحديث**، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسَّسة الثقافة الإسلامية، بيروت، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ، وطُبع أيضاً ملحقاً بآخر كتابه (**الأم**).

(٢٧) ابن قُتَيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَرِي، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، بيروت، مؤسَّسة الإشراق، الدوحة، ط ٢، ١٩٩٩ م.

(٢٨) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **معرفة أنواع علم الحديث**، تحقيق: شيخنا الحبر نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٦ م، ص ٢٨٥.

أيضاً [٢٩]، وهو كتابٌ تفرَّد به في بابه بلا مشارك [٣٠].

٤- وإمام الأئمَّة ابن خزيمة (ت ٣١١ هـ)، قالوا: كان من أحسن الناس كلاماً في هذا الفنِّ، حتى قال: ليس ثَمَّ حديثان متعارضان من كلِّ وجهٍ، ومن وجد شيئاً فَلْيَأْتِنِي لِأُؤَلِّف بينهما [٣١].

٥- وإمام الحنفيَّة الإمام أبو جعفر الطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، صنَّف كتابيه: (شرح مُشكِل الآثار) [٣٢]، و (شرح معاني الآثار) [٣٣]، وهما كتابان عظيما الفائدة، أتى فيهما بما يشفي العليل ويروي الغليل.

٦- والإمام المتكلِّم أبو بكر ابن فُورك (ت ٤٠٦ هـ)، صنَّف (مُشكِل الحديث وبيانه) [٣٤].

شكر الله لهم صنيعهم، وأجزل مَثُوبَتَهم، وجعلنا من السائرين على نهجهم في الدفاع عن سنَّة نبيِّنا ﷺ .

---

(٢٩) ابن جرير، أبو جعفر محمَّد بن جرير الطبري، **تهذيب الآثار**، طبع الموجودُ منه مرَّتين بهذا الاسم: الأولى: ثلاث قِطَع منه حقَّقها: محمود محمَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، والثانية: قطعة حقَّقها: علي رضا بن عبد الله، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٩٩٥ م.

(٣٠) حَاجِي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كاتب جلبي، القُسْطَنْطِيني، المشهور باسم حَاجِي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المُثنَّى، بغداد، ١٩٤١ م، ج ١، ص ٥١٤.

(٣١) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، الدمَّام، ط ٢، ١٤٣٥ هـ، ج ٢، ص ٢٥٩.

(٣٢) الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري، المعروف بالطَّحاوي، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.

(٣٣) الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري، المعروف بالطَّحاوي، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد سيد جاد الحق وآخرين، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م، وهو من كتب مختلِف الحديث، واسمه الكامل كما سمَّاه مؤلِّفه أثناء الكتاب: **شرح معاني الآثار المختلفة المروية عن رسول الله ﷺ في الأحكام**، ج ٣، ص ١١٨.

(٣٤) ابن فُورك، أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورك الأصفهاني، **مشكِل الحديث وبيانه**، تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥ م.

3.2.1. لا تكاد الشُّبهات والطُّعون تخرج عن صحيح البخاري أو عن الصحيحين معاً

إنَّ الشُّبهات التي أتى بها الطَّاعنون، على أنواع:

- فمنها العام: وهي التي لا تختصُّ بكتابٍ معيَّنٍ، وبالتَّالي فيمكن نقلها من كتابٍ إلى آخر.
- ومنها الخاصّ: وهي التي تختصُّ بكتابٍ معيَّنٍ، ولا يمكن نقلها إلى كتابٍ آخر.

ويكاد هذا النَّوع الثَّاني يختصُّ بـ (الصحيحين)، وبـ (صحيح البخاري) بوجهٍ أخصّ.

وإنَّ من أكبر فشل الطَّاعنين: توجُّههم لهذا الكتاب (صحيح البخاري) بما لا يمكن أن يحقِّقه كتابٌ آخر، كما سنرى ذلك.

4.2.1. منهجيَّة الشُّبهات والطُّعون

وعند الحديث عن منهجيَّة الشُّبهات لدى الطَّاعنين عموماً، والمعاصرين خصوصاً، سندرك أنَّه ليس المقصود الإمام البخاري بشخصه، ولا صحيحه بخصوصه، بل هناك أهدافٌ منهجيَّةٌ خلف هذه الطُّعون والشُّبهات، أهمُّها:

١- طَرْحُ الاحتجاج بالسُّنَّة (المصدر الثَّاني) من مصادر التَّشريع، تمهيداً للانتقال منها للحفر في (المصدر الأول) القرآن.

٢- إسقاطُ منهج المحدِّثين في النَّقد، من خلال إضعاف الثِّقة بنقدهم وحُكمهم.

٣- المطالبةُ بمنهجٍ بديلٍ عن منهجهم في النَّقد، أو تقديمُهم هذا البديل وإحلالُه محلَّ منهج المحدِّثين.

5.2.1. أسباب الشُّبهات والطُّعون

إنَّ الأسباب التي تدفع الطَّاعنين لطرح الشُّبهات لها جهاتٌ كثيرةٌ، وأهمُّ ما يتَّصل بالصَّنعةِ الحديثيَّةِ منها، هو: التَّصوُّر الخاطئ لعدَّة أمورٍ، منها: طريقة الرِّواية، وطريقة تدوين الأحاديث، والجهل – أو التَّجاهل – بتاريخهما، وكذا الجهل بمناهج المحدِّثين... إلى غير ذلك من أمورٍ.

وبناءً على ذلك: فقد جاء طعن هؤلاء ساذجاً أو مغلوطاً، ووصل في حالات كثيرةٍ إلى السَّفْسَطة، وإنكار الضَّروريَّات.

ومن المبادئ الأوَّليَّة والضَّروريَّة أنَّ (التَّصوُّرَ يسبق الرُّؤيةَ)، فإذا صدرتِ الرُّؤية عن تصوُّرٍ صحيحٍ: كانت بالتَّالي صحيحةً، كما أنَّ النَّتائج ستكون صحيحةً أيضاً، لأنَّ النَّتائج تبعٌ للرؤية.

6.2.1. أشكال الرَّدِّ على الشُّبهات والطُّعون

إنَّ الرَّدَّ على شبه هؤلاء الطَّاعنين، له شكلان:

١- مناقشتهم في الأصول التي انطلقوا منها في نقد الحديث، وهذه الأصول ستكون عامَّةً، وبالتَّالي يمكن تطبيقها على جملةٍ من الأحاديث.

٢- مناقشتهم في الأحاديث التي طبَّقوا عليها الأصل النَّقدي، وهنا طبعاً لا يمكن استيعاب جميع الأحاديث المنتَقَدة، التي تزيد يوماً بعد يومٍ، إلا أنَّه يُغني عنه استيعاب الأصول المتعلِّقة بتلك الطُّعون، وهو استيعابٌ مُمْكِنٌ.

وتأتي أهميَّة هذا الشَّكل الثَّاني في كونه ميدان اختبارٍ لصدقِ الأصول التي بُنيت عليها طعونهم، ووضعِها على المَحكِّ؛ لأنه سيُحاكم كلُّ ما يُقال نظرياً، وسيردُّه واقع الرِّواية الذي هو أكبر من كُلِّ ما يُقال بالعقل والنَّظر وغيرهما.

وبحثنا هذا يمكن عدُّه من الشَّكل الثَّاني، إلا أنَّ البحث بدل أن يكون في الأحاديث سيكون في الرُّواة، كما أنَّه يمكن عدُّه من الشَّكل الأول، إذا نظرنا إلى كيفيِّة رواية البخاريِّ لأولئك الرُّواة على أنَّها أصولٌ له.

7.2.1. مصادر مادَّة الشُّبهات والطُّعون

1.7.2.1. المصدر الأول: استغلال نَقْدِ الأئمَّة

إنَّ توظيف كلام الأئمَّة المحقِّقين، المتقدِّمين منهم والمتأخِّرين، واستغلاله في الطَّعن بعد إساءة فهمه لِضَرْب بعضه ببعض: لَيُعَدُّ من أمضى أسلحةِ الطَّاعنين في السُّنَّة وفي مصنَّفات الأئمَّة، ليظهروا بزعمهم أنَّ التَّهافت والضَّعف حاصل من الدَّاخل، وهذا ما فعلوه من خلال طعنهم في (صحيح البخاري).

فعمد هؤلاء إلى أقوالٍ كثيرةٍ للأئمة، التقطوها من بطون الكتب من هنا وهناك؛ للتمويه بأسماء كبار علمائنا، تغريراً بالناس على خلاف الحقيقة، وليظهروا أنَّ الإمام البخاريَّ و(صحيحه) غيرُ مرضيٍّ عنهما لا في وسطه الزَّمني ولا بعد زمنه [٣٥]، وتتبُّع هذا الأمر يطول؛ لأنَّ إساءة فهم كلام الأئمَّة، واتِّخاذَها بعد ذلك مِعْوَلَ هدمٍ في (الصحيح) لا يمكن حدُّه، فكلُّ كلامٍ يمكن أن يُساء فهمه.

وما ذاك إلا من باب: الإرجاف في المدينة ليس إلَّا.

---

(٣٥) انظر في هذا البحث ص ٨٣-٩٥.

- **نقد بعض العلماء لأحاديثَ في (صحيح البخاري)**

لقد قام بعض العلماء النقَّاد بِنَقْدِ أحاديثَ معدودةٍ في (صحيح البخاري)، فاعترضوا عليها وتكلَّموا فيها، فقام الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ – صاحب الجهود الكبيرة في الِّدفاع عن الإمام البخاري و(صحيحه)– بتناول هذه الأحاديث وسَرْدِها حديثاً حديثاً، مُجيباً عنها بطريقةٍ علميَّةٍ لا نظير لها، مرتِّباً إيَّاها على الأبواب بحسب ورودها في (الصحيح)، عاقداً لذلك فصلاً خاصَّاً في مقدِّمته القيِّمة (هُدَى الساري) مقدِّمة شرحه المليئ بالدراري (فتح الباري شرح صحيح البخاري) [٣٦].

وكان من جملة الناقدين لما في (الصحيح):

١– إمام العلل في الحديث: الحافظ الدارقطني، في كتابٍ أفرده لذلك اسمه (التتبُّع) [٣٧]، كما أنَّ له جزءاً مفرداً تكلَّم فيه على بعض ذلك ممَّا ليس في كتاب (التتبُّع) [٣٨].

---

(٣٦) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **هُدَى الساري**، مقدِّمة: **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محبُّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٧٩ هـ، الفصل الثامن، ص ٣٤٦–٣٨٣. وانظر في هذا البحث: التعليق ص ٦.
هذا والمشهور في اسم المقدِّمة: (هَدْيُ الساري)، بفتح الهاء، وسكون الدال المهملة، آخرها ياء مثنَّاة تحتية، لكنَّ أستاذنا الشَّيخ محمَّد وائل الحنبلي أخبرني أنَّه رأى في أحد مخطوطات الفتح: (هُدَى) بضمِّ الهاء، وفتح الدال، آخرها ألف مقصورة، هكذا مضبوطةً بخطِّ الحافظ نفسِه، ثمَّ أكَّد لي ذلك أستاذنا الدُّكتور محمد كامل قره بللي، بأنَّه رأى ذلك الضَّبط واضحاً تماماً، أثناء كتابته مقدمةَ التَّحقيق لـ (فتح الباري)، طبعة دار الرسالة، وأضاف بأنَّ ذاك المخطوط كان في ملك البرهان البقاعي تلميذ الحافظ ابن حجر. فجزى الله كلا الأستاذين خير الجزاء على ما أفاداه.

(٣٧) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الشهير بالدارقطني، **التتبُّع**، مطبوعٌ مع كتابه الآخر: (الإلزامات)، تحت عنوان: (الإلزامات والتتبع)، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥ م.

(٣٨) يُنظر: ابن حجر، **هُدَى الساري**، الفصل الثامن، الحديث (٣٢)، ص ٣٦٠؛ ومثله الأحاديث التي يُصَدِّرها الحافظ بقوله: "قال الدارقطني فيما وجدتُ بخطِّه"، فإنَّها من هذا الجزء المفرد، وهي نادرةٌ. أفاده الشيخ العلَّامة محمَّد عوَّامة.

٢- ومنهم: أبو مسعود الدِّمشقي، في جزءٍ له [٣٩].

٣- ومنهم: أبو علي الجيَّاني، في كتابه (تقييد المهمَل وتمييز المشكِل) [٤٠].

٤- ومنهم: ابن حزم، تكلَّم في حديث المعراج من رواية شريك، التي أخرجها البخاريُّ [٤١]، وكلامه هذا مشهورٌ معلومٌ [٤٢].

٥- ومنهم: البزَّار، تكلَّم في حديث: «إنَّ الشيطان يجري من ابن آدم مَجْرَى الدَّم» [٤٣].

٦- ومنهم: الإسماعيلي في (المستخرج).

٧- والخطيب البغدادي.

٨- والقاضي ابن العربي [٤٤].

وغير هؤلاء من العلماء النقَّاد، ولا ريب أنَّ هناك اشتراكاً كبيراً في كلام بعضهم البعض.

---

(٣٩) ابن حجر، **هُدَى الساري**، الفصل الثامن، ص ٣٤٦.

(٤٠) الجيَّاني، أبو علي الحسين بن محمد الغسَّاني الجيَّاني، **تقييد المهمَل وتمييز المشكِل**، تحقيق: علي العمران، ومحمد عزيز شمس، مكَّة المكرمة، ط ١، ٢٠٠٠ م، ج ٢، ص ٥٦٣-٧٦٠.

(٤١) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: {وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمَاً}، ح (٧٥١٧)، ج ٩، ص ١٤٩.

(٤٢) ولابن طاهر المقدسي جزءٌ سمَّاه: (الانتصار لإمَامي الأمصار) للردِّ على ابن حزم، ذكره الحافظ ابن حجر في (الفتح)، ح (٧٥١٢)، ج ١٣، ص ٤٨٤؛ كما ينظر: الشيخ خليل مُلَّا خاطر، **مكانة الصحيحين**، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٢ هـ، ص ٣٨٧-٤٦٨، فإنَّه أسهب - جزاه الله خيراً - في الردِّ على ابن حزم في الجواب عن هذا الحديث.

(٤٣) ذكره الحافظ في : **فتح الباري**، ج ٤، ص ٢٨٠، ولم يُشِر إليه في المقدِّمة: (هُدَى الساري)، في الفصل الثامن.

(٤٤) يُنظر ذكر هؤلاء الأئمَّة ونقدهم على الترتيب المذكور عند: ابن حجر، **هُدَى الساري**، الفصل الثامن، الإسماعيلي: ح (٩٣)، ص ٣٧٩، الخطيب: ح (٧٣)، ص ٣٧٣، ابن العربي: ح (٣)، ص ٣٥٠.

وسأكتفي بالكلام عن نموذجٍ من أولئك العلماء الناقدين، الذي كثيراً ما يعتمد عليه الطَّاعنون، ألا وهو: **نقد الإمام الدَّارقطنيِّ لأحاديثَ ورواةٍ في (صحيح البخاري)**.

وإنَّما اكتفيتُ بذِكْر الإمام الدارقطنيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ دون الآخرين، لعلوِّ شأنه، ولمكانته المهمَّة عند العلماء، فالدارقطني إمامٌ في العلل، ومتخصِّصٌ في هذا المجال، وله باعٌ طويلٌ فيه، ظهرت من خلال مصنَّفاته، عدا عن أنَّه أفرد مصنَّفاتٍ خاصَّةٍ في هذا، كما ذكرنا.

هذا ولا بُدَّ من معرفة أنَّ نقد الحافظ الدارقطني وغيره كان متوجِّها لأسانيد (الصحيح) لا المتون، إذ من المعلوم أنَّ البخاريَّ – ومسلماً – كثيراً ما يروي الحديث الواحد من عدَّة أوجه، فإذا انتقد الإمام الدارقطني واحداً من هذه الأوجه: فلا يعني بالضَّرورة نقدَ أصلِ الحديث ومتنه.

فانتقاداته إنَّما هي انتقاداتٌ جزئيَّةٌ تفصيليَّةٌ، واقعةٌ في طريقٍ أو إسنادٍ أو كلمةٍ... ولم يكن الانتقاد لحديثٍ برأسه تماماً أنَّه غير مقبولٍ، وأنَّ حقَّه أن يُخرج من كتاب موصوفٍ بـ (الصحيح).

وفي ذلك يقول ابن الصلاح: «أكثر استدراكاته – الدارقطني – على الشيخين: قدحٌ في أسانيدهما، غير مُخْرِجٍ لمتون الحديث من حَيِّزِ الصحَّة» [٤٥].

وقال الحافظ ابن حجر: «ينبغي لكل مُنْصِفٍ أَنْ يعلمَ أنَّ هذه الأحاديث وإن كان أكثرُها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب: فإنَّ جميعها واردٌ من جهةٍ أخرى» [٤٦].

---

(٤٥) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **صيانة صحيح مسلم**، تحقيق: موفَّق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ هـ، ص ١٧٧.

(٤٦) ابن حجر، **هُدَى الساري**، أوَّل الفصل الثامن، ص ٣٤٦.

على أنَّ بعض أهل العلم قد خرَّج نَقْدَ الحافظ الدَّارقطنيِّ وغيرِه على معنى: أنَّ ما انتقدوه لم يبلغ الدَّرجة العليا التي التزمها البخاريُّ في (صحيحه)، وأمَّا صحَّة الحديث نفسِه، فلم يخالف أحدٌ فيها.

يقول الإمام النووي: «قد استدرك جماعةٌ على البخاريِّ ومسلمٍ أحاديثَ: أخلَّا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه» [٤٧].

فهذا هو حال ما انتقده الدَّارقطنيُّ – وغيره – من أحاديث (صحيح البخاري)، من حيث الظاهر، وإذا دخلنا إلى الكتاب، ودقَّقنا فيما انتقده فسنجد أموراً أخرى تستحقُّ النظر، منها على سبيل المثال: انتقاده لأمورٍ ليست في (الصحيح) أصلاً [٤٨]، أو انتقادُه لأمورٍ: ذُكر صوابها في (الصحيح) كذلك [٤٩]، أو انتقاده بناءً على قواعد حديثيَّةٍ مختلَفٍ فيها [٥٠]... إلى غير ذلك من أمورٍ فيها نظر.

قال النووي رحمه الله: «قد استدرك الدَّارقطنيُّ على البخاريِّ ومسلمٍ: أحاديث، وطعن في بعضها، وذلك الطعن الذي ذكره فاسدٌ، مبنيٌّ على قواعدَ لبعض المحدِّثين، ضعيفةٌ جدًّا، مخالفةٌ لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، ولقواعد الأدلَّة، فلا تغترَّ بذلك» [٥١].

وهذا الكلام من الإمام النووي وإن لم يُسلِّم بتمامه الحافظ ابن حجر، إلا أنَّه قد أقرَّ بأكثره [٥٢].

---

(٤٧) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢ هـ، ج ١، ص ٢٧.

(٤٨) ينظر مثلاً: الدارقطني، **التتبُّع**، الحديث (٧)، ص ١٢٩–١٣٠، وغيره.

(٤٩) ينظر مثلاً: الدارقطني، **التتبُّع**، الحديث (١)، ص ١٢١–١٢٢، وغيره، وانظر تفصيله هنا في التعليق ص ١٥٥.

(٥٠) كما ذكر النووي أعلاه، وقد كنت كتبتُ لجميعه أمثلةً كثيرةً في مذكِّراتي، ولكنَّ بعضها غاب عنِّي وقت كتابة البحث، وبعضها بقي في مدينتي "حلب الشهباء" حرسها الله – وبلاد المسلمين – من البلاء، وردَّ عنها كيد الأعداء، آمين.

(٥١) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري**، تحقيق: نَظَر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط ١، ٢٠٠٨ م، ج ١، ص ٢٤٥.

(٥٢) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٤٦.

ولذلك وغيره: لم يُسلِّم العلماء للدارقطني، بل ناقشوه في ذلك، وأجابوا على تتبُّعه ونقده، وأوفاهم كما قدَّمنا: الحافظ ابن حجر في مقدِّمة شرحه على البخاري: (هُدَى الساري).

أضف إلى ذلك: أنَّ كبار أئمَّة هذا العلم قد وافقوا الإمامَ البخاريَّ على صحَّة ما في كتابه، فقد ورد أنَّ البخاري قد عرض (صحيحه) على علماء عصره، كالإمام أحمد ويحيى بن معين وغيرهما، فأقرُّوا جميعاً بصحَّة ما فيه [٥٣].

عدا عن أنَّ البخاريَّ قد تخرَّج في علل الحديث على يد رجلين، هما إماما ذلك العلم في عصرهما، وهما: عليُّ بن المديني، ومحمَّد بن يحيى الذهلي [٥٤].

وعليه: فإنَّ موافقة هؤلاء العلماء الأجلَّاء – صراحةً أو ضمناً – البخاريَّ على صحَّة أحاديثه: هي أولى بالقبول والأخذ من رأي إمامٍ واحدٍ هو الدارقطنيُّ أو غيرُه من الأفراد.

إلى غير ذلك من الكلام، ومع أنَّ الحاجة تقتضي الوقوف طويلاً في هذا المقام، إلا أنِّي أرى أنَّ هذه الوقفاتِ القليلةَ الموجزة تُسْعِفُ المقام، وتبيِّن حال نقد هذا الإمام.

إذن! فالاحتجاج بنقد الدارقطني بعد ذلك كلِّه، والتمسك بقوله؛ للطعن في الإمام البخاري و(صحيحه)، يُعَدُّ عبثاً من قائله إن كان جاهلاً، وإلا فهو يكشف عن سوء طويَّة الطَّاعن مع فقدانه أمانة العلم والبحث.

ومع ذلك فنجد الطَّاعنين أنهم رأوا في اسم الدارقطنيِّ فرصةً للنيل من الإمام البخاري و(صحيحه) معاً،

---

(٥٣) انظر في هذا البحث ص ٨٢.

(٥٤) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٤٧.

وصار الكلام ليلَ نهارَ عن: «استدراكات الدارقطني» [٥٥]، و«انتقادات الدارقطني».

والمُلَاحظُ أنَّ الطَّاعنين المعاصرين أرادوا من خلال نقد الدارقطني: التَّوصُّلَ إلى أمورٍ، منها:

- فَتْحَ باب النَّقد مُشْرَعاً لكلِّ أحدٍ.
- وأنَّه لا مزيَّةَ لـ (صحيح البخاري) على غيره.
- وأنَّ (صحيح البخاري) بهذا النَّقد المتوجِّه إليه أصبح غيرَ مأمونٍ.

ولقد أخفى الطاعنون قصد الدارقطني بنقده، وأنَّه لم يؤلِّف ما ألَّف لِهَدْم البخاريِّ كما يريدون، وإنَّما أفاد بتأليفه ذلك: التأكيد والتثبيت والتصحيح والإقرار بإمامة البخاري، بعدما وجد الدارقطني في البخاريِّ وكتابِه خيرَ أساسٍ لتتبُّعه.. فشتَّان بين قصد الدارقطني النبيل، وبين ما يرمي إليه الطاعنون في البخاري!

وممَّا لا شكَّ فيه: أنَّ من يستدلُّ بنقد الدَّارقطنيِّ، فهو لا يعرف إلا أنَّ الدَّارقطنيَّ قد نَقَدَ البخاري، ثُمَّ ينفصل عنه بعد ذلك: لا من جهة أهليَّة النَّاقد، ولا من جهة طبيعة النَّقد.

أمَّا أهليَّة النَّاقد: فإنَّ الدَّارقطنيَّ وغيره مِمَّن انتقد (صحيح البخاري)، هم من أئمَّة الحديث الجبال، العارفين بهذا الشَّأن، فالدَّارقطنيُّ هو مَن هو كما قدَّمنا، أمَّا هؤلاء الطَّاعنون: فبالنَّظر في كلامهم تتبيَّن منزلتهم السَّحيقة بالنِّسبة للأئمة المنتقدين، ومن تتبَّع كلامهم علم ذلك.

---

(٥٥) الاستدراك له معنيان: معنى التتبع والنقد، ومعنى الزيادة، والمعنى الأول هو المقصود هنا، حتى سمَّى بعض العلماء كتاب (التتبع) للدارقطني بـ (الاستدراكات)، كابن خير الإشبيلي، والنووي، وغيرهما.
انظر: ابن خير، **فِهْرِسْت ابن خير**، ص ٢٥٦، النووي، **شرح صحيح مسلم**، ج ١، ص ٢٧.

وأمَّا طبيعة نقد الدَّارقطنيِّ: فهو لم يتَّجه إلى المتن بمعزِلٍ عن الإسناد، بل كان ملاحظاً لهما معاً، لكنَّ أغلب نقده – كما قدَّمنا – كان متَّجهاً إلى الإسناد، وما انتقده من الأحاديث يصحُّ متنه من وجوهٍ أُخَر، وهذا بخلاف ما يفهمه الطَّاعنون أو يريدونه.

وأظهر دليلٍ يدلُّ على اختلال هذين الأمرين عند الطَّاعنين المعاصرين: أنَّ نقدهم صار بهم إلى القول باطِّراح السُّنَّة جميعها، والخروجِ عن منهج أئمَّة المحدِّثين في النَّقد [٥٦]، بينما لم يُرَ مثل هذا: عند كلِّ مَنْ يستشهدون بكلامه أو نقده حول الصحيحين، كالإمام الدَّارقطنيِّ وغيره، بل لا يزال هؤلاء الأئمَّة من أكثر النَّاس تعظيماً لـ (صحيح البخاري)، وأعرفِ النَّاس بقَدْره.

عِلْماً أنَّه كان ينبغي أن يكون نقدُ الدَّارقطنيِّ وغيرِه الأئمَّة داعياً للتمسُّك أكثر بما خرَّجه البخاريُّ؛ إذ مع قِلَّة ما انتُقِدَ عليه: يبقى غيرُ المنتَقد موضع اتِّفاقٍ واطمئنان [٥٧].

فهؤلاء الأئمَّة الذين تواردوا على نقد (الصحيح): موافقون للإمام البخاريِّ فيما لم ينتقدوه به، بل لو لم يرى المنتقدون أنَّ (صحيح البخاري) قد قارب الإحكام من كلِّ جهةٍ لَمَا توجَّه إليه نقدهم، ولا اشتغلوا به.

---

(٥٦) ينظر: جميل بن فريد، **المنهجيَّة المنضبطة في تعليل بعض أحاديث الصحيحين عن النقَّاد المتقدِّمين**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

(٥٧) قال الحافظ ابن حجر: «وعدة ما اجتمع لنا من ذلك – أي: من الأحاديث المنتَقدة – ممَّا في كتاب البخاري، وإن شاركه مسلم في بعضه: (١١٠) مائة وعشرة أحاديث، منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو: (٣٢) اثنان وثلاثون حديثاً، ومنها ما انفرد بتخريجه وهو: (٧٨) ثمانيةٌ وسبعون حديثاً»؛ ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص٣٤٦؛ ولتتبيَّن المفارقة: فعدد أحاديث (الصحيح) جميعها: بالمكرَّر: (٧٣٩٧) حديثاً، وبدون المكرَّر (٢٦٠٢) حديثاً، وعدد المكرَّر له وزنه هنا، وينظر هنا ص ٧٨–٧٩ الكلام عن عدد أحاديث (صحيح البخاري).

وأحبُّ أن أختم هذا المطلب بقولٍ أعجبني في هذا الخصوص للشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ حيث يقول: «الحقُّ الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحقِّقين، وممَّن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرةٍ من الأمر: أنَّ أحاديث (الصحيحين) صحيحةٌ كلُّها، ليس في واحدٍ منها مَطْعَنٌ أو ضَعْفٌ.

وإنَّما انتقد الدارقطني وغيره من الحُفَّاظ بعض الأحاديث، على معنى أنَّ ما انتقدوه: لم يبلغ في الصحة الدَّرجةَ العليا التي التزمها كلُّ واحد منهما في كتابه، وأمَّا صحَّة الحديث في نفسه فلم يُخالف أحدٌ فيها.

فلا يَهُولَنَّك إرجافُ المرجفين وزعم الزاعمين أنَّ في (الصحيحين): أحاديث غيرُ صحيحةٍ، وَتَتَبَّعِ الأحاديث التي تكلَّموا فيها، وَانْقُدْهَا على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمَّة أهل العلم، وَاحْكُمْ عن بيِّنةٍ، والله الهادي إلى سواء السبيل» [٥٨].

وهذا الكلام من الشيخ، ولا سيَّما الأخير منه: يؤكِّد ما أشرت إليه في البداية، وما سأذكره في النهاية: من أنَّ النقاش العلميَّ واردٌ في ذلك، شَرْط أن يكون في مكانه ألا وهو: ساحات العلم، لا ساحات الإعلام، وأنَّ في الطرق المتَّزنة مجالٌ للنقاش وتبادل الآراء، للوصول إلى قناعةٍ تامَّةٍ في حديثٍ أو أحاديث، وأنَّ البحثَ العلميَّ الهادئ: يعيد الحقَّ إلى نصابه، ويردُّ الباطل على صدور أصحابه [٥٩].

وبهذا يتمُّ الكلام عن المصدر الأوَّل من مصادر مادَّة الشبهات، ألا وهو: استغلال طعون الأئمَّة، وأنتقل إلى الكلام عن المصدر الثاني في ذلك.

---

(٥٨) شاكر، أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، تحقيق: مكتب الأجهوري، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٣٥ هـ، ص ١٠٣.

(٥٩) انظر ص ٥، ٣٦-٣٧، ١٨٨.

2.7.2.1. المصدر الثَّاني من مصادر مادَّة الشُّبهات: تحويل الحقائق إلى شبه

هناك شبهاتٌ يُراد منها التَّهوينُ من شخصية الإمام البخاريِّ والحطُّ من (صحيحه)، مع العلم أنَّها ليست بشبهاتٍ في الأصل، ولكنَّها حقائق مسلَّمةٌ لُبِّست هذه الشُّبهات، فيأتي الطَّاعنون إليها فيتمسَّكون بها ويوهمون أنَّ مخالفيهم يستدلُّون بها، لزيادة التَّشنيع على مخالفيهم، وإظهارهم بصورة التَّعصُّب والمعاندة، ولإرادة فتح الباب لباطلهم، فهي وإن كانت حقائق إلا أنَّها تستعمل على وجهٍ لا يُراد منه إلا الباطل، ومن هنا يمكن إعطاؤها صفة الشُّبهة.

فمن أمثلة ذلك: قولهم: إنَّ البخاريَّ غير معصومٍ، وأنه يُخطئ، إلى أمورٍ أخرى تُقال قد لا تكون محلَّ اختلافٍ بينهم وبين غيرهم، لكن هم يريدون من خلال ذلك: الطَّعنَ، لا بيانَ حقيقة الواقع، فعندهم وصفُ البخاريِّ بعدم العصمة معناه: خطؤه في (صحيحه)، فأصبح عدم العصمة دليلَ وقوع الخطأ، لا احتمالَه.

والحقيقة: أنَّه لا سبيل لهم إلى الطَّعن بمثلها، فقولهم بعدم عصمته: لا يُثبت هذا القولُ وحدَه خطأ البخاريِّ في (صحيحه)، إذ نفيُ العصمة عنه وإن كان يُثْبِتُ وقوعَ الخطأ منه في الجملة، إلا أنَّه لا يقتضي إثباتَ خطئه في الحكم على أحاديث (صحيحه)، ولا يَثْبُتُ خطؤه في (صحيحه) إلا بالدَّليل المعيَّن على وقوع الخطأ.

وبالتَّالي: فمن يقول بأنَّ كلَّ ما في (البخاري) صحيحٌ، لا يعني: أنَّه يقول بعصمة البخاريِّ، وإنَّما لأنَّ البخاريَّ قد أتقن تأليف (صحيحه)، وليس بغريبٍ أن يُتْقِنَ شخصٌ عملاً ولا يؤخذ عليه فيه شيءٌ.

3.7.2.1. المصدر الثَّالث: ما يلفِّقونه من مادَّة الشُّبهة

ويدخل تحت هذا المصدر الثَّالث كُبريات شبههم حول السُّنَّة عموماً و(صحيح البخاري) خصوصاً، وسواء كان ذلك من اختراعهم أو من تقليدهم. ومن ذلك ما سيأتي من نماذج الشُّبهات.

8.2.1. نماذج من الشُّبهات المثارة حول (صحيح البخاري)

الشبهة الأولى: أنَّ البخاريَّ لم ينقد المتن.

الشبهة الثانية: تأثرُّه بالضُّغوط السِّياسيَّة في (صحيحه)، ومنها: انحرافه في (الصحيح) عن آل البيت.

الشبهة الثالثة: شبهة أيديولوجية فقه البخاريِّ.

الشبهة الرابعة: المُعلَّقات في (صحيح البخاري).

الشبهة الخامسة: الإسرائيليات في (صحيح البخاري).

الشبهة السادسة: شبهة انتقائية البخاريِّ المذهبية للرواة في (صحيحه).

الشبهة السابعة: أحاديث المدلِّسين المُعَنْعَنَة في (صحيح البخاري).

الشبهة الثامنة: **إخراج البخاريِّ في (صحيحه) لرواةٍ تُكلِّم فيهم.**

إلى غير ذلك من الشُّبهات الكثيرة المُثَارة، إلا أنَّ هذا ما استحضرتْهُ القريحة الآن، منها ما يدخل تحت الآخر، ومنها ما يكون مستقلاً، لكنَّ هذه الشُّبهات: هي أبرز ما ينادي بها المعاصرون اليوم.

وإنَّما أَطَلْتُ شيئاً ما في الكلام عن الطَّاعنين وطعونِهم في (صحيح البخاري):

لكثرة ما نسمعه ونشاهده اليوم، من التَّلَاعُبِ بعقول شباب الأمَّة وفتياتها؛ ليعلموا خطورةَ ما يدور حولهم، وعظمَ ما يكاد للأمَّة، ولئلَّا يتعجَّلوا قبل النطق بأيِّ كلمةٍ، سواء أكانت إيجاباً أم سلباً، وليأخذوا درساً من الأئمَّة في استعدادهم قبل الكلام عن (صحيح البخاري).

فها هو الإمام القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) تناول في مقدِّمة كتابه (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) الشروحَ التي كتبت على (صحيح البخاري)، وكان ينصُّ في بعضها على أنَّه طالعه بتمامه، وفي بعضها الآخر يصفه صفةً تدلُّ على أنَّه قرأه أو ألمَّ بأغلبه، وهذا يدلُّ على هيبة (الصحيح) واستعداد العلماء علميًّاً قبل الإقدام على الكلام فيه، وهو درسٌ لنا ولكلِّ عاقلٍ مُنْصِفٍ ألا يتعجَّل الأمر.

وذكر من الشروح (٢٥) خمساً وعشرين كتاباً!! فليستحِ مَن يتكلَّم بغير علمٍ [٦٠].

ولنعرف هيبةَ (الصحيح) ومقام مؤلِّفه، ننتقل إلى الفصل الجديد لنأخذ نبذةٍ وجيزةٍ عن هذا الإمام، وعن منهجه العامِّ في (صحيحه).

---

(٦٠) انظر: القسطلاني، أبو العبَّاس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، تحقيق: شيخي الفاضل الشيخ محمد زهير الناصر – أطال الله بقاءه وأدام النفع به –، دار الغوثاني، ط ١، ٢٠١٨ م، ج ١، ص ٤١–٤٤؛ استفدتها من مقال للشيخ: عبد الحكيم الأنيس، **استعداد العلماء قبل الكلام على صحيح البخاري**، النشرة الشهرية لمجموعة المخطوطات الإسلاميَّة، العددان (٢٧، ٢٨)، رمضان ١٤٤١ هـ، ص ٤٣٩–٤٤١.

2. الإمام البخاري وصحيحه

1.2. ترجمة موجزة للإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ

ترجمة هذا الإمام الهُمام، وأسدِ السنَّة الضِّرغام، شهيرةٌ مبثوثةٌ في كتبٍ كثيرةٍ، وقد أُفردت مع ذلك بالتأليف، وتنوَّعت في ترجمته التصانيف.

ولعلَّ أقدم كتابٍ وأهمَّه ممَّا أُفرد في أخباره كتاب (شمائل البخاري)، لتلميذه وكاتبِه الذي رافقه في حِلِّه وترحاله، أبي جعفرٍ محمدِ بن أبي حاتم الورَّاق، وقد أشار الذهبيُّ إلى هذا الكتاب أوَّلَ ترجمة البخاريِّ في (سير أعلام النبلاء)، ووصفه بأنه «جزءٌ ضخم» [(١)].

ومع أنَّ هذا الكتاب مفقودٌ، إلا أنَّه قد حُفظ لنا كثيرٌ منه إن لم يكن أكثره [(٢)]، إذ تمَّت الاستفادة منه في غالب التراجم المطوَّلة التي ترجمها للإمام البخاريِّ الحفَّاظُ، منهم:

- الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء)، وفي (الجزء) الذي أفرده لترجمة البخاري.
- والحافظ ابن ناصر الدِّين الدِّمشقي في (تُحْفَة الإخباري في ترجمة البخاري).

---

(١) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة مُحقِّقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٥ م، ج ١٢، ص ٣٩٢.

(٢) وقد جمع نصوص هذا الكتاب: الباحث مازن بن عبد الرحمن البحصلي البيروتي، وسمَّاه باسم: **شمائل البخاري**، جمعه من نقولات الذهبيِّ وغيره عنه، حيث أكثر الذهبي في (سير أعلام النبلاء) من النقل منه، مع ذكر إسناده إليه، وقد طُبع ضمن النشرة الشهرية لمجموعة المخطوطات الإسلاميَّة، في العددان (٢٧، ٢٨)، رمضان ١٤٤١ هـ، تحت عنوان: (الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح)، اطَّلعت على هذه النشرة أثناء مراجعتي للرسالة، وهذا العنوان الذي عنونه الباحث: فيه نظر؛ لما فيه من التغرير باسم الكتاب نفسه.

– والحافظ ابن حجر في (هُدَى الساري) لمقدِّمة فتح الباري، وكذلك في خاتمة (تغليق التعليق)، وفي الجزء الذي أفرده لترجمة البخاري (هداية الساري لسيرة البخاري).

ومن أجمع وأحسن التراجم المتأخِّرة كتاب (سيرة الإمام البخاريِّ سيِّد الفقهاء وإمام المحدِّثين) للطبيب الشيخ عبد السلام المباركفوري (ت ١٣٤٢هـ) – مع ما فيه من الملاحظات –.

كما ترجم له من المتأخِّرين أيضاً: الشيخ عبد الغني عبد الخالق (ت ١٤٠٣ هـ)، في مقدِّمته التي أعدَّها لطبعة "صحيح البخاري" [٣] والتي أفردت لاحقاً بعنوان: (الإمام البخاري وصحيحه).

وجميع هذه الكتب – ولله الحمد – مطبوعةٌ متوفِّرةٌ في المكتبات، وعلى الشبكة العالميَّة [٤].

وها أنا ذا من لوامع أنوارهم مقتبِس، ومن فواضل فضائلهم ملتمِس، فأسوق ترجمةً موجزةً لهذا الإمام، إنَّما هي كرؤوس أقلام، للتنبيه على قَدْره وتفخيم أمره، وإن كان أمرُه شهيراً وقدرُه أثيراً، فأقول:

اسمه ولقبه: هو الإمام العَلَمُ الفَرْدُ، تاج الفقهاء، عُمدة المحدِّثين، سيِّد الحفَّاظ، أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الجعفيُّ مولاهم، البخاريُّ [٥].

---

(٣) وهي طبعة مكتبة النهضة، التي طُبعت بمكَّة المكرَّمة سنة ١٣٧٦ هـ، وكان كثيرٌ من أهل العلم يقتنون هذه الطبعة لأجل مقدِّمتها هذه بحسب ما أفاده مقدِّم الكتاب طه جابر العلواني، ينظر: عبد الغني عبد الخالق، أبو الكمال عبد الغني بن محمد عبد الخالق المصري، **الإمام البخاري وصحيحه**، دار المنارة، جدة، ط ١، ١٩٨٥ م، ص ١١.

(٤) ينظر تعريف طبعات هذه الكتب مجموعةً في فهرس المصادر والمراجع.

(٥) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **هداية الساري لسيرة البخاري**، تحقيق: حسنَين سلمان مهدي، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ودار الكمال المتَّحدة، دمشق، ط ١، ٢٠١١ م، ص ٤٧؛ ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **تغليق التعليق**، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمَّار، عمان، ط ١، ١٤٠٥ هـ، ج ٥، ٣٨٤.

مولده ونشأته: وُلِدَ محمَّد بن إسماعيل في شوَّال سنة (١٩٤هـ) بِبُخارى [٦].

وتربَّى في بيت علمٍ وورعٍ؛ إذ كان والده إسماعيل من العلماء الورعين، فرحل في طلب الحديث، وسمع مالك بن أنس وغيره، قال أحمد بن حفص: دخلتُ على إسماعيل عند موته، فقال: لا أعلم في جميع مالي درهماً من شبهةٍ، قال أحمد: فتصاغَرَتْ إليَّ نفسي عند ذلك [٧].

نشأ البخاريُّ يتيماً، وأضرَّ في صِغَرِه، قال محمَّد بن الفضل البلخي: كان محمَّد بن إسماعيل قد ذهب بصره في صباه، وكانت له والدةٌ متعبِّدةٌ، فرأت إبراهيمَ خليلَ الرحمن عليه السلام في المنام، فقال لها: إنَّ الله تبارك وتعالى قد ردَّ بصر ابنِك عليه بكثرة دعائك، قال: فأصبحتْ وقد ردَّ الله عزوجل عليه بصره [٨].

طلبه للعلم: أوَّل سماعه كان سنة (٢٠٥هـ)، وحُبِّبَ إليه العلم منذ الصِّغر، وأعانه عليه ذكاؤه المُفرِط. قال محمَّد بن أبي حاتم ورَّاقُ البخاريِّ: «قلتُ لأبي عبد الله: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: أُلْهِمْتُ حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب، فقلتُ: كم كان سِنُّك؟ فقال: عشرُ سنين أو أقلُّ...

---

(٦) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، تحقيق: إبراهيم بن منصور الهاشمي، مؤسَّسة الريَّان، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م، ص ٣٠؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٣٩٢؛ ابن ناصر الدين الدمشقي، محمد بن عبد الله بن محمد الشهير بابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري بترجمة البخاري**، المطبوع مع كتابه الآخر: (التنقيح في حديث التسبيح)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م، ص ١٧٨؛ ابن حجر، **هداية الساري لسيرة البخاري**، ص ٤٩؛ **هُدَى الساري**، ص ٤٧٧.

(٧) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٤٧؛ ابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري**، ص ١٨٠؛ ابن حجر، **هداية الساري**، ص ٦٣، **هُدَى الساري**، ص ٤٧٩.

(٨) الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، ص ٣٠، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٣٩٣؛ ابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري**، ص ١٨٠؛ ابن حجر، **هداية الساري**، ص ٥٢، **هُدَى الساري**، ص ٤٧٨.

قال: فلمَّا طعنتُ في ستَّ عشرة سنة حفظتُ كُتبَ ابن المبارك ووكيع... ثمَّ خرجتُ مع أمِّي وأخي أحمد إلى مكَّة، فلما حججتُ رجع أخي بأمِّي، وتخلَّفْتُ بها في طلب الحديث... [٩].

قال: فلمَّا طعنتُ في ثماني عشرة سنة، جعلتُ أُصَنِّفُ قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك في أيَّام عُبيد الله بن موسى، وصنَّفْتُ كتاب (التاريخ) إذ ذاك عند قبر النبيِّ ﷺ في اللَّيالي المُقمرة، وقلَّ اسمٌ في (التاريخ) إلا وله عندي قصَّةٌ، إلا أنِّي كرهتُ تطويل الكتاب» [١٠].

رحلته في طلب الحديث: تعدَّدت رحلات البخاري العلميَّة للأخذ عن الشيوخ، والرواية عن المحدِّثين، فزار أكثر البلدان والأمصار الإسلاميَّة، وشملت رحلاته أغلب الحواضر العلميَّة في زمنه.

فسمع من شيوخ بلده، ثمَّ من شيوخ الأقاليم المجاورة: كبَلْخ، ومرو، ونيسابور، والرَّي، ثمَّ رحل إلى العراق: فدخل واسط، والبصرة، والكوفة، وبغداد، بعدها إلى الحجاز: المدينة المنوَّرة، ومكَّة المكَّرمة، ثمَّ إلى الفسطاط، بعدها إلى الشَّام: قيسارية، وعسقلان، ودمشق، وحمص، ثمَّ إلى بغداد، والعودة بنفس الاتجاه، وأراد الرِّحلة إلى اليمن؛ ليسمع من عبد الرزاق الصَّنعاني فلم يُقدَّر له ذلك، فسمع حديثه من يحيى بن جعفر البيكندي [١١].

---

(٩) علَّق الحافظ ابن حجر بقوله: «فكان أوَّل رحلته على هذا سنة (٢١٠ هـ)، ولو رحل أوَّلَ ما طلب، لأدرك ما أدرَكَتْه أقرانه من طبقةٍ عاليةٍ ما أدركها، وإن كان أدرك ما قاربها». **هُدَى الساري**، ص ٤٧٨، وينبغي التنبُّه إلى الفرق بين قولنا: أوَّل سماعه حيث كان (٢٠٥ هـ)، وبين قول الحافظ هنا: أوَّل رحلته.

(١٠) الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، ص ٣٠، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٣٩٣؛ ابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري**، ص ١٨٠؛ ابن حجر، **هداية الساري**، ص ٥٠، **هُدَى الساري**، ص ٤٧٨.

(١١) ينظر: الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، ص ٣٥، ٣٦، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٣٩٤، ٣٩٥؛ ابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري**، ص ١٨٤؛ ابن حجر، **هداية الساري**، ص ٥١-٥٧، **هُدَى الساري**، ص ٤٧٨. =

شيوخه: أتاحت رحلاتُ البخاريِّ الكثيرة وتطوافُه الواسع في الأقاليم لقاءَ عددٍ كبيرٍ من الشيوخ، فبلغ عددهم أكثر من ألف شيخ، فقد قال البخاري عن نفسه: «كتبت عن ألفٍ وثمانين نَفْساً – رجلاً –، ليس فيهم إلا صاحب حديث»، وقال أيضاً: «لقيت أكثر من ألف رجلٍ، من أهل الحجاز، والعراق، والشَّام، ومصر، لقيتهم كرَّات» (١٢).

وقال التَّاج السبكي: «وأكثرَ الحاكم – في (تاريخ نيسابور) – في عدِّ شيوخ البخاريِّ، وذِكْرِ البلاد التي دخلها، ثم قال: وإنَّما سمَّيتُ من كلِّ ناحيةٍ جماعةً من المتقدِّمين ليُستدلَّ بذلك على عالي إسناده» (١٣).

هذا وقد قسَّم العلماء شيوخ البخاري إلى خمس طبقاتٍ، هي (١٤):

الطبقة الأولى: مَن حدَّثه عن التابعين، وهم أعلى شيوخه، مثل: مكيِّ بن إبراهيم، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وأبي عاصمٍ النبيل، وجماعةٍ غيرهم، فَشُيوخ هؤلاء كلُّهم من التابعين (١٥).

= هذا وقد قام الأستاذ الفاضل حسن الحسيني مشكوراً بحساب مجموع المسافة التي قطعها البخاري في رحلته، فخرج ما يقارب (١٤ ألف) كيلومتراً، يشاهد على الشبكة العلميَّة: على اليوتيوب، قناة حسن الحسيني، تصحيح خارطة رحلة الإمام البخاري في رحلة الحديث، على الرابط: (https://youtu.be/XZMWr3-NOr8).

(١٢) ينظر: الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، ص ٣٥، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٣٩٥، ٤٠٧؛ ابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري**، ص ١٨٥؛ ابن حجر، **هداية الساري**، ص ٥٣، ٥٤، **هُدَى الساري**، ص ٤٧٩.

(١٣) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤١٣ هـ، ج ٢، ص ٢١٩.

أقول: وإضافة «في تاريخ نيسابور»: هي من مقدِّمة شيخنا الشيخ زهير الناصر لـ (صحيح البخاري)، وهو ما يُفهم من سياق كلام السبكي هناك، لا سيَّما بذكره ما دخله البخاريُّ من المدن، ثم عثرتُ على مصدر شيخنا في ذلك، وهو تصريح الحافظ ابن حجر به في جزئه (هداية الساري) ص ٤٦، وعدا عن ذلك فإنَّ للحاكم عملاً ضخماً ومتنوِّعاً بخصوص شيوخ البخاري، وهو كتابه: (المدخل إلى الصحيح)، رحم الله الجميع وشكر صنيعهم، ينظر هنا ص٧٢-٧٣.

(١٤) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٣٩٥؛ ابن حجر، **هداية الساري**، ص ٦٠-٦٣، **هُدَى الساري**، ص ٤٧٩.

(١٥) وثلاثيات الإمام البخاري إنَّما هي من روايته عن شيوخ هذه الطبقة.

الطبقة الثانية: مَن كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين، كآدم بن أبي إياس، وأبي مُسْهِر عبدِ الأعلى بن مسهر، وسعيد بن أبي مريم، وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: هي الوسطى مِن مشايخه وهم مَن لم يَلْقَ التابعين بل أخذ عن كبار تَبْعِ الأتباع، كسليمان بن حَرْب، وقُتيبة بن سعيدٍ، وعلي بن المديني، وإسحاقَ بنِ راهُويَه، وأبي بكر وعثمان ابنَي أبي شيبة، وأمثالِ هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلمٌ وغيره في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب ومَن سمع قبله قليلاً، كمحمَّد بن يحيى الذُّهْلِي، وأبي حاتمٍ الرازي، وعبدِ بنِ حُمَيد، وجماعةٍ من نظرائهم، وإنَّما أخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قومٌ في عداد طلبته في السنِّ والإسناد، سمع منهم للفائدة، كعبد الله بن حمَّاد الآمُلِي، ومحمَّد بن إسحاق السرَّاج، وأبي عيسى الترمذي، وغيرِهم. وقد روى عنهم أشياءَ يسيرةٍ، وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة، عن وكيع، أنَّه قال: «لا يكون الرجل عالماً حتَّى يُحدِّث عمَّن هو فوقه، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه» [١٦].

هذا وقد صُنِّفت في شيوخ البخاري مصنَّفاتٌ، لكنَّها خاصَّةٌ بمن أخرج لهم في (صحيحه)، منها: (أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح) لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ)، وهو أقدمها وأشهرها [١٧].

---

(١٦) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٣ م، ج ٢، ص ٢١٦.

(١٧) وقد كان لبدء ذلك مبكَّراً عقب عصر البخاري أثرٌ في نظرة العلماء إلى (الصحيح)، كما سيأتي بيانه ص ٨٥-٨٦.

تلاميذه: تتلمذ على الإمام البخاريِّ وسمع منه عددٌ كبيرٌ جدًّا من طلَّاب العلم والرُّواة والمحدِّثين، روى الخطيب البغدادي عن محمَّد بن يوسف الفِربري – أحد أبرز تلاميذ البخاري – أنَّه كان يقول: «سمع كتاب (الصحيح) لمحمَّد بن إسماعيل تسعون ألف رجلٍ، فما بقي أحدٌ يرويه عنه غيري» (١٨).

هذا وقد أخذ الحفَّاظ عن الإمام البخاريِّ، وسمعوا منه، وكتبوا عنه وما في وجهه شعرةٌ. ولم يقتصر الأخذ عنه على تلاميذه بل شمل أقرانه وشيوخه، فمن أعيان من روى عنه من الحفَّاظ: مسلمٌ بن الحجاج خارج (الصحيح)، وأبو عيسى التِّرمذيُّ في (الجامع)، وأبو عبد الرحمن النَّسائي (١٩)، وأبو زُرعة وأبو حاتم الرَّازيَان، ومحمَّد بن عبد الله مُطيَّن، وابنُ خزيمة، ومحمَّد بن نصر المروزيُّ، وصالح بن محمد جَزَرَة، وابن أبي الدُّنيا، وأُمَمٌ لا يُحصَون (٢٠).

---

(١٨) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م، ج ٢، ص ٣٢٨.
هذا وقد حاول الذهبيُّ أن يشكِّك في صحَّة هذه الرِّواية في **سير أعلام النبلاء**، ج ١٥، ص ١٢، بقوله: «لم يصح»، فعلَّق عليه شيخنا العلَّامة الشيخ محمد عوَّامة حفظه الله في تعليقه على **تدريب الراوي**، ج ٢، ص ٣٦٥ بتصرُّف: «إن كان تضعيفه لهذا القول: لأنَّ البزدويَّ (ت ٣٢٩ هـ) تأخَّر عن الفربري بتسع سنين، وهو ممَّن يروي الصحيح عن مؤلفه أيضاً: فلا ينبغي له أن يضعِّف القول لذلك، لأنَّ الفربري قال بما يعلم. وإن كان تضعيفه لشيء في السند: فيُنظر، لأنَّ الإسناد ظاهر الصحة، ويغلب على ظنِّي بل أجزم، بالاحتمال الأول، – يقول الباحث: بل الذهبي نفسه اعترف بذلك–. ومن المفيد التنبيه: إلى أن كلمة (تسعون ألفاً) تحرَّفت في بعض المصادر إلى: سبعون ألفاً». اهـ.

(١٩) ومع أنَّ المزيَّ في **تهذيب الكمال**، ج ٢٤، ص ٤٣٦، وتلميذه الذهبيَّ في **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٣٩٧، قد استبعدا رواية النَّسائي عنه، إلا أنَّ الحافظ ابن حجر في **تهذيب التهذيب**، ج ٩، ص ٥٥، ردَّ ذلك، ورجَّح رواية النسائي عنه، مثبتاً ذلك بالأدلَّة، فلينظر. قال الحافظ في جزئه (**هداية الساري**) ص ١٥٩: «تلخَّص لنا بهذا أنَّ ثلاثةً من الأئمَّة الخمسة حملوا عن البخاري، فأمَّا أبو داود فقد اجتمع به بالبصرة، لكن لم تقع لنا عنه روايةٌ، وأمَّا ابن ماجه فما أظنُّه لقيه، والله أعلم».

(٢٠) الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، ص ٣٦–٣٨، **السير**، ج ١٢، ص ٣٩٧، ٤٠١؛ ابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري**، ص ١٨٦، ١٨٧؛ ابن حجر، **هداية الساري**، ص ٥٥، ١٥٤–١٥٩، **هُدَى الساري**، ص ٤٧٨.

قال النووي: «وأمَّا الآخذون عن البخاريِّ، فأكثر مِن أن يُحصروا، وأشهر من أن يُذكروا» [٢١].

نبوغه وقوَّةُ حفظه وضبطه: إنَّ من أبرز ما تميّز به الإمام البخاري هو ذكاؤه الوقَّاد، وقوَّة حفظه الاستثنائيَّة، حيث رزقه الله قوَّة الحفظ منذ صغره.

قال أبو جعفر الورَّاق: سمعت أبا عمر سليمان بن مجاهد: «كنتُ عند محمد بن سَلَام البِيْكَنْدِي فقال: لو جئتَ قبلُ لرأيت صبيًّا يحفظ سبعين ألف حديث، قال فخرجت في طلبه فلقيتُه، فقلتُ: أنت الذي تقول: أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم وأكثر، ولا أجيئك بحديثٍ عن الصَّحابة والتَّابعين إلا عرفتُ مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثًا من حديث الصحابة والتابعين إلا ولي في ذلك أصلٌ أحفظه حفظًا عن كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ» [٢٢].

وساق ابن عديٍّ بإسناده إلى البخاري أنَّه قال: «أحفظ مائة ألف حديثٍ صحيحٍ، وأحفظ مائتي ألف حديثٍ غير صحيحٍ» [٢٣].

ولقد شهد بنبوغه منذ صغره وتقدِّمه في هذا الشأن شيوخُه فضلاً عن أقرانه، والقصص في هذا أكثر من أن تُحصَر، وقصة امتحانه في بغداد أشهر من أن تُذكر، وسيأتي ذكرها آخر البحث [٢٤].

---

(٢١) النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١، ص ٧٣.

(٢٢) الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، ص ٤٦، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤١٧؛ ابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري**، ص ١٩٠؛ ابن حجر، **هداية الساري**، ص ١٠٨، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٧.

(٢٣) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج ١، ص ٢٤٦، ومعلومٌ أنَّ المقصود بهذا العدد هو الطرق لا الأحاديث، وهو كقول الجوهري: «كلُّ حديثٍ لا يكون عندي من مئة وجهٍ: فأنا فيه يتيمٌ»، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص١٥٠.

(٢٤) انظر ص ١٨٥-١٨٧.

كتبه: لقد صنَّف الإمام البخاريُّ كتباً كثيرةً، والذي هيّأه للتأليف وأعانه على الكتابة: ذكاؤه الحادُّ، وسعة حفظه، وذاكرته القويَّة، ومعرفته الواسعة بالحديث النبويِّ وأحوال رجاله من تعديلٍ وتجريحٍ، وخبرته التامَّة بالأسانيد من صحيحٍ وضعيفٍ.

فنراه قد تفنَّن في تآليفه، وظهرت براعته في تصانيفه، فأبانت عن إمامته، وغزارة علمه، ورسوخ قدمه في هذا العلم الشريف، فجُلُّها لا يخرج عن الحديث وعلومه: من روايةٍ، ودرايةٍ، ورجالٍ، وعللٍ... وقد وصلنا بعض تلك المصنَّفات وطُبعت، بينما لا يزال بعضها مفقوداً، ومن أشهر تلك المصنَّفات [٢٥]:

١- (الجامع الصحيح) وهو أوَّلُ صحيحٍ، وأصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله، وسيأتي الكلام عليه [٢٦].

٢- (الأدب المفرد) وهو أبوابٌ تُعنى بالآداب، وتهذيب الأخلاق، وتقويم السلوك.

٣- (التاريخ الصغير) وهو خاصٌّ بالصحابة ﷺ ، وهو أوَّل مصنَّف في ذلك، لكنَّه لم يَصْلِنا [٢٧].

٤- (التاريخ الأوسط) بدأه بقصَّة الهجرة إلى الحبشة، وطرفٍ من السيرة النبويَّة في المرحلتين: المكيَّة والمدنيَّة، وترجم لمن توفِّي من الصحابة في عهد النبي ﷺ ولمن توفِّي في عهد الخلفاء الراشدين، ثم تكلَّم على الرواة وأخبارهم حسب التسلسل الزمني إلى سنة (٢٥٠ هـ) [٢٨].

---

(٢٥) أشرت إلى ما هو مفقود، وما لم أُشر إليه فهو مطبوع، تُنظر طبعاتها في فهرس المصادر والمراجع ص ٢٢٢.

(٢٦) انظر ص ٧٣ فما بعدها.

(٢٧) ذكره الحافظ في **تغليق التعليق**، ج ٥، ص ٤٥٩، وساق إسناده به إلى البخاري، ونقل عنه في كتبه في مواضع، وسيأتي هنا واحد منها، انظر ص ١٦٠.

(٢٨) طُبع هذا الكتاب خطأً باسم (التاريخ الصغير)، كما في طبعة محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٧ هـ، وطبع باسمه الصحيح بتحقيق محمد إبراهيم اللحيدان، دار الصيمعي، الرياض، ١٤١٨هـ.

٥- (التاريخ الكبير) وهو موسوعةٌ كبرى في تراجم حَمَلَة الحديث على مختلف درجاتهم، وهو أوَّل مصنَّفٍ جامعٍ لأسماء الرواة، قارب فيه استيعاب أسماء من رُوي الحديث عنهم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى زمنه، حيث بلغ عدد تراجمه بحسب المطبوع (١٣٧٩٠) تقريباً [٢٩]، مرتبةً على حروف الهجاء.

٦- (الضعفاء الصغير) خاصٌّ بأسماء الضعفاء، مرتَّبين على حروف الهجاء، بلغ عدد تراجمه (٤١٨) ترجمةً بحسب طبعةٍ، و(٤٤٢) ترجمةً بحسب أخرى [٣٠]، والتراجم فيه مُقْتَضبةٌ ما بين سطرين أو ثلاثة غالباً، وفي هذا الكتاب: يظهر احتياط الإمام البخاري البالغ في جرح الرواة وتضعيفهم.

٧- (الضعفاء الكبير) هو كالضعفاء الصغير لكنَّه أكبر منه كمَّاً وكيفاً، فمن حيث العددُ: بلغت تراجمه (٧٠٠) ترجمة تقريباً [٣١]، ومن حيث طبيعةُ الترجمة: فالتراجم فيه أطول [٣٢]، إلا أنَّه مفقودٌ لم يصل إلينا.

٨- بعض أجزاء حديثيَّة: كـ (خلق أفعال العباد)، و (رفع اليدين)، و (القراءة خلف الإمام) وغيرها.

---

(٢٩) قام الباحث بحسابها، يقول الباحث: لذلك كان الإمام البخاري أمام هذا العدد الكبير من التراجم مضطراً للاختصار، ولذا قال: «قَلَّ اسمٌ في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أنني كرهت تطويل الكتاب»، كما تقدَّم ص ٦٠.

(٣٠) الطبعة الأولى بتحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦ هـ، والطبعة الثانية بتحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عبَّاس، الطائف، ط ١، ١٤٢٦ هـ.

(٣١) انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٧٠.

(٣٢) انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٦، ص ٣٤٩، حيث نقل الذهبي عنه روايةً للراوي "دُرُست"، وهو مذكورٌ في: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الضعفاء الصغير**، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عبَّاس، الطائف، ط ١، ١٤٢٦ هـ، ص ٥٩، لكنَّ الرواية التي نقلها الذهبي ليست فيه، وأمثلةً أخرى ينقلها الذهبي وغيره عن (الضعفاء): ممَّا ليس موجوداً في (الضعفاء الصغير).

ثنـاء العلمـاء عليـه: لقد اتَّفقت كلمـة العلمـاء علـى الثَّنـاء عليـه، وهذه طاقـةٌ مـن أقوال أهل العلـم العارفين بهذا الشأن المختصِّين به:

قال فيه شيخه أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ): «ما أخرجَتْ خراسان مثلَ محمَّد بن إسماعيل» [٣٣].

وقال أحمد بن حمدون القصَّار: سمعتُ مسلم بن الحجَّاج (ت ٢٦١ هـ) وجاءَ إلى البخاريِّ فقال: «دَعْنِي أُقبِّلْ رِجليك! يا أُستاذ الأستاذِين، وسيِّد المحدِّثين، وطبيب الحديث في علله».

وقال له أيضاً: «لا يُبْغِضُك إلا حاسدٌ، وأشهد أنَّه ليس في الدنيا مثلُك» [٣٤].

وقال أبو عيسى التِّرمذي (ت ٢٧٩ هـ): «لم أَرَ أحداً بالعراق ولا بخُراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلمَ من محمَّد بن إسماعيل» [٣٥].

---

(٣٣) الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، ص ٤٩، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٢١، ٤٣١، ابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري**، ص ٢٠٠، ابن حجر، **هداية الساري**، ص ٨٢، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٧.

(٣٤) الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، ص ٥٢، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٣٢، ٤٣٧، ابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري**، ص ١٩٥-١٩٩، ابن حجر، **هداية الساري**، ص ٩٧، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٨، ٤٨٩. وقصة قول مسلم هذا أوردها بإسناده: الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: معظَّم حسين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧ م، ص ١١٣، وأخرجها من طريق الحاكم: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، **المدخل إلى علم السنن**، تحقيق: شيخي العلَّامة محمد عوَّامة، دار اليسر، القاهرة، ودار المنهاج، بيروت، ط ١، ٢٠١٧ م، ج ١، ص ٢٦٨، ورواها الخطيب من طريقين، ثانيهما عنه: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ٢، ص ٣٥٠، ج ١٥، ص ١٢٢.

(٣٥) التِّرمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة التِّرمذي، **جامع التِّرمذي**، تحقيق: عز الدين ضلي وآخرين، مؤسَّسة الرسالة ناشرون، دمشق - بيروت، ط ١، ٢٠١٣ م، **كتاب العلل - الصغير** -، ص ١٢٨١، وينظر شرحه: ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل التِّرمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٩٨٧ م، ج ١، ٣٣٧.

وقال أحمد بن نصر الخفَّاف (ت ٣٠٠ هـ): «البخاريُّ التقيُّ النقيّ العالمُ الذي لم أَرَ مثله» [٣٦].

وقال أبو بكر ابن خُزَيمة (ت ٣١١ هـ): «ما رأيتُ تحت أديم السماء أعلمَ بحديث رسول الله ﷺ وأحفظَ له من محمَّد بن إسماعيل» [٣٧].

وقال أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ): «محمَّد بن إسماعيل البخاري إمامُ أهل الحديث» [٣٨].

وقال الإمام النووي (ت ٦٧٦ هـ): «واعلم أنَّ وصف البخاريِّ بارتفاع المحلِّ والتَّقدُّم في هذا العلم على الأماثل والأقران، متَّفقٌ عليه فيما تأخَّر وتقدَّم من الأزمان، ويكفي في فضله أنَّ معظم من أثنى عليه ونَشَرَ مناقبَه شيوخُه الأعلام المبرِّزون، والحُذَّاق المُتقنون» [٣٩].

وقال الحافظ المِزِّي (ت ٧٤٢ هـ): «البخاريُّ الحافظ، صاحب (الصحيح)، إمام هذا الشَّأن، والمُقْتَدَى به فيه، والمعوَّل على كتابه بين أهل الإسلام» [٤٠].

---

(٣٦) الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، ص ٥٣، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٣٦، ٤٤٢، ابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري**، ص ٢٠٣، ابن حجر، **هداية الساري**، ص ٩٨، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٥.

(٣٧) الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، ص ٥١، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٣١، ابن حجر، **هداية الساري**، ص ٩٦، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٥.

وقد علَّق الحافظ أبو الفضل محمَّد بن طاهر المقدسي على هذه الشهادة العالية بقوله: «وحَسْبُك بإمام الأئمَّة ابن خُزيمة يقول فيه هذا القول مع لُقيِّه الأئمَّة والمشايخ شرقاً وغرباً! قال أبو الفضل: ولا عجب فيه، فإنَّ المشايخ قاطبةً أجمعوا على تقدُّمه وقدَّموه على أنفسهم في عنفوان شبابه، وابن خزيمة إنَّما رآه عند كِبَرِه وتفرُّدِه في هذا الشأن». اهـ؛ النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١، ص٧٠.

(٣٨) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٣١.

(٣٩) النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١، ص٧١.

(٤٠) المِزِّي، أبو الحجَّاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المِزِّي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشَّار عواد، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٠ م، ج ٢٤، ص ٤٣١.

وقال تاج الدين السبكي (ت ٧١١ هـ): «هو إمام المسلمين، وقدوة الموحِّدين، وشيخ المؤمنين، والمعوَّل عليه في أحاديث سيِّد المرسلين ﷺ ، وحافظ نظام الدين، أبو عبد الله الجعفيُّ مولاهم، البخاريُّ، صاحب (الجامع الصحيح)، وساحب ذيل الفضل للمستميح» [٤١].

وقال الحافظ ابن ناصر الدِّين الدِّمشقي (ت ٨٤٢ هـ): «تخرَّج به أرباب الدِّراية، وانتفع به أهل الرِّواية، وكان فَرْدَ زمانه، حافظاً للسانه، وَرِعاً في جميع شأنه، هذا مع علمِه الغزير، وإتقانِه الكثير، وشِدَّةِ عنايتِه بالأخبار، وجَوْدةِ حِفْظِه للسُّنن والآثار، ومعرفتِه بالتَّاريخ وأيَّام النَّاس ونَقْدِهم، مع حفظِ أوقاته وساعاته، والعبادةِ الدائمة إلى مَمَاتِه». وقال أيضاً: «ولقد كان كبيرَ الشَّأن، جليلَ القدر، عديمَ النَّظير، لم ير أحدٌ شكلَه، ولم يخلف بعده مثلَه» [٤٢].

وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): «جبلُ الحفظ، وإمامُ الدُّنيا في فقه الحديث» [٤٣].

وقال الحافظ السَّخاوي (ت ٩٠٢ هـ): «ومن تأمَّل اختياراتِه الفقهيَّةَ في (جامعه) عَلِمَ أنَّه كان مجتهِداً، مُوفَّقاً، مُسدَّداً» [٤٤].

هذه نبذةٌ من أقوال العلماء في هذا الإمام، وإلا فالأمر كما نقل الحافظ ابن حجر عن بعضهم حيث قال: «ولو فتحتُ باب ثناء الأئمَّة عليه، لَفَنِيَ القرطاس، ونفدَتْ الأنفاس، فذاك بحرٌ لا ساحل له» [٤٥].

---

(٤١) السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج ٢، ص ٢١٢.

(٤٢) ابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري بترجمة البخاري**، ص ٢٠٤، ٢١٥.

(٤٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٤٩٨.

(٤٤) السخاوي، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **عمدة السامع والقاري في فوائد صحيح البخاري**، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة أولاد الشيخ، الجيزة، ط ١، ٢٠٠٣ م، ص ٦١.

(٤٥) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٥.

ورحم الله من قال [٤٦]:

عَـلَا عَـنِ المـدحِ حتَّـى مـا يُـزَانُ بـهِ ... كَأَنَّمَـا المـدحُ مِـن مِقْـدَارِهِ يَضَـعُ

لَـهُ الكتـابُ الـذي يَتْلُـو الكتـابَ هُـدَىً ... هَـذِي السِّـيادةُ طَـوْدَاً لـيس ينصـدِعُ

الجـامعُ، المـانعُ الـدِّيْنَ القـويمَ وَسـنةَ ... الشَّـريعةَ أَنْ تغتالَهـا البِـدَعُ

قاصـي المراتـبِ دانـي الفضـلِ تَحْسَـبُهُ ... كالشَّـمسِ يبـدو سـناها حـين تَرْتَفِـعُ

ذَلَّـتْ رقـابُ جمـاهيرِ الأنـامِ لـهُ ... فكلُّهُـمْ وهـو عَـالٍ فـيهم خَضَـعُوا

لا تسـمعَنَّ حـديثَ الحاسـدينَ لـهُ ... فـإنَّ ذلـك موضـوعٌ ومنقطـعُ

وَقُـلْ لمـن رَامَ يَحْكِيْـهِ: اصـطبارَك لَا ... تَعْجَـلْ فـإنَّ الـذي تَبْغِيـهِ ممتنـعُ

وَهَبْـكَ تـأتي بمـا يَحْكِـي شُـكَالَتَهُ ... أَلـيسَ يَحْكِـي مُحَيَّـا الجـامعِ الْبِيَـعُ؟!

وفاتـه: تُوفِّي الإمام البخاريُّ يوم السبت، ليلة الفطر مستهلَّ شوَّال، سنة (٢٥٦هـ)، وعمره: اثنان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، ولم يُعقب ذكراً، ودُفن بـ "خَرْتَنْك" قريةٍ على فرسخين من سمرقند [٤٧].

رحمه الله وأرضاه، وجعل جنَّة الفردوس مأواه، وأعاد علينا من بركتِه، وجمع بيننا وبينه في الجنَّة برحمتِه، إنَّه على ما يشاء قديرٌ، وبالإجابة جديرٌ، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

---

(٤٦) السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج ٢، ص ٢١٢، السخاوي، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **عمدة القارئ والسامع في ختم الصحيح الجامع**، تحقيق: مبارك بن سيف الهاجري، مجلَّة الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، الكويت، العدد ٤٤، ١٤٢١ هـ، ص ٣١٩.

(٤٧) الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، ص ٥٨، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٦٦-٤٦٨، ابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإِخْبَاري**، ص ٢١٤، ابن حجر، **هداية الساري**، ص ١٧٦-١٨٠، **هُدَى الساري**، ص ٤٩٤.

2.2. صحيح البخاري ومنهج مؤلفه فيه

إنَّ (الجامع الصحيح) الذي ألَّفه الإمام البخاري، قد اشتهر بأنَّه أوَّل مصنَّفٍ في الصحيح المجرَّد، وهو أوَّل الكتب الستَّة، وأفضلها عند الجمهور، على المذهب المختار المنصور.

وها هي كُليمات لبعض مشاهير الأئمَّة فيه:

قال محيي الدين النووي: «اتَّفق العلماء على أنَّ أصحَّ الكتب المصنَّفة: صحيحا البخاري ومسلم، واتَّفق الجمهور على أنَّ (صحيح البخاري) أصحُّهما صحيحاً، وأكثرُهما فوائد» (٤٨).

وقال شمس الدين الذهبي: «وأمَّا جامعه – البخاري – الصحيح: فأجلُّ كتب الإسلام، وأفضلُها بعد كتاب الله تعالى» (٤٩).

وقال شهاب الدين القسطلاني: «للهِ درُّه من تأليفٍ رُفِعَ عَلَمُ عِلْمِهِ بمعارف معرفتِهِ، وتسلسلَ حديثُه بهذا الجامع فَأَكْرِمْ بسنده العالي ورفعتِهِ.

انتصَبَ لرفعِ بيوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَع، فَيَا لَهُ من تصنيفٍ تسجُدُ له جباهُ التَّصانيفِ إذا تُلِيَتْ آياتُه وتَرْكَع.

هَتَكَ بأنوارِ مصابيحِه المُشْرقة من المشكلات كلَّ مُظلِم، واستمدَّتْ جداولُ العلماء من ينابيع أحاديثه التي ما شكَّ في صحَّتِها مُسْلِم» (٥٠).

---

(٤٨) النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١، ص ٧٣.

(٤٩) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **تاريخ الإسلام**، تحقيق: بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م، ج ٦، ص ١٤٠.

(٥٠) القسطلاني، **إرشاد الساري**، ج ١، ص ٣١.

إنَّ (صحيح البخاري) كتاب دينٍ وعلمٍ ومنهجٍ، مَن عرَف ما فيه حقَّ المعرفة: بجَّله تبجيلاً عظيماً، ولو كان مثله عند أصحاب الملل والمذاهب الأخرى لفاخروا به الدنيا، والحمد لله الذي جعله فينا، وأكرمنا به، وجعلنا من أمَّةٍ فيها هذا المنهج العلمي الدقيق.

منهجٌ يتجلَّى فيه العلم بأجلى معاني التحقُّق والتوثُّق، وتخضع له أعناق العلماء العقلاء.

- ماذا عن هذا المنهج؟
- وأين هي الدقَّة التي دلَّت على إمامته؟
- وكيف كتب (صحيحه)؟
- وماهي مكانة هذا (الصحيح) في الأمَّة، من عصره ذاك إلى يومنا هذا؟

يتَّضح ذلك في عدَّة نقاط، هي:

١- تعريفٌ عامٌّ بـ (صحيح البخاري).

٢- منهجه العامُّ في تصنيف (صحيحه).

٣- عرضه (صحيحه) على كبار الأئمَّة المحدِّثين في عصره.

٤- إجماع الأمَّة على صحَّة (صحيح البخاري)، وتلقِّيهم له بالقبول.

٥- دقَّته في إخراجه أحاديث الرُّواة المتَكلَّم فيهم. [وهذا سيكون في الفصلين التاليَين].

1.2.2. تعريفٌ عامٌّ بـ (صحيح البخاري)

اسم الكتاب: (الجامع المسنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) [٥١].

وواقع الكتاب يشهدُ بدقَّة هذه التسمية:

فهو جامعٌ [٥٢]: لاشتماله على أحاديث الرسول ﷺ ، مرتَّبةً على الأبواب، شاملةً لجميع أبواب الدين.

وهو مسنَدٌ [٥٣]: من حيث اتصالُ أحاديثه من مؤلِّفه البخاري إلى رسول الله ﷺ [٥٤].

وهو صحيحٌ: لأنَّ كلَّ حديثٍ فيه هو صحيحٌ، لإجماع الأمَّة على ذلك، وسيأتي [٥٥].

وهو مختصرٌ: لأنَّه لم يذكر كلَّ ما صحَّ عنده، وما تركه من الصحيح أكثر، وسيأتي [٥٦].

وقوله: من أمور رسول الله ﷺ ..: أي شاملٌ للأحاديث والسُّنن والأيَّام – المغازي والسير –، وهو واضح.

---

(٥١) انظر: أبو غُدَّة، **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**، ص ٩-١٢.

(٥٢) الجامع في اصطلاح المحدِّثين: كتابٌ حديثيٌّ مرتَّبٌ على الأبواب، يشمل الأحاديث التي تتناول جميع موضوعات الدين وأبوابه، وعددها ثمانية أبواب رئيسية هي: العقائد، الأحكام، الآداب، السير والمغازي، المناقب والمثالب، التفسير، الفتن، أشراط الساعة؛ انظر: الكتَّاني، أبو عبد الله محمد بن جعفر الشهير بالكتَّاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٦، ٢٠٠٠ م، ص ٤٢؛ وعتر، شيخنا الحبر الشيخ نور الدين عتر، **مناهج المحدِّثين العامَّة في الرواية والتصنيف**، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠١٤ م، ص ٩١.

(٥٣) المسنَد: هو الحديث المتَّصل الإسناد من راويه إلى النبي ﷺ اتصالاً ظاهراً. وهذا التعريف هو المعتمد عند الجمهور، وإليه ذهب الحاكم، وبه جزم الحافظ ابن حجر؛ انظر: سراج الدين، سيِّدي الشيخ عبد الله سراج الدين الحسيني الحلبي، **شرح المنظومة البيقونية**، دار الفلاح، حلب، ٢٠٠٩ م.

(٥٤) ولا يضرُّ ما فيه من الموقوفات والمقطوعات والمعلَّقات، فإنَّها إنَّما ذُكرت تبعاً، لا أصالةً، انظر هنا ص ١٣٢-١٣٣.

(٥٥) انظر ص ٩١-٩٣.

(٥٦) انظر ص ٨٠.

سبب تأليفه: السبب الذي دعا الإمام البخاري إلى تأليف (صحيحه) أمورٌ:

منها: أنَّه سمع شيخه إسحاق بن راهويه يقول: «لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سُنَّة رسول الله ﷺ، قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع (الجامع الصحيح)» [٥٧].

ومنها: ما جاء عنه أنَّه قال: «رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام، وكأنِّي واقفٌ بين يديه، وبيدي مروحة أَذُبُّ عنه، فسألتُ بعض المعبِّرين، فقال: أنتَ تذبُّ عنه الكذب، فهو الذى حملني على إخراج (الصحيح)» [٥٨].

طريقة تأليفه: لا تكاد تخرج طرق تأليف الحديث عند المحدِّثين عن طريقين:

الأولى: التأليف على المسانيد، وذلك بأن يأتي المصنِّف فيرتِّب كتابه على ذكر مسانيد الصحابة، فيبدأ بمسند سيِّدنا أبي بكر الصدِّيق ﷺ، فيخرِّج أحاديثه من غير ترتيبٍ فقهيٍّ أو موضوعي، ثمَّ بمسند سيِّدنا عمر بن الخطاب ﷺ ... وهكذا، وأشهر المصنَّفات على هذه الطريقة: مسند الإمام أحمد.

الثانية: التأليف على الموضوعات، وذلك بأن يرتِّب الكتاب على الأبواب والموضوعات الفقهيَّة، فيذكر الأحاديث المناسبة لهذه الأبواب الفقهيَّة من مختلف مسانيد الصحابة.

وقد سلك الإمام البخاري رحمه الله في تأليف هذا (الصحيح) الطريقة الثانية، وهي الترتيب الفقهي، إلا أنَّه لم يقتصر على أبواب الفقه، بل تعدَّاه إلى أبواب في شتَّى أنواع العلوم، ولذلك كان كتابه جامعاً.

---

(٥٧) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ٢، ص ٣٢٢؛ النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١، ص ٧٤؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٠١؛ ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٧.

(٥٨) النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١، ص ٧٤؛ ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٧.

مُدَّة تأليفه: مكث الإمام البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تأليف (الصحيح) ستَّ عشرة سنة [٥٩]، فقد ورد عنه أنَّه قال: «صنَّفْتُ كتابي (الصحيح) لستَّ عشرة سنة، وخرَّجْتُه من زُهَاء ستمائة ألف حديث، وجعلْتُه حُجَّةً بيني وبين الله» [٦٠].

مكان تأليفه: ألَّف الإمام البخاري (الصحيح) – بحسب ما ورد من الروايات عنه – في أماكن عدَّة، فمثلاً: هناك رواياتٌ تفيد أنَّه صنَّفه في المدينة، وأخرى تفيد أنَّه ببخارى، وقيل: غير ذلك.

قال الإمام النووي: «رُوِّينا عن عبد القدُّوس بن همَّام، قال: سمعت عدَّةً من المشايخ يقولون: حوَّل البخاريُّ تراجم جامعه بين قبر النبيِّ ﷺ ومنبره، وكان يصلِّي لكلِّ ترجمةٍ ركعتين [٦١]؛ وقال آخرون، منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: صنَّفه ببخارى، وقيل: بمكَّة، وقيل: بالبصرة» [٦٢].

كما أنَّ هناك رواياتٍ [٦٣] تفيد أنَّه صنَّف وبيَّض بعضاً من (الصحيح) بـ "فِرَبْر" [٦٤].

---

(٥٩) (من سنة ٢١٧ إلى ٢٣٣ هـ) تقريباً، هكذا استنبط د. فؤاد سزكين : تحديد تلك المدة من خلال بعض النقولات عن الإمام البخاري، ومن خلال النصوص التي تتحدث عن عرضه كتابه على بعض مشايخه؛ ينظر: فؤاد سزكين، **تاريخ التراث العربي**، ترجمة: محمود فهمي حجازي، جامعة محمد بن سعود، ١٩٩١ م، ج ١/١، ص ٢٢٦.
أقول: وهذا يعني أن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بدأ بتصنيف (الصحيح) وعمره ٢٣ سنة، وانتهى منه وعمره ٣٩ سنة، وقد يستغرب البعض ذلك، لكن لا غرابة وهو قد بدأ بحفظ الحديث وعمره ١٠ سنين أو أقل، وقد تقدَّم في ترجمته.

(٦٠) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ٢، ص ٣٢٧–٣٢٨؛ النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١، ص ٧٤؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٠٢–٤٠٥؛ ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٩.

(٦١) وظاهره أنَّ صلاة الركعتين لكلِّ ترجمةٍ، غيرُ صلاته ركعتين لكلِّ حديثٍ، وسيأتي نصُّه ص ٨٠.

(٦٢) النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١، ص ٧٤.

(٦٣) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٤٤، و٤٥٠.

(٦٤) بكسر الفاء وفتحها، بُليدة بين جيحون وبخارى؛ ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥ م، ج ٤، ص ٢٤٥، وأمَّا موقعها الحالي: فهي مدينةٌ تحمل الاسم نفسه (فربر)، تابعةٌ لولاية لياب، تقع شرق تركمانستان، على الحدود الجنوبيَّة الغربيَّة لأُوزبكستان.

وكلٌّ هذا صحيحٌ، ومعناه: أنَّه كان يصنِّف فيه في كلِّ بلدةٍ من هذه البلدان، فإنَّه كما أسلفنا قد بقي في تصنيف (الصحيح) ستَّ عشرة سنة.

ومع هذه الفترة الطويلة والتنقُّل بين البلدان أثناء التصنيف، إلا أنَّ البخاريَّ قد سار على منهجٍ واحدٍ في تأليف (الصحيح)، ولذلك كان كتابه مؤتلفاً غير مختلفٍ.

- **إشكالٌ وجوابه حول مكان كتابة الإمام البخاري لـ (صحيحه)**

وقبل أن أنتقل إلى عنوانٍ جديدٍ أودُّ الإشارة إلى أمرٍ متعلِّقٍ بمكان تأليف الإمام البخاري لـ (صحيحه)، ألا وهو أنَّه يُنقل عن الإمام البخاري قولٌ صحَّ نقله عنه، يحسن إيراده هنا والتنبيه على ما فيه، وهو قوله: «رُبَّ حديثٍ سمعتُه بالبصرة كتبتُه بالشام، ورُبَّ حديثٍ سمعته بالشام كتبته بمصر» [٦٥].

ولا بُدّ من وَقْفةٍ عند هذا الخبر لبيان ما فيه من إشكالٍ، والجواب عنه.

أمَّا الإشكال: فهو أنَّ في هذا الخبر ما يفيد بأنَّ الإمام البخاري قد يسمع حديثاً في بلدٍ، فلا يفرغ لكتابته في صُحُفه إلا بعد انتقاله إلى بلدٍ آخر يفرغ فيه لكتابة ما فاته تدوينه في صُحُفه، ثُمَّ كان منه بعد ذلك أيَّامَ تأليف كتبه – ومنها: (صحيحه) – أنَّه ينقل من هذه الصحف التي دَوَّن فيها مسموعاته في وقتٍ متأخِّرٍ؛ ويترتَّب على ذلك احتمالان: احتمال طروّ الخلل على ما كتبه متأخِّراً، ومِن ثَمَّ: احتمال دخول هذا الخلل على ما دوَّنه من السنَّة النبويَّة في مؤلَّفاته عامَّةً، وعلى ما دوَّنه في (صحيحه) خاصَّةً.

---

(٦٥) أسنده إليه: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ٢، ص ٣٢٩، وذكره غير واحدٍ من العلماء.

والجواب عنه من عدَّة أوجه:

١- أنَّ لفظ البخاري «رُبَّ حديثٍ»، و«رُبَّ» كلمةٌ للتقليل.

٢- أنَّ كلمة «حديث» لا تعني الحديث النبويَّ المرفوعَ فقط، بل يدخل تحتها كلُّ كلمةٍ يروونها بالإسناد، فيدخل مع المرفوع: أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم مهما تأخَّرت الطبقة، وبالنسبة لِمَا نحن فيه: تدخل كلُّ كلمةٍ يرويها البخاري عن أيِّ إنسانٍ: من شيوخه أو طبقته، وما أكثر هذا [٦٦]!!

٣- أنَّ الإمام البخاري معروفٌ بحافظته النادرة، شأنه شأن الحفَّاظ الكبار من صدر الأمَّة، وترجمته الحافلة بنوادر الأخبار مسطَّرة مدوَّنة، ومن مشاهير أخباره: قصَّة امتحانه في بغداد [٦٧].

٤- أنَّ الإمام منهم ما كان يرضى أن يكتب الحديث الواحد من وجهٍ واحدٍ أو اثنين أو ثلاثة، بل كانوا يكتبون الحديث الواحد من عشرات الوجوه، وقد قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: «كلُّ حديثٍ لا يكون عندي من مئة وجهٍ: فأنا فيه يتيمٌ» [٦٨]، والجوهري على جلالته ليس كالإمام البخاري، فإذا كان احتمال طروِّ الخلل على ما كتبه البخاري بالشام، وكان قد سمعه بالبصرة، فإنَّ كتابته إيَّاه في المرَّة الأخرى تسدِّد هذا الخلل، إن كان.

٥- أنَّه لو سلَّمنا بطروِّ الخلل على حديثٍ نبوِّيٍّ عنده، فإنَّا لا نسلِّم بكونه حصل له هذا الخلل في حديثٍ أو أحاديثَ في (صحيحه)؛ لما هو معلومٌ مقرَّرٌ من تشدُّده في (صحيحه) خاصَّة [٦٩].

---

(٦٦) ينظر هنا ص ١٨٠، انتقاؤه حديث راوٍ من أجل لفظٍ مختصرٍ أو فائدةٍ لغويةٍ.
(٦٧) وسيأتي ذكرها آخر هذا البحث ص ١٨٥-١٨٧.
(٦٨) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص١٥٠، وتقدَّم ذكرها تعليقاً في البحث ص ٦٤.
(٦٩) يُنظر ما سيأتي في هذا البحث ص ٨٠، وغيره كثير.

٦- ووجهٌ سادسٌ وأخيرٌ: هو أنَّه يحتمل أن يكون معنى قوله: «فكتبتُه» أي أثبتُّه في المصنَّف الحديثيِّ الذي يناسبه – فيما يتعلَّق بعموم كتبه –، أو في بابه الملائم له – فيما يتعلَّق بـ (صحيحه) –؛ وهذا لا يعني أنَّه لم يكتب الحديث عندما سمعه مباشرةً في مسوَّداته، وكتابة الحديث في المسوَّدات قبل تبييضه وإثباته في المصنَّفات: أمرٌ مشهورٌ عند المحدِّثين، وهذا الوجه مع كونه مجرَّد احتمال، إلا أنَّه مع الاحتمال يسقط الاستدلال.

ومع هذه الأجوبة فلم يَبْقَ لاحتمال ما ذُكر في الإشكال إلا ما هو أقلُّ من القليل، وأضعف من الضعيف، كَمَّاً وكيفاً، ومثل هذا لا يُبنى عليه حكمٌ ولا شبهةٌ [٧٠].

عدد أحاديثه: اختلف العلماء كثيراً في عدد أحاديث (صحيح البخاري)، ومن المهمِّ جدَّاً أن يُعلم أنَّ اختلافهم ذلك لا يعود إلى زيادةٍ ونقصٍ في صُلب (الصحيح) أبداً، وإنَّما يعود ذلك إلى أمورٍ فنيَّةٍ، وهي اختلافهم فيما يُعَدُّ وما لا يُعَدُّ، فمنهم مَن عدَّ المتَّصل وغير المتَّصل مِن المتابعات والمعلقَّات، ومنهم مَن اقتصر على المتَّصل، ومنهم مَن عدَّ الحديث عن الصحابيين حديثاً واحداً، ومنهم من عدَّه حديثين.. وهكذا.

والكلام عن الترقيم، وذِكْر مَن عدَّ، وكم عدَّ: طويلٌ، سأتركه خشيةَ الإطالة وأكتفي بما أشار إليه الحافظ في (مقدِّمته)، حيث عقد لذلك فصلاً [٧١]، ذكر فيه عدَّ مَن سبقه، وتعقَّبهم وانتقدهم بشدَّة.

---

(٧٠) الوجوه الخمسة الأولى مستفادةٌ من سيدي العلَّامة الشيخ محمَّد عوَّامة في تعليقه على (التدريب) ج٢، ص٣٠٦، وأمَّا الوجه السادس: فقد أشار عليَّ به أستاذي المبارك الأنيس: الشيخ أحمد عزُّ الدين وَيْس، جزى الله الشيخين خيراً.

(٧١) ابن حجر، **هُدَى الساري**، الفصل العاشر: في عدِّ أحاديث الجامع، ص ٤٦٥-٤٧٠، ٤٧٤-٤٧٦.

وممَّا اشتهر من العدِّ: عدُّ الإمامين ابن الصلاح والنووي، حيث ذكرا أنَّ عدد الأحاديث مع المكرَّر (٧٢٧٥) حديثاً، وبدون المكرَّر (٤٠٠٠) آلاف [٧٢].

وقد نقله عنهما الحافظ أيضاً وتعجَّب، وبعد نَقْدٍ وردٍّ خلُص الحافظ إلى أنَّ عدد الأحاديث المرفوعة بالمكرَّر: (٧٣٩٧) حديثاً، وبدون المكرَّر (٢٦٠٢) حديثاً، وهذا هو المشهور عنه والمعتمد عنده [٧٣].

رواتــه: أشـهر الـرواة الـذين رَوَوا (الجـامع الصـحيح) عـن الإمـام البخـاري وسـمعوه منـه: أربعـةٌ، ذكرهم الحافظ في فاتحة (فتح الباري) [٧٤]، وهم:

١- أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفِرَبْرِي (ت ٣٢٠ هـ). وهو أشهرهم، ورواه عنه عددٌ كثيرٌ.

٢- وأبو إسحاق إبراهيم بن مَعْقِل بن الحجاج النَّسَفِي (ت ٢٩٤ هـ).

٣- وأبو محمَّد حمَّاد بن شاكر النَّسَفي (ت ٣١١ هـ).

٤- وأبو طلحة منصور بن محمَّد بن علي البَزْدَوِي (ت ٣٢٩ هـ). وهو آخرهم وفاةً.

وكلُّهم ثقاتٌ مأمونون، كما هو مذكورٌ في تراجمهم [٧٥].

---

(٧٢) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، ص ٢٠، النووي، **التقريب والتيسير**، ص ٥٣، لكنَّه في شرحه على البخاري ذكر أنَّه «بحذف المكرَّرة (نحو) أربعة آلاف»، النووي، **التلخيص شرح الجامع الصحيح**، ج ١، ص ٢١٩.

(٧٣) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٦٥-٤٦٨، فهذا هو المعتمد عند الحافظ، لا ما ذكره في: (الفتح)، ج ١، ص ٨٤، وكرَّره آخر (الفتح)، ج ١٣، ص ٥٤٣.

(٧٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ج ١، ص ٥.

(٧٥) تُنظر تراجمهم على الترتيب المذكور في: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ٩/١٥، ٤٩٣/١٣، ٥/١٥، ٢٧٩/١٥.

2.2.2. المنهج العامُّ الذي اتَّبعه البخاري أثناء تصنيف (صحيحه)

لن أتكلَّم هنا إلا عن مقتطفاتٍ من منهجه تناسب البحث والمقام، وإلا فالحديث عن منهجه بالتَّمام: طويلٌ بل طويلٌ جدًّا، وقد تكلَّم فيه العلماء – المتقدِّمون والمتأخِّرون والمعاصرون– فأجادوا وأفادوا [٧٦]، وأوفاهم الحافظ ابن حجر في مقدِّمته (هُدَى الساري).

لقد قام منهج الإمام البخاري على مبدأ انتخاب القليل من الكثير، مع طول مُدَّة الانتخاب بعنايةٍ ودقَّةٍ، إلى ما صاحب ذلك من احتياطٍ وورعٍ. فقد تقدَّم قوله: «صنَّفْتُ كتابي (الصحيح) لستَّ عشرة سنة، وخرَّجْتُه من زُهَاء ستمائة ألف حديثٍ، وجعلْتُه حُجَّةً بيني وبين الله» [٧٧].

وعنه أنَّه قال: «ما أدخلت في كتابي (الجامع) إلا ما صحَّ، وتركت من الصِّحاح لحال الطُّول» [٧٨].

وقال تلميذه الفربري: قال لي البخاريُّ: «ما وضعت في كتابي (الصحيح) حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك، وصلَّيت ركعتين، وتيقَّنت صحَّته» [٧٩].

---

(٧٦) من ذلك مثلاً: الإمامان: المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، **شروط الأئمَّة الستة**، والحازمي، أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، **شروط الأئمَّة الخمسة**، كلاهما ضمن كتاب (ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث)، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٥ م.
والدكتوران: القضاة، أمين محمد القضاة، وصبري، عامر حسن صبري، **دراسات في مناهج المحدِّثين**، جهينة، الأردن، ٢٠١١ م؛ والدكتور: السلوم، أحمد فارس السلوم، **منهج الإمام البخاري في تأليف الصحيح**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر أعلام الإسلام "الإمام البخاري نموذجاً"، بالكويت، سنة ٢٠١٢ م، وغيرها.

(٧٧) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ٢، ص ٣٢٧–٣٢٨؛ النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١، ص ٧٤؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٠٢–٤٠٥؛ ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٩؛ وقد سبق هنا ص ٧٥.

(٧٨) انظر التَّعليق السَّابق.

(٧٩) انظر التَّعليق السَّابق، وصلاته ركعتين لكلِّ حديث، غير صلاته الركعتين لكلِّ ترجمة، وقد تقدَّم التنبيه عليه ص ٧٥.

إذن! فانتخابُ العدد القليل من الكثير، مع طول مدَّة التأليف: أمرٌ له دلالته الاستثنائيَّة ولا شكَّ، فعدد أحاديث (الصحيح) – كما تقدَّم– مع عدا المكرر (٢٦٠٢) حديثاً، فانتخاب هذا العدد القليل من ستِّمائة ألف حديثٍ في مدَّة ستَّ عشرة سنة: أمرٌ يثير الإعجاب والثِّقة اليقينيَّة العلميَّة بتلك الأحاديث المُنتخَبَة.

عدا عن احتياطه وورعه بمحافظته على الطَّهارة أثناء التَّدوين، وصلاته الاستخارة، وسؤاله الله ﷻ التَّوفيق والسَّداد لكلِّ حديثٍ حديثٍ قبل إدخاله في كتابه (الجامع الصحيح).

إضافةً إلى كثرة التَّرِيُّث والتَّدقيق، والمراجعة مرَّاتٍ ومرَّاتٍ، فقد جاء عنه أنَّه نقَّح الكتاب ثلاث مرَّات، وهذا دأبه في جميع مصنَّفاته، فقد نقلوا عنه أنَّه قال: «صنَّفت جميع كتبي ثلاث مرَّات» [٨٠].

(٨٠) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٠٣؛ ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٧.

3.2.2. عَرْضُ البخاريِّ (صحيحه) على كبار الأئمَّة المحدِّثين في عصره

لقد عرض البخاريُّ (صحيحه) على كبار الأئمَّة الذين يثق بدينهم وعلمهم وأمانتهم: كعليِّ بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصِّحَّة إلا أربعة أحاديث، قال أبو جعفر العُقيلي: «والقول فيها قول البخاريِّ، وهي صحيحةٌ» (٨١).

فعرضُه كتابه على أمثاله في الوزن العلمي: دليلٌ صريحٌ على ثقتِه بنفسه علميَّاً، وصفاءِ نيَّته من حظِّ النَّفس، وحرصِه على سلامة المصدر الثَّاني من مصادر التَّشريع الإسلاميِّ من أيِّ حديثٍ لا يصلح للاحتجاج به، وذلك ينبعث من ذاته لتحقيق رسالته الإسلاميَّة الهادفة (٨٢)؛ وهنا يتجلَّى معنى قول البخاريِّ السابق في حقِّ كتابه: «وجعلْتُه حجَّةً بيني وبين ربِّي» (٨٣).

وهذا العرض من الإمام البخاري لكتابه على علماء عصره: يعكس وجهة نظرة أهل ذلك القرن، القرن الثالث، العصر الذهبي للسنَّة– حول (صحيحه)، وأنَّهم تلقَّوه بالقبول.

لكن ما هو موقف العلماء حول (صحيحه) فيما بعد عصره؟ هذا ما سنتناوله في المطلب التالي.

---

(٨١) ابن حجر، **هدُى الساري**، ص ٧، ٤٨٩. هذا وإسناد حكاية عَرْض البخاري (صحيحه) على الأئمَّة المذكورين، وإن كان فيها وَقْفَةٌ من جهة الإسناد – كما ذكر البعض– إلا أنَّ النظر إليها من جهة المتن: فوقوعها غير مستَبعدٍ؛ لأنَّ المذكورين شيوخه، وهم أئمَّة الحديث في زمانه، وكان من عادتهم عرض ما صنَّفوا على شيوخهم.
فها هو صاحب (الصحيح) الثاني الإمام مسلم، يعرض (صحيحه) أيضاً على علماء عصره، قال مكِّي بن عبدان: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: .. «عرضت كتابي هذا المسند – أي: الصحيح – على أبي زرعة الرازي، فكلُّ ما أشار عليَّ في هذا الكتاب أنَّ له علةً وسبباً تركته، وكلُّ ما قال: إنَّه صحيحٌ ليس له علةٌ، فهو هذا الذي أخرجته»؛ ينظر: الجيَّاني، **تقييد المهمَل وتمييز المشكِل**، ج ١، ص ٦٧.

(٨٢) انظر: حَيَّاني، محمد عبد الله حَيَّاني، **دفاعٌ عن الصحيحين**، مكتبة الملك فهد، السعودية، ١٤٣٧ هـ، ص ٩–١١.

(٨٣) انظر ص ٧٥، ٨٠.

4.2.2. إجماع الأمَّة على صحَّة (صحيح البخاري)، وتلقِّيهم له بالقبول

قدَّمنا أنَّ البخاري قد قام بعرض (صحيحه) على كبار علماء عصره، فوافقوه وأقرَّوه بصحَّة ما فيه، فكان ذلك دليلاً على تلقِّيهم (الصحيح) بالقبول في قرن البخاري نفسِه.

وقد سمع (الصحيحَ) من البخاريِّ عددٌ كبيرٌ وصل إلى تسعين ألفاً، كما ذكر تلميذه الفِربري الذي هو أحد أشهر رواة (الصحيح) عنه، حيث قال: «سمع كتاب (الصحيح) لمحمَّد بن إسماعيل تسعون ألف رجلٍ، فما بقي أحدٌ يرويه عنه غيري» (٨٤).

ومن الطبيعي أنَّه لكي يستقرَّ كتابٌ ما ويظهر: فيحتاج على الأقلِّ لنصف قرن تقريباً حتى ينتشر، والبخاريُّ قد استقرَّ كتابه في الحقيقة: في بداية القرن الرابع، القرن التالي لعصر تأليف البخاري مباشرةً.

ويؤيَّد ذلك: أنَّ الفِربريَّ المذكور كانوا يرحلون إليه ما بين سِنِيِّ (٣١٠ – ٣٢٠ هـ)، فقد ذكر الذهبي في ترجمته، في مَن روى عنه ورحل إليه فقال: «وكانت رحلة المُسْتَمْلي إلى الفِربري في سنة: أربع عشرة وثلاث مائة، وسماع ابن حَمُّوْيَهْ منه في سنة: خمس عشر، وقال أبو زيد المَرْوَزي: رحلت إلى الفِربري سنة: ثمان عشرة، وقال الكُشْمِيْهَنِي: سمعت منه بفِربر (الصحيح) في ربيع الأول سنة: عشرين» (٨٥).

إذن! كان الفِربريُّ في بداية القرن الرابع مركزاً يُرحل إليه من البلدان لسماع (صحيح البخاري)، وهذا يدلُّ على أنَّ القرن الرابع هو عصر انتشار (صحيح البخاري).

---

(٨٤) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ٢، ص ٣٢٨؛ ويُنظر ما علَّقت عليه ص ٦٣.
(٨٥) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٥، ص ١٢.

بعد ذلك: ومنذ القرن الرابع فما بعده تداول المحدِّثون في العالم الإسلاميِّ آنذاك (صحيحَ البخاري) بالإضافة إلى الصحيح الآخَر: (صحيحِ مسلم)، ودرسوهما دراسةً متخصِّصةً دقيقةً وعميقةً وشاملةً، وأجمعوا جميعاً على صحَّة أحاديث صحيحَيْهما. وكان (صحيح البخاري) أخصَّ بتلك الدِّراسات وأكثر.

وسأشير باختصارٍ إلى بعضٍ من هذه الدِّراسات، مع شيءٍ من الشرح والتمثيل، وسأقتصر على ما أُلِّف في القرنين الرابع والخامس، ومن خلالهما يُفهم موقف أهل القرون الأخرى ونظرتهم نحو (الصحيح)، فإذا كان اهتمام العلماء بـ (صحيحه) قد وصل لتلك الدرجة في ذلك الوقت المبكِّر، فما بعده أولى وأكثر، وإنَّ القرن الرابع: هو المقصود أصالةً في ذلك؛ لكونه القرن المباشر لتأليف البخاريِّ لصحيحه، وأمَّا القرن الخامس: فهو تبعٌ له وامتدادٌ.

هذا وقد تمثَّلت تلك الدراسات في عدَّة جوانب، كلُّ جانبٍ منها مهمٌّ، وله أثره الإيجابيُّ في الدَّلالة على تلقِّيهم (صحيح البخاري) بالقبول، ويعكس موقف المحدِّثين من هذا (الصحيح)، فمن هذه الجوانب:

- موقف المحدِّثين من **رجال** (صحيح البخاري).
- موقفهم من **أسانيد** (صحيح البخاري)، والتصحيح على شرطه.
- موقفهم من **عدم إيراد** البخاري في (صحيحه) لأحاديث صحيحة.
- عناية المحدِّثين **بعَزْوِ مروياتهم** إلى (صحيح البخاري).
- عناية المحدِّثين **باتِّباع** (صحيح البخاري) في تآليفهم.

1.4.2.2. موقف المحدِّثين من رجال (صحيح البخاري)، وأثره في تلقِّيهم له بالقبول

إنَّ الناظر في الكتب المؤلَّفة حول (صحيح البخاري) يجد أنَّ هناك نوعاً من التآليف، هو التأليف في (رجال صحيح البخاري)، هذا النوع من التأليف قد بدأ مبكِّراً، إذ أوَّل من ألَّف في ذلك وأقدمهم هو: ابن عدي (ت ٣٦٥ هـ).

وقد ألَّف العلماء كتباً متنوِّعةً في (رجال صحيح البخاري): فمنهم مَن ألَّف في (مشايخ البخاري) فقط، ومنهم مَن ألَّف في (رواة البخاري) مطلقاً، ومنهم منَ ألَّف في (الصحابة) الذين أخرج لهم البخاري.

فمن تلك المؤلَّفات:

- ابن عدي (٣٦٥ هـ): (أسامي من روى عنهم محمَّد بن إسماعيل البخاري من مشايخه...).
- الدارقطني (٣٨٥ هـ): جزء (ذِكْر أسماء مَن اشتمل عليه كتاب محمَّد بن إسماعيل البخاري..)[٨٦].
- ابن مَنْدَه (٣٩٥ هـ): جزء (أسامي مشايخ الإمام البخاري).
- الكَلَاباذِي (ت ٣٩٨ هـ): (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسَّداد الذين أخرج لهم البخاري..).
- الحاكم (٤٠٥ هـ): في أبواب كتابه (المدخل إلى الصحيح) [٨٧].
- الباجي (٤٧٤ هـ): (التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح).
- الحُمَيديُّ (٤٨٨ هـ): (الصحابة الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه...).

---

(٨٦) الجزء المذكور ضمن كتابه: (ذكر أسماء التابعين ومَن بعدهم ممَّن صحَّت روايته من **الثِّقات** عند البخاري ومسلم).
(٨٧) وهو شاملٌ لكلِّ الأصناف: الصحابة والرواة والمشايخ، الذين خُرِّج لهم في (الصحيحين)، مميِّزاً ما انفرد به أحدهما.

فهذا النوع من التأليف، بإفراد رجال كتابٍ معيَّنٍ: يدلُّ على الاهتمام الشديد بالكتاب، كما يدلُّ أيضاً على عنايتهم في اختيار البخاري للرِّجال، وتسليمٍ له في ذلك ولو بالإجمال، إذ ليس شرطاً أن يسلِّموا له في كلِّ راوٍ راوٍ، ولكنَّه تسليمٌ له بالمجمل بأنَّ اختياراته في الرُّواة: اختياراتٌ صحيحةٌ وموفَّقة.

حتىَّ إنَّ بعض عناوين هذه الكتب تدلُّ على نوعٍ ممَّا ذكرنا، فمثلاً عنوان كتاب الكَلاَبَاذي فيه: (في معرفة أهل الثِّقة)، فزكَّى رواة البخاري في عنوان الكتاب، ممَّا يدلُّ على تعديلٍ ضمني.

وممَّا يلفت النظر: أنَّ هؤلاء العلماء لمَّا كتبوا في (رجال صحيح البخاري) بدأت معهم مبكِّراً فكرة الفصل بين مَن روى له البخاريُّ احتجاجاً، ومن روى له استشهاداً، أو متابعةً، أو مقروناً... [٨٨]. وقد بدأت هذه الفكرة مع ابن عدي خصوصاً، وهو أوَّل من ألَّف في ذلك كما قدَّمنا، فكونها تبدأ مع أوَّل تأليفٍ في (رجال البخاري)، وفيه هذا النوع من التدقيق: فهو ممَّا يُستغرب حقيقةً.

وابن عدي إنَّما كان يذكر ذلك استطراداً [٨٩]، وأمَّا الدارقطني فقد أفرد فصلاً خاصَّاً من كتابه لمن روى له البخاري اعتباراً أو مقروناً [٩٠]، وكذلك فعل مَن بعده: مثل الحاكم [٩١]، وهو أكثرهم عنايةً في هذا الموضوع.

---

(٨٨) وسيأتي بيان هذه الحالات وشرحها في هذا البحث.

(٨٩) ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري**، تحقيق: عامر صبري، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م، ص ٩٨، ٢٠٥.

(٩٠) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الشهير بالدارقطني، **ذِكْرُ أسماء التابعين ومن بعدهم ممَّن صحت روايته من الثِّقات عند البخاري ومسلم**، تحقيق: بوران الضناوي، كمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م، جزء: ذِكْرُ أسماء من اشتمل عليه كتاب محمد بن إسماعيل البخاري، [باب] مَن ذكره البخاري اعتباراً بحديثه وروايته، أو مقروناً مع غيره، ج ١، ص ٤٣٥-٤٤٨.

(٩١) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، **المدخل إلى الصحيح**، تحقيق: ربيع المدخلي، دار الإمام أحمد، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م، الباب السادس: مشايخ روى لهم البخاري في المتابعات والشواهد، ج٤، ص١٩-٤٥.

2.4.2.2. موقف المحدِّثين من أسانيد (صحيح البخاري)، وأثره في تلقِّيهم له بالقبول

إنَّ مسألة تتبُّع الأسانيد التي يمكن أن نقول فيها: هي على شرط البخاري، قد بدأت هذه المسألة مع **الإمام الدارقطني** (٣٨٥ هـ) في كتابه المشهور (الإلزامات)، حيث افتتحه بقوله: «ذِكْرُ ما حضرني ذِكْرُه ممَّا أخرجه البخاري ومسلم، أو أحدهما، من حديث بعض التابعين، وتركا من حديثه شبيهاً به، ولم يُخرجاه، أو مِن حديث نظيرٍ له من التابعين الثقات، ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما» [٩٢]. فصرَّح بلفظ الشرط.

أمَّا **ابن مَنْدَه** (٣٩٥ هـ) في كتابه (الإيمان): فكان يصرِّح بلفظ: على رسم البخاري، أو على رسم الجماعة [٩٣]، فما سمَّاه الدارقطني شرطاً: سمَّاه ابن مَنْدَه رسماً. ومشهورٌ عمل **الحاكم** (٤٠٥ هـ) في (المستدرك) وغيرِه: تصريحه بلفظ: على شرط البخاري، أو على شرط مسلم، أو على شرطهما معاً.

والحاصل: أنَّه كان في أذهان المحدِّثين في ذاك العصر أنَّ الأسانيد التي اختارها البخاري خصوصاً، أو البخاريُّ ومسلمٌ عموماً: هي أسانيد قويَّةٌ منتقاةٌ صحيحةٌ... لذلك اهتمُّوا بأن يذكروا لها وصفاً هو: (شرط البخاري)، أو (رسم البخاري)، ثم أن يأتوا في كتبهم بأحاديث فيقولون فيها: هذا على رسم البخاري، وهذا على رسم الجماعة بحسب تعبير ابن مَنْدَه. فهذا جانبٌ من جوانب التلقِّي بالقبول.

---

(٩٢) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الشهير بالدارقطني، **الإلزامات**، مطبوعٌ مع كتاب الدارقطني الآخر: (التتبع)، تحت عنوان: (الإلزامات والتتبع)، تحقيق: مقبل الوادعي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥ م، ص ٦٤.

(٩٣) ابن مَنْدَه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، **الإيمان**، تحقيق: علي الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ، وهو يَقْصِدُ بلفظ الجماعة: البخاريَّ ومسلماً وأبا داود والنسائي فقط، وهذا مصطلحٌ خاصٌّ به، يُنظر مثلاً لفظ على رسم البخاري: ج ٢، ص ٨٥٤، وأمَّا لفظ على رسم الجماعة: فكثيرٌ.

3.4.2.2. موقفهم من عدم إيراد البخاري في (صحيحه) لأحاديث أخرى صحيحة، وأثره في القبول

هذه النقطة استوقفت المحدِّثين في ذلك العصر، فكانوا إذا وردهم حديثٌ ولم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما: توقَّفوا عنده، ثمَّ لهم بعد ذلك مسلكان:

١- إمَّا أن يقرِّروا صحَّته ويبحثوا عن السبب في عدم إخراج البخاري ومسلم له في صحيحيهما، وقد فعل ذلك: ابن مَنْدَه (٣٩٥ هـ) والحاكم (٤٠٥ هـ) كثيراً في كتبهما.

فابن مَنْدَه مثلاً في كتاب (الإيمان)، والمسألة مسألة عقدية، وهو يأتي بالأخبار ليؤكِّد الاعتقاد بها، فإذا أتى بحديثٍ صحيحٍ ولم يخرجه البخاري يقول عقبه: هذا حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ ولم يخرجه البخاري لأجل كذا وكذا... [٩٤]، فيبيِّن سبب عدم إخراج البخاري للحديث.

٢- وإمَّا أن يعيدوا النظر في الحديث، ويقرِّروا أنَّ الحديث وإن كان ظاهره الصحَّة إلا أنَّه معلولٌ. يقول الحاكم: «فإذا وُجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة، غيرَ مخرَّجةٍ في كتابَي الإمامَين البخاريِّ ومسلمٍ: لزم صاحبَ الحديث التنقيرُ عن علَّته، ومذاكرةُ أهل المعرفة به؛ لتظهر علَّتَه» [٩٥].

والحاصل: أنَّه كان في أذهان المحدِّثين شيءٌ واضحٌ: أنَّ الحديث إذا لم يخرجه البخاري فمعنى ذلك: أنَّ هناك إشارة استفهام حول هذا الحديث، فيبحثون عن سبب عدم إخراج البخاري له مع صحَّته، أو أن يعيدوا دراسة الحديث ليبيِّنوا علَّته.

---

(٩٤) ابن مَنْدَه، **الإيمان**، مثلاً: ج ١، ص ١٦١، ١٧٥، ١٨١، ١٨٦، ٢١٧، ٢٨٥، ٣٦٥، ج ٢، ص ٦٣٠، وغيرها.

(٩٥) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص ٥٩. وكلام الحاكم هذا محلُّه: أصولُ الأبواب، وليس الفروع، وإلا فمعلومٌ أنَّ الشيخين لم يقصدا استيعاب الصحيح، ثمَّ الحاكم نفسه استدرك على الشيخين كثيراً من الأحاديث، فتعيَّن القول بذلك.

4.4.2.2. عناية المحدِّثين بعَزْوِ مروياتهم إلى (صحيح البخاري)، وأثره في تلقِّيهم له بالقبول

من المعلوم أنَّه في ذلك العصر: لم يكن من عادة العلماء أن يعزوا المعلومة إلى كتابٍ سابقٍ، أي: ليس من العادة أن يقولوا مثلاً: ذكره ابن معين في تاريخه، وإنَّما يقولون: حدَّثنا فلانٌ عن فلانٍ، عن ابن معين كذا وكذا... هكذا كانت طريقتهم بالعزو: العزوَ بالأسانيد.

لكنَّهم في البخاري ومسلم: كان يعزون إلى كتابيهما عزواً، وهذا يدلُّ على خصوصيَّةٍ. فمثلاً: ابن عدي (٣٦٥ هـ) في "الكامل"، والدارقطني (٣٨٥ هـ) في "العلل"، وابن مَنْدَه (٣٩٥ هـ) في "الإيمان"، والحاكم (٤٠٥ هـ) في "علوم الحديث"، وأبو نعيم (٤٣٠ هـ) في "الحلية"، والخليلي (٤٤٦ هـ) في "الإرشاد"، والبيهقي (٤٥٨ هـ) في كثيرٍ من كتبه.

فكان هؤلاء إذا ذكروا إسناداً أو طريقاً: أتبعوه بقولهم: أخرجه البخاري، أو أخرجه مسلم، وهذا إذا دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على خصوصيَّة للصحيحين، إذ ليس من عادتهم العَزْوُ بهذه الطريقة.

فمثلاً الدارقطني في (علله) لم يعزُ بهذا الأسلوب: (أخرجه فلان) إلَّا إلى الشيخين، فذكر ذلك عدَّة مرَّات، وعزا كذلك إلى مالك مرةً واحدة [٩٦]، أمَّا عزوه إلى الترمذي مثلاً وغيرِه: فلم يكن بهذه الطريقة أبداً، فهو إنَّما يذكر طرقهم، لكنَّه لا يعزو إلى كتبهم، فلا يقول: أخرجه الترمذي، ولا يقول: أخرجه النسائي، لا يقول: (أخرجه فلان) إلا مع البخاريِّ ومسلمٍ.

والحاصل: فعمل المحدِّثين هذا يدلُّ على خصوصيَّةٍ في أذهانهم تجاه الصحيحين.

---

(٩٦) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الشهير بالدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبويَّة**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ومحمد الدباسي، دار طيبة، الرياض، ودار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٠٥هـ و ١٤٢٧ هـ، عزا إلى البخاري: (٨) مرَّات: ١/١٥٥، ٥/٢٨٠، ٦/١٠٦، ٨/١٤٠، ١١/ ١٩٩، ١٢/٢٥٧، ١٣/١٣٠، ١٣٩؛ وعزا إلى الشيخين معاً: (٤) مرَّات: ٢/١٨٢، ٢١٤، ٢٤٨، ٢٨١؛ وعزا إلى مسلمٍ كثير، وإلى مالك مرةً: ٤/٢٧٧.

5.4.2.2. عناية المحدِّثين باتِّباع (صحيح البخاري) في تآليفهم، وأثره في تلقِّيهم له بالقبول

في ذلك العصر خرج نوعٌ من التآليف يسمَّى بـ (المُسْتَخْرَجَات)، والمُسْتَخْرَج في اصطلاحهم: «كتابٌ يروي فيه مؤلِّفه أحاديث كتابٍ معيَّنٍ – كصحيح البخاري مثلاً –، بأسانيدَ لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب – البخاري –، فيلتقي معه أثناء السند في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي، مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده، ويرويه بحسب لفظ السند الذي وقع له» (٩٧).

وقد ألمح الإمام الذهبي إلى أنَّ السبب في تصنيف المستخرجات هو: أنَّ المحدِّثين في القرن الرابع سمعوا (صحيح البخاري) وأُعجبوا به جدًّا، وسمعوا كذلك (صحيح مسلم) وأعجبوا به جدًّا أيضاً، وغالباً ما سمعهما أصحابُ المستخرجات من شيخٍ أو شيخين عنهما، فوقع لهما نازلاً، فعمدوا إلى أحاديث كتابَيهما، فساقوها بطرقهم ومروِيَّاتهم عاليةً بدرجةٍ أو درجتين، وسمَّوا ذلك بـ (المُسْتَخْرَج) (٩٨).

إذن! فأصحاب المستخرجات – وما يهمُّنا التي على (صحيح البخاري) – لا يريدون أن يتركوا حديث البخاري، لكنَّهم أيضاً لا يريدون أن يروه من طريقه لكونه نازلاً، فأوجدوا فكرة المستخرجات لذلك. ففكرة المستخرجات قائمةٌ على أنَّ المحدِّثين أرادوا الاستقلال بالتأليف، ولكنَّهم ما أرادوا أن يتركوا أحاديث البخاري ومسلم، كما أشار لذلك الذهبي.

وهذا دليلٌ على قوَّة حضور صحيح البخاري ومسلم في ذلك العصر الحديثيِّ، لدرجة أنَّ المحدِّثين ما كانوا يستطيعون أن يتركوا في مصنَّفاتهم صحيحي البخاري ومسلم.

---

(٩٧) الكتَّاني، **الرسالة المستطرفة**، ص٣١؛ وشيخنا الحبر العتر، **مناهج المحدِّثين العامَّة في الرواية والتصنيف**، ص٩١.
(٩٨) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٥٦٩.

هذا والمستخرجات على الصحيحين كثيرةٌ، عدَّ الكتَّانيُّ خمساً وعشرين منها، مع أنَّه لم يستوفِ، ولا حاول أن يستوفِ [٩٩]، وأقدم المستخرجات على (صحيح البخاري): "مستخرج ابن الأخرم" (ت ٣٤٤هـ)، وأشهرها: "مستخرج الإسماعيلي" (ت ٣٧٠ هـ).

وحاصل ما تقدَّم: فقد قام المحدِّثون – كما رأينا – بدراساتٍ متنوِّعةٍ، وفعلوا أموراً وأموراً تعبِّر عمَّا هو في أذهانهم، مِن نظرتهم وإجلالهم للصحيحين، ولا سيَّما (صحيح البخاري)، لكنَّهم لم يستطيعوا أن يخرجوا لنا ذلك بمصطلحٍ خاصٍ.

6.4.2.2. حكاية العلماء الإجماع على صحَّة (صحيح البخاري)

وما ذكرناه من مواقفهم من (صحيح البخاري): هو مجموعةٌ من الأمور النظريَّة والتطبيقيَّة، التي استطاع أن يعبِّر عنها الإمام أبو إسحاق الإسفراييني (ت ٤١٨ هـ) المتكلِّم الأصولي الفقيه، حيث قال في كتابه (أصول الفقه):«**الأخبار التي في الصحيحين** – مقطوعٌ بصحَّة أصولها ومتونها.. فمن خالف حكمُه خبراً منها، وليس له تأويلٌ سائغٌ للخبر، نقضنا حكمه؛ لأنَّ هذه الأخبار **تلقَّتها الأمَّة بالقبول**» [١٠٠].

والإسفراييني من الأصوليِّين، ومعلومٌ أنَّ الأصوليِّين يستطيعون التعبير عن المصطلحات بشكلٍ دقيقٍ، وهو أيضاً من علماء القرن الرابع، ووفاته في أوَّل خُمُس الخامس (ت ٤١٨ هـ)، فهو قد رأى وسمع

---

(٩٩) الكتَّاني، **الرسالة المستطرفة**، ص ٢٦–٣٠، وهناك من أوصل عدد المستخرجات إلى (٣٦) مستخرجاً، يُنظر: رستم، محمد بن زين العابدين رستم، **نصوص مستخرج الإسماعيلي على البخاري**، مقالٌ مقدَّم لجامعة محمد بن سعود، العدد ٣٦، ص ١٦١.

(١٠٠) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، **النكت على مقدِّمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين فريج، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٩٩٨ م، ج ١، ص ٢٨٠.

ما فعله المحدِّثون من ابن عدي إلى الدارقطني إلى ابن مَنْدَه وغيرهم من المحدِّثين في القرن الرابع، وأعطانا خلاصة كلِّ ذلك بكلمة: «**لأنَّ هذه الأخبار تلقَّتها الأمَّة بالقبول**» [١٠١].

بل وأكثر من ذلك، فقد قال إمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨ هـ): «لو حلف إنسانٌ بطلاق امرأته: أنَّ ما في كتابَي البخاري ومسلمٍ ممَّا حَكَمَا بصحَّته من قول النبي ﷺ : لما ألزمتُه الطلاق، ولا حنَّثْتُه؛ لإجماع علماء المسلمين على صحَّتهما» [١٠٢].

ونحوُ ذلك قول أبي نصر السِّجْزي (ت ٤٤٤ هـ)، حيث حكى إجماع المسلمين على صحَّة ما في (البخاري) [١٠٣].

وقبل متابعة النقول، أتوقَّف وأقول: هذا هو حال علماء القرن الرابع والخامس مع (صحيح البخاري)، وهذه هي نظرتهم تجاه الصحيحين، بأنَّهما قد تُلقِّيا بالقبول، ثمَّ إذا أتينا إلى القرن السادس والسابع وما بعدهما، فسنرى النظرة نفسَها، بل أشدَّ منها؛ وذلك لاستقرار ذلك التلقِّي بالقبول في النفوس أكثر فأكثر، وأقوال العلماء في ذلك أشهر من أن تُذكر، وستأتي الإشارة إلى بعضها.

---

(١٠١) هذا المطلب أصل فكرته مستفادةٌ من بحثٍ لأستاذنا المبارك الدكتور حمزة البكري حفظه الله، وهو بعنوان: **موقف محدِّثي القرن الرابع والخامس من صحيح البخاري وأثره في تلقِّيه بالقبول**، وهو بحثٌ مقدَّمٌ إلى المؤتمر الدولي "الإمام البخاري"، بجامعة ابن خلدون، استانبول، ٢٠١٩ م، لم يطبع بعد، وإنَّما استمعت إلى ملخَّصه منه، وهو عبارةٌ عن رؤوس أقلام، فأعجبني وآنَقَني؛ لذا أضفته هنا لأهميَّته ومتانته، ولما فيه من الفوائد القيِّمة، مع زياداتٍ من النصوص والأمثلة والتوثيق، فجزاه الله كلَّ خير.

(١٠٢) ابن الصلاح، **صيانة صحيح مسلم**، ص ٨٦، وقد ذكر الخبر بإسناده إلى إمام الحرمين الجويني؛ والسيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٢، ص ٤٩٣.

(١٠٣) السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٢، ص ٤٥٠.

قال الإمام أبو العبَّاس القرطبيُّ: «وأمَّا انعقاد الإجماع على تسميتهما بالصحيحين: فلا شكَّ فيه؛ بل قد صار ذِكْرُ الصحيح عَلَماً لهما، وإن كان غيرهما بعدهما قد جَمَع الصحيح واشترط الصحَّة... لكنَّ الإمامان أحرزا قَصَبَ السِّباق، ولُقِّب كتاباهما بالصحيحين بالاتِّفاق» [١٠٤].

ومقصود القرطبيِّ ليس الإجماع على تسميتهما بالصحيحين فحسب، بل وعلى صحَّة ما فيهما أيضاً، كما يفهم من سياق الكلام، وإلا فغيرهما لم يجمعوا على صحَّة ما فيه، مع أنَّه سُمِّي صحيحاً!

وقد تقدَّم قول الإمام النووي: «اتَّفق العلماء على أنَّ أصحَّ الكتب المصنَّفة: صحيحا البخاري ومسلم، واتَّفق الجمهور على أنَّ (صحيح البخاري) أصحُّهما صحيحاً، وأكثرُهما فوائد» [١٠٥].

وتصريحات العلماء بذلك كثيرةٌ جدَّاً [١٠٦].

---

(١٠٤) القرطبي، أبو العبَّاس أحمد بن عمر القرطبي، **المُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، تحقيق: محيي الدين مستو وعدد من العلماء، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط ١، ١٩٩٦ م، ج ١، ص ٩٩.

(١٠٥) النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١، ص ٧٣؛ وقد سبق ذكره ص ٧١.

(١٠٦) ينظر مثلاً: ابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، ص ١٨–١٩؛ والنووي، **شرح صحيح مسلم**، ج ١، ص ١٤، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١،ص ٧٣، وابن تيميَّة، أبو العبَّاس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، ابن تيميَّة الحرَّاني، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة المنوَّرة، عام ١٩٩٥ م، ج ١٨، ص ٧٣، والطيبي، شرف الدين حسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، **الخلاصة في معرفة الحديث**، تحقيق: أبو عاصم الشوامي، المكتبة الإسلاميَّة، والروَّاد للإعلام والنشر، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٩ م، ص ٣٦، والعراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر فحل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م، ج ١، ص ١١٤، والعيني، أبو محمَّد بدر الدين محمود ابن أحمد الحلبي العينتابي، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م، ج ١، ص ٢٤، وغيرها الكثير.

وهذا الذي قدَّمنا عرضه من موقف الأمَّة من تلقِّي (صحيح البخاري) بالقبول – وكذا مسلم –، وما نقلناه من عبارات بعض الأئمَّة من تصريحهم بنقل الإجماع على صحَّة ما في الصحيحين، وكان على رأس هؤلاء الأئمَّة الإمام الأصولي المتكلِّم أبو إسحاق الإسفراييني (ت ٤١٨ هـ): يردَّ زعم مَن ادَّعى أنَّ تلقِّي العلماء لـ (صحيح البخاري) بالقبول إنَّما كان في القرن السابع على يد الإمام ابن الصلاح [١٠٧]، مستشهداً بأقوالٍ فرديَّةٍ هنا وهناك، وردت عن بعض العلماء في نقد بعض أحاديث الصحيحين، مستغلَّاً إيَّاها هو وأمثاله للطعن في الصحيحين أو في أحدهما كما تقدَّم [١٠٨].

- ويبقى الكلام عن موقف العلماء – وخاصَّةً المحدِّثين منهم – من نقدهم لـ (صحيح البخاري)، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: **ما أثر ذلك النقد في تلقِّيه بالقبول؟**

فنقد الإمام الدارقطني مثلاً – وهو من أهل القرن الرابع – هل نقده ذلك يعارض فكرة التلقِّي لـ (صحيح البخاري) بالقبول؟

الجواب: أنَّ نقده لا يعارض تلك الفكرة أبداً؛ لأنَّ انتقاداته إنَّما هي انتقاداتٌ جزئيَّةٌ تفصيليَّةٌ، واقعةٌ في طريقٍ أو إسنادٍ أو كلمةٍ...، ولم يكن الانتقاد لحديثٍ برأسه تماماً أنَّه غير مقبولٍ، ولا أنَّ حقَّه أن يُخرج من كتاب موصوفٍ بـ (الصحيح).

وهذا على القول بالتسليم بما انتقده، وإلا فكثيرٌ من انتقاداته قد ردَّها العلماء كما تقدَّم [١٠٩].

---

(١٠٧) ينظر مثلاً: خطيب أوغلي، محمد سعيد خطيب أوغلي، الأستاذ بكليَّة الإلهيات، في جامعة أنقرة، في مقالٍ له، ترجمه: سليمان بايبارا، بعنوان: **نقد علماء السلف لصحيحي البخاري ومسلم**، ص ١٨، مغترَّاً بعبارة للحافظ تُوهم ذلك، انظر: ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٤٦.

(١٠٨) انظر ص ٤٥-٥٣.

(١٠٩) انظر ص ٤٨-٥٣.

وختام الكلام حول الإجماع على صحَّة (صحيح البخاري) أقول:

بعد هذا العرض السريع الموجز نخلُص إلى أنَّ (صحيح البخاري) قد أجمعت الأمَّة على تلقِّيه بالقبول، منذ عصره ذاك وإلى يومنا هذا، منذ عصره: بإقرار علماء ذاك العصر على صحَّته، وبالإقبال على روايته، وبعد عصره: بالعكوف على دراسته.

فالإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ – كما قدَّمنا– قد أَوْدَعَ في (جامعه الصحيح): علماً شريفاً، وفقهاً دقيقاً، وَفْقَ شَرْطٍ مُحْكَمٍ، ونَهْجٍ مرتَّبٍ، دُهشت له عقول العلماء، وتَحَيَّرَت فيه أفهام الفضلاء، فأقبل عليه جَمْعٌ من هؤلاء وهؤلاء، لاستخراج عجيب الصَّنعة فيه، واستنباط خفيِّ معانيه، فكانت هذه التآليف الكثيرة التي بُسط القول فيها، وامتدَّ عنان الكلام بين ثناياها، في شرْح غريب ألفاظه، واستنباط دقيق فقه متونه وأحاديثه، واستخراج دُرر تراجمه وأبوابه، وكَشْف غامض مُشكلات إسناده، والكلام على رجاله ورُواته، وطريقة البخاري في سياق الأحاديث...

إلى غير ذلك من المؤلَّفات الكثيرة التي كُتبت في خدمة هذا الكتاب العظيم، وقد أشرْتُ في المقدِّمة إلى بعض الكتب التي تناولت جهود العلماء في خدمة هذا (الصحيح) [١١٠].

فهذه لمحةٌ سريعةٌ عن صحيح البخاري، وعن منهجه العامِّ فيه، وكيفيِّة كتابته، ومكانته في الأمَّة، وبقي الكلام عن منهجه التفصيليِّ، ودقَّته في إخراجه وانتقائه لأحاديث الرواة المُتكلَّم فيهم، وهذا ما سندرسه في الفصلين التاليَين.

---

(١١٠) انظر ص ٢٥.

3. الرُّواة المُتكلَّم فيهم، وإخراج البخاري حديثهم

1.3. الرُّواة المُتكلَّم فيهم

1.1.3. مَن هم الرُّواة المُتكلَّم فيهم

قبل البدء لا بُدَّ من بيان المراد من قولنا – هنا – : الرُّواة المُتكلَّم فيهم. فما معنى: (تُكُلِّم فيه) أو (تَكَلُّموا فيه)؟

إنَّ عبارة (تَكلَّموا فيه) عند علماء هذا الشأن معناها: ضعَّفوه، وهي من ألفاظ الجرح الخفيفة عند أهل الجرح والتعديل [(١)]، وحكمها: أنَّ المتَّصف بها صالح الحديث يُكتب حديثه للاعتبار [(٢)].

فهل هذا المعنى هو المقصود هنا؟

الجواب: لا، وإنَّما المقصود هنا شيءٌ آخر، وهو كلُّ من وقع فيه كلامٌ بسببٍ من أسباب الطعن، بغضِّ النظر هل هو خطأٌ متعلِّق بالضبط، أو جهالةٌ متعلِّقة بالعدالة... إلى غير ذلك من الطعون،

---

(١) السخاوي، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط ١، ٢٠٠٣ م، ج ٢، ص ١٢٩؛ والسيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٤، ص ١٩٣؛ والغوري، سيِّد عبد الماجد الغوري، **معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة**، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط ٢، ٢٠١١ م، ص ٢٤٨.

(٢) أي: حين يبحث الباحث عن طرق حديثٍ ما، يقف على أسانيدَ متفاوتةٍ مختلفةٍ قوَّةً وضعفاً، فالقويُّ – بكلِّ مراتبه: الصحيح والحسن وما بينهما – يأخذه ويجمعه، والتالف المنكر الموضوع يطرحه، وكذلك يأخذ ويجمع الأسانيد التي ما بين ذاك القوي، وما بين هذا التالف، فإنها ما بين محتمِلٍ قريبٍ، أو هي في دائرة الاحتمال، لا الطرح والردِّ الكلِّيِّ، فجمعها مع غيرها ممن هو مثلها أو أحسن حالاً: يقويِّها، هذا هو معنى الاعتبار. ذكره شيخنا العلَّامة محمد عوَّامة في تعليقه على: (تدريب الراوي)، ج ٤، ص ١٩١، وهو شرحٌ لمعنى الاعتبار المذكور في كتب أصول الحديث.

سواءٌ أثبت عليه ذلك الكلام أم لم يثبت، وكثيراً ما يكون الكلام فيه غير ثابتٍ أصلاً، ولكن جرى فيه كلامٌ وإن لم يكن معتبراً، كما سيأتي.

إذن! فمصطلح (تكلَّموا فيه) هنا: أوسع من مقصوده المستعمَل في الجرح والتعديل.

وعليه: فليس كل مُتكلَّمٍ فيه ضعيفٌ، وهذا أمرٌ ينبغي التنبُّه إليه، حيث إنَّ كثيراً من الطَّاعنين يستغلُّ هذه العبارة، فيطعن في الثِّقات لمجرَّد كونهم تُكلِّم فيهم، ولو لم يثبت هذا الكلام أو ثبت لكنَّه ممَّا لا يقدح، ويتذرَّعون بالطعن في هؤلاء الثقات للطعن في رواياتهم ولو كانت في الصحيحين أو أحدهما.

يقول الإمام التاج السبكي ﵀ مخاطباً أمثال هؤلاء: «فإنَّك إذا سمعتَ أنَّ الجرح مُقدَّمٌ على التعديل، ورأيتَ الجرح والتعديل، وكنتَ غِرَّاً بالأمور، أو فَدْمَاً [٣] مقتصراً على منقول الأصول، حسبتَ أنَّ العمل على جَرحه، فإيَّاك ثم إيَّاك، والحذرَ كلَّ الحذر من هذا الحسبان.

بل الصواب عندنا: أنَّ من ثبتَتْ إمامته وعدالته، وكَثُر مادِحُوه ومُزَكُّوه، ونَدَر جارحوه، وكانت هناك قرينةٌ دالَّةٌ على سبب جرحه، من تعصُّبٍ مذهبيٍّ أو غيره، فإنَّا لا نلتفتُ إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا فلو فتحنا هذا الباب، وأخذنا بتقديم الجرح على إطلاقه: لما سَلِم لنا أحدٌ من الأئمَّة، إذ ما من إمامٍ إلا وقد طَعن فيه طاء ر ر لك فيه هالكون» [٤].

---

(٣) الفَدْم: قليل الفهم، البليد؛ انظر: الزَّبيدي، **تاج العروس**، ج ٣٣، ص ٢٠٠.

(٤) السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج ٢، ص ٩، تحت: **قاعدة في الجرح والتعديل**، وقد أفرد هذه القاعدة وطبعها مستقلَّةً مع رسائل أخرى مفيدةٍ مثلها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ﵀، ضمن مجموع: (أربع رسائل في علوم الحديث)، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٥، ١٩٩٠ م.

وقال الحافظ الذهبي: «لسنا ندَّعي في أئمة الجرح والتعديل العصمةَ من الغلط النادر، ولا من الكلام بِنَفَسٍ حادٍّ فيمن بينهم وبينه شحناءُ وإِحْنَةٌ [٥]، وقد عُلم أنَّ كثيراً من كلام الأقران بعضِهم في بعضٍ مُهْدَرٌ لا عبرة به، ولا سيَّما إذا وثَّق الرجلَ جماعةٌ يلوح على قولهم الإنصاف» [٦].

أقول: ولهذا نرى الذهبيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قد ألَّف رسالتيه: (مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّقٌ) و (الثِّقات المُتكَلَّم فيهم بما لا يُوجب ردَّهم)، ومَن نظر نظرةً سريعةً في الرسالتين فيجد أنَّ معظمهم من رواة الصحيحين [٧].

كما صنَّف الحافظ أبو زرعة ابن الحافظ العراقي كتاباً جمع فيه: مَن تُكُلِّم فيه من رجال الصحيحين سمَّاه: (البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح ومُسَّ بِضَرْبٍ من التجريح)، والكتاب مطبوعٌ مُتَداولٌ [٨]، وقد بلغ عدد من ذكرهم (٥٦٠) راوياً [٩]، وهو عددٌ وإن كان كبيراً: فإنَّه لا يضرُّ؛ لأنَّ مجرَّد الكلام على الراوي لا يستلزم تضعيفه أصلاً، كما ذكرنا، لا سيَّما إن كان من رواة الصحيحين؛ وذلك لأنَّ الأعمَّ الأغلب منهم لا يثبت عليه شيءٌ ممَّا تُكلِّم فيه عليه، ومَن ثبت عليه شيءٌ فهو ممَّا لا يؤثِّر فيما أخرجه الشيخان عنه [١٠]، كما سيأتي بيانه.

---

(٥) الإِحْنَة: بالكسر: الحقد في الصدر؛ انظر: الزَّبيدي، **تاج العروس**، ج ٣٤، ص ١٥٨.

(٦) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ٧، ص ٤١.

(٧) يقول الباحث: بل نظرتُ في جميع من مثَّلتُ لهم هنا، فوجدت معظمهم قد ذُكر في الرسالة الأولى – واكتفيت بها لكونها أشمل من الثانية–؛ لذلك حاولتُ العزو إليها ما أمكن.

(٨) أبو زرعة العراقي، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي، **البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح ومُسَّ بِضَرْبٍ من التجريح**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الجنان، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م.

(٩) بحسب ترقيم المحقِّق، علماً أنَّ هناك مَن ليس لهم روايةٌ في الصحيحين، يُنظر مثلاً: رقم ٩١، ٩٤–٩٧...، وكان على المحقِّق ألَّا يعطيهم رقماً، عدا عن وجوب التنبيه عليهم.

(١٠) يُنظر: السرساوي، مازن بن محمد السرساوي، **روايات المتكلَّم فيهم من رواة الصحيحين**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

2.1.3. نظرة العلماء إلى الرُّواة في (صحيح البخاري)

هذا والكلام عن الرواة في (صحيح البخاري) ممَّا تعرَّض له كثيرٌ من العلماء بالبحث تحت عنوان: (رجال البخاري) – وهو أوسع من الكلام عن: شيوخ البخاري –، فكان ممَّا تناولوه بالبحث: دراسة أحوالهم من الضبط والعدالة، وبيان إحصاءاتٍ عن أعداد مرويَّاتهم، وهيئة إيراد البخاري لرواياتهم في (الصحيح)؛ وبيان صيغهم في التحديث، وذِكرِ مَن تُكُلِّم فيه.. إلى غير ذلك من الأحوال الخاصَّة بالرواة.

وقد ذكرتُ في المقدِّمة أنَّ هناك من جمع تلك المؤلَّفات في أوراق، ألا وهو عبد الله بن محمد السحيم، فبيَّن فيها ما طُبع من تلك المؤلَّفات، ممَّا لا زال مخطوطاً، وما لم يُعثَر عليه منها كذلك [١١].

وكان أبرز من تولَّى الردَّ على مَن تُكُلِّم فيه من رجال البخاري: هو الحافظ ابنُ حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث أفرد فصلاً خاصَّاً في سياق من طُعن فيه من رجال صحيح البخاري، وذكر فيه أسماء الرُّواة الذين طَعن فيهم بعض علماء الجرح والتعديل، على ترتيب حروف المعجم، وأجاب عن روايتهم في (الصحيح)، في الفصل التاسع [١٢]، من مقدِّمة شرحه على البخاري، التي سمَّاها: (هُدَى الساري).

ومن هذا الفصل المذكور، أنقل كلاماً هامَّاً للحافظ – على طوله –، في بيان حال الرُّواة الذين أَخرج لهم الإمام البخاري في (صحيحه)، يكون إضاءةً لما سنبحثه بعدُ، قال: «ينبغي لكلِّ مُنصفٍ أن يَعلم أنَّ تخريج صاحب (الصَّحيح)، لأيِّ راوٍ كان: فتخريجه ذلك مقتضٍ لعدالته عنده، وصحَّة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيِّما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمَّة على تسمية الكتابين بالصحيحين،

---

(١١) انظر ص ٧.

(١٢) وهو فصلٌ جديرٌ بالبحث والدراسة، والطباعة المُفردة، كما أشرتُ في بداية البحث، ص ٦.

وهذا معنىً لم يحصل لغير من خُرِّج عنه في (الصحيح)، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل مَن ذُكر فيهما.

هذا إذا خرَّج له في الأصول، فأمَّا إن خرَّج له في المتابعات والشَّواهد والتعاليق – كما سيأتي بيانه – فهذا تتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضَّبط وغيره، مع حصول اسم الصِّدق لهم.

وحينئذٍ **إذا وجدنا لغيره في أحدٍ منهم طعناً**، فذلك الطَّعن مقابلٌ لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبيَّن السَّبب مفسَّراً بقادحٍ يقدح في: عدالة هذا الرَّاوي، وفي ضبطه مطلقاً أو في ضبطه لخبرٍ بعينه؛ لأنَّ الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتةٌ، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح.

وقد كان الشَّيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرَّجل الذي يُخرَّج عنه في (الصحيح): «هذا جاز القنطرة» يعني بذلك: أنَّه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه.

قال الشَّيخ أبو الفتح القُشَيري – وهو الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله – في (مختصره) [١٣]: وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجَّةٍ ظاهرةٍ، وبيانٍ شافٍ، يزيد في غلبة الظَّنِّ على المعنى الذي قدَّمناه، من **اتِّفاق النَّاس بعد الشَّيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك: تعديل رواتهما**.

قلتُ: – الحافظ ابن حجر – فلا يُقبَل الطَّعنُ في أحدٍ منهم إلا بقادحٍ واضحٍ، لأنَّ أسباب الجرح مختلفةٌ [١٤]... .

---

(١٣) ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ص ٥٥، وهو مختصره في المصطلح، الذي قصده الحافظ.

(١٤) يقول الباحث: وهذا يؤكِّد ما قدَّمتُه من أنَّه ليس كلُّ جَرْحٍ يعتدُّ به.

ثمَّ قال: واعلم أنَّه قد وقع من جماعةٍ: الطَّعنُ في جماعةٍ؛ بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبُّه لذلك وعدمُ الاعتداد به إلا بحقٍّ، وكذا عاب جماعةٌ من الورعين: جماعةً دخلوا في أمر الدُّنيا فضعَّفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصِّدق والضَّبط... .

وأبعدُ ذلك كلِّه من الاعتبار: تضعيفُ مَن ضَعَّف بعض الرُّواة بأمرٍ، يكون الحمل فيه على غيره، أو للتحامل بين الأقران.

وأشدُّ من ذلك: تضعيف مَن ضَعَّف مَن هو أوثقُ منه، أو أعلى قدراً، أو أعرفُ بالحديث، فكلُّ هذا: لا يُعتَبر به» [١٥]. انتهى كلام الحافظ.

3.1.3. هل في (صحيح البخاري) رواةٌ متكلَّمٌ فيهم؟

ليس بخافٍ على مَن له درايةٌ بـ (صحيح البخاري)، وخبرةٌ بأحوال رواتِه: أنَّه يُورد أحاديثَ لبعض الرواة ممَّن طَعن أهلُ الحديث فيهم أو في رواياتهم في حالاتٍ خاصَّةٍ، وكلام الحافظ السابق يؤكِّد هذا.

قال الحازمي: «أمَّا إيداع البخاريِّ ومسلمٍ كتابَيْهما حديثَ نفرٍ نُسبوا إلى نوعٍ من الضَّعف: فظاهرٌ، غير أنَّه لم يبلغ ضعفُهم حدّاً يُرَدُّ به حديثُهم» [١٦].

إذن فقد أخرج البخاريُّ في (صحيحه) لجماعةٍ، تكلَّم أهل الحديث فيهم أنفسِهم أو في بعض رواياتهم، لكنَّ السؤال الذي يطرح نفسه: هل خالف البخاري شرطه في إخراجه لهؤلاء الرواة؟

---

(١٥) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٨٤.

(١٦) الحازمي، **شروط الأئمَّة الخمسة**، ص ١٧٢.

4.1.3. بيان هل خالف البخاريُّ شرطه في إخراجه لرواةٍ مُتكلَّمٍ فيهم

بدايةً لم يشترط البخاريُّ في (صحيحه) أنَّه لا يُخرج إلا للعَدْل الضَّابط، فالاعتراض عليه بأنَّه أخرج لمن فيه كلامٌ أو ضعفٌ: ساقطٌ من أصله غيرُ مسموعٍ، لكنَّه التزم ألَّا يُخرِج في كتابه إلَّا ما صحَّ، وقد تقدَّم قوله: «ما أدخلتُ في كتابي (الجامع) إلا ما صحَّ» [١٧]، وفرقٌ بين الأمرين: فالبخاريُّ اشترط صحَّة الرِّوايات، لا ثقة الرُّواة.

ومن المعلوم أنَّ الرَّاوي له حالان: أحدهما في نفسه، والآخر في حديثه:

فإن وُصف الرَّاوي بالخطأ أو الوهم: لم يمنع ذلك إخراج ما أصاب فيه من الحديث، كما هو الحال في الرَّاوي الموصوف بالعدالة والضَّبط، فوصفه بذلك لا يعني تصحيحَ كلِّ أحاديثه، فيُتَجنَّبُ من حديثه ما وهم فيه وأخطأ. والمعترضون على البخاريِّ يلزمهم بهذا الاعتراضِ: تصحيحَ كلِّ أحاديث الثِّقة، وإلا اندفع اعتراضهم على إخراج البخاريِّ للرُّواة المُتكلَّم فيهم.

ومِن ثَمَّ:

- فمن اعترض عليه في إخراجه لبعض من تُكلِّم فيهم بأنَّه مخالفٌ لشرطه: فنقول ليس ذلك بشرطه.
- ومن اعترض عليه في إخراجه حديث الرَّاوي المُتكلَّم فيه برأيه هو: فقوله مقابِلٌ لقول البخاريِّ.
- ومن اعترض عليه بأقوال غيره من أئمة الجرح والتعديل: فَلِقَوْلِ البخاريِّ مع هؤلاء الأئمَّة اعتبارُه.

---

(١٧) تقدَّم ص ٨٠.

وبيان هذا الأخير: أنَّ إخراج البخاريِّ لأحاديث هؤلاء الرُّواة، هو بحدِّ ذاته توثيقٌ لهم؛ وذلك أنَّ البخاريَّ عالمٌ مقدَّمٌ بهذا الشَّأن، وإمامٌ كبيرٌ في الجرح والتعديل، وله مصنَّفاته المعروفة في هذا المجال. فإذا وقع تعارضٌ، بين قول بعض علماء الجرح والتعديل، وبين فعل البخاريِّ – بإخراجه حديث الرَّاوي المختلَف فيه – : فليس قولهم أولى بالأخذ من فعل البخاريِّ أو قولِه.

وهذا إنَّما يُقال حين لا يكون هناك طريقٌ للجمع بين الأقوال المختلفة في الراوي إلَّا الترجيح بين فعل البخاريِّ وقول غيره، وإلا فقد يكون البخاريُّ موافقاً لهم غيرَ مخالف – أي هو مُقِرٌّ بجرحه كذلك – لكنَّه أخرج له بطريقة يُؤْمَن فيها خطأ الرَّاوي، أو لغَرَضٍ آخر، كما سيأتي.

هذا وقد يأتي عن الأئمَّة أنفسِهم شرح طريقتهم في إخراجهم لأحاديث هؤلاء الرُّواة المتكلَّم فيهم، كما سنقف عليه من كلام الإمام البخاريِّ.

وممَّا يذكر هنا للمناسبة: ما أخذه بعض المعاصرين على الإمام مسلم من تخريجه في (صحيحه) لـ : أسباط بن نصر، وهو متكلَّمٌ فيه [(١٨)].

فقد تكفَّل الإمام مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ نفسُه: بالجواب عن هذا الاعتراض، فقد بيَّن مسلمٌ عذرَه في إخراجه لبعض من تُكلِّم فيهم، مثل: أسباط بن نصر، وأرجعَ السَّبب إلى أمرٍ فنيٍّ، فقال في جوابه عمَّن اعترض عليه: «إنَّما أدخلتُ من حديث أسباط وقَطَن وأحمد – هو ابن عيسى المصري –: ما رواه الثِّقات عن شيوخهم،

---

(١٨) أسباط بن نصر الهَمْداني، صدوق، كثير الخطأ، يُغرِبُ، (خت م ٤). يُنظر: الذهبي، **الكاشف**، ج ١، ص ٢٣٢؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ١٣٧.

إلا أنَّه ربَّما وقع إليَّ عنهم – أي عن الرواة المتكلَّم فيهم – بارتفاعٍ، ويكون – الحديث – عندي من رواية مَن هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصلُ الحديث معروفٌ من رواية الثِّقات» [١٩].

ففي قول مسلمٍ هذا إقرارٌ منه بجرح الرَّاوي، لكنَّه بيَّن أنَّه قد أخرج حديثه لغَرَضٍ أوضحه، ومع ذلك: فلم يُكثر مسلمٌ من الإخراج لمِثل هؤلاء، فلم يُخرج لأسباط إلا في موضعٍ واحدٍ من (صحيحه) [٢٠].

وكذلك تماماً حال البخاريِّ: في إخراجه أحاديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم، فهو وإن كان قد أخرج حديثهم:

- إلا أنَّه قد **أقلَّ الرِّواية عنهم**، مع أنَّ بعضهم مُكثرٌ جدَّاً من الرِّواية.

وفي فعله هذا إشارةٌ إلى تحفُّظه في حديث هذا الرَّاوي، وأنَّ ما أخرجه عنه قد انتقاه من حديثه، وبالتَّالي فلم يكن غافلاً عمَّا يريد هؤلاء استدرَاكه عليه أو تذكيرَهُ به، فلم يكن هذا الإخراج إلَّا على اعتبارٍ تُؤمَن فيه رواية هؤلاء.

- أمَّا **إن أكثر عن الرَّاوي المُتكلَّم فيه** فهو على معنى أنَّ للبخاري فيه رأياً آخر غالباً.

قال الحافظ ابن حجر: «الذين تفرَّد بهم البخاريُّ ممَّن تُكلِّم فيه لم يُكثِر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحدٍ منهم نسخةٌ كبيرةٌ أخرجها، أو أكثرَها، إلا نسخة عكرمة عن ابن عبَّاسٍ» [٢١].

---

(١٩) أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، **الضعفاء**، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنورة، ١٩٨٢ م، ج ٢، ص ٦٧٦.

(٢٠) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب طيب رائحة النَّبيِّ ﷺ ...، ح (٨٠/٢٣٢٩)، ج ٩، ص ٨٠.

(٢١) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع المدخلي، عمادة الجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنورة، ط ١، ١٩٨٤ م، ج ١، ص ٢٨٧.

وقال الإمام السخاوي: «الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكلِّم فيه: أكثرُهم من شيوخه الذين لقيهم، وخَبُرَهم وخَبُرَ حديثهم» [٢٢].

ونحوه قول الأمير الصَّنعاني: «البخاريُّ لم يُكثر من إخراج أحاديث من تُكُلِّم فيهم، وغالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثَهم، ولا شكَّ أنَّ المرءَ أشدُّ معرفةً بحديث شيوخه، وبصحيح حديثهم من ضعيفه، ممن تقدَّم عن عصرهم» [٢٣].

إذن! على العموم فالرُّواة الذين تُكلِّم فيهم من رجال البخاري:

- أولاً: لم يُكثر من إخراج حديثهم.
- ثانياً: أكثرهم من شيوخه، وكما أشار العلماء: المرء أعرف بحديث شيوخه من غيره.

لكن مع ذلك، فسواء أقلَّ عن الراوي المتكلَّم فيه أو أكثر، وسواء أكانوا من شيوخه أم من طبقةٍ فوقهم: فهناك اعتباراتٌ أخرى يعتبرها البخاريُّ، ويُخرج حديثَ الرَّاوي المُتكلَّم فيه بناءً عليها.

فما هي هذه الاعتبارات؟ وهل هناك طرقٌ خاصَّةٌ يسلكها البخاريُّ في إخراج حديث هؤلاء الرواة؟ هذا ما سنعرفه فيما يلي.

---

(٢٢) السخاوي، **فتح المغيث**، ج ١، ص ٤٥.

(٢٣) الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، المعروف بالأمير الصنعاني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٤٤.

2.3. كيفيَّة إخراج البخاريِّ حديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم

عرفنا أنَّ البخاريَّ قد يخرج حديث الرَّاوي المُتكلَّم فيه، لكنَّ إخراجه لحديثه ليس كإخراج الرُّواة الآخرين، وإنَّما بحيثياتٍ ارتآها تؤكِّد صحَّة إخراجه لحديث هذا الرَّاوي، وترفع الغبار عمَّا قيل في هذا الرَّاوي، وتدلُّ على دقَّة هذا الإمام، وبراعته في هذا الشَّأن.

فمن جملة تلك الحيثيَّات والاعتبارات ما يلي:

١- الإخراج للرَّاوي في باب المتابعات.

٢- الإخراج للرَّاوي في باب الشَّواهد.

٣- الإخراج للرَّاوي في المعلَّقات.

٤- الإخراج للرَّاوي مقروناً مع غيره.

٥- الإخراج للرَّاوي انتقاءً.

فهذه خمسة طرقٍ يسلكها الإمام البخاري في إخراجه لحديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم، وبعض هذه الطرق يدخل تحت بعضٍ، وكلَّها يصلح أن يدخل تحت الانتقاء بصورته الواسعة، وسأشرع في بيان كلِّ واحدةٍ من هذه الاعتبارات والطُّرق، مع شيءٍ من الشَّرح والتَّفصيل، والبسط والتحليل، بالإضافة إلى التمثيل، وسأفرد طريقة الانتقاء في فصلٍ مستقلٍّ، لأهميَّتها وكثرة أنواعها. والله وليُّ التَّوفيق.

1.2.3. إخراج حديث الرَّاوي في باب المتابعات

إنَّ المحدِّثين جميعاً لديهم حقيقةٌ منهجيَّةٌ معتمدةٌ في حكمهم بالصِّحَّة أو الضَّعف على إسناد الحديث خصوصاً، أو على الحديث على وجه العموم. وهذه الحقيقة هي: أنَّه ليس كلُّ حديثٍ صحيحٍ هو الذي يُروى من طريقٍ واحدٍ ويستوفي شروط الصِّحَّة، وإنَّما قد يصحُّ الحديث بكثرة طرقه ولو مع ضَعْفٍ فيها.

وقد اتَّسمت كثيرٌ من الأحاديث بكثرة أسانيدها، وذلك لكثرة جلوس طلَّاب الحديث على شيخٍ واحدٍ لتحمُّل حديثٍ واحدٍ أو أكثر، بل قد يتحمَّل طالب الحديث أحاديثَ عن أكثر من شيخٍ في البلد الواحد، أو في البلاد المتعدِّدة.

وذلك شأن طلاب الحديث، وتلك طبيعة التحمُّل والرِّواية، وبذلك تحصل المشاركة والموافقة بين طلَّاب الحديث حال روايتهم عن شيخٍ واحدٍ، بل قد تحدث تلك الموافقات في شيوخ شيوخهم، أو شيوخ شيوخ شيوخهم، وذلك كما يلتقي أبناء العمِّ الأباعد في النَّسب عند جدٍّ أعلى، وهذه الظَّاهرة تُسمَّى بـ: (المتابعة).

وهذا الاتِّفاق الحاصل سواء أكان باللفظ أو بالمعنى، فما دام الصَّحابيُّ واحداً فـ (متابعة)، وكأنَّ الرُّواة تابع بعضهم بعضاً، ووافق بعضهم بعضاً في رواية هذا الحديث عن هذا الصَّحابيِّ.

ومتى ما اختلف الصَّحابيُّ فتسمَّى هذه الموافقة عندئذٍ: (شاهداً)، وكأنَّ الصَّحابيَّ الآخر كان شاهداً وحاضراً لما راوه الصَّحابيُّ الأوَّل من قول رسول الله ﷺ أو فعله، أو كأنَّه يشهد بصحَّة ما راوه الصَّحابيُّ الأوَّل، فيقوِّيه كما يقوي الشَّاهد قول المدَّعي.

إذن! **فالمتابعة** عند جمهور المحدِّثين: هي مشاركة وموافقة راوٍ راوياً آخر في روايته لحديثٍ ما، عن شيخه أو عمَّن فوقه، مع الاتِّحاد في الصَّحابيِّ، سواء باللَّفظ أو بالمعنى [٢٤].

وهي نوعان:

- **متابعة تامَّة:** وهي أن تحصل الموافقة للراوي في شيخه.
- **ومتابعةٌ قاصرةٌ:** وهي أن تحصل الموافقة للراوي في شيخ شيخه، أو من فوقه، دون الصحابي.

والشَّاهد: هو الحديث الذي يروى عن صحابيٍّ موافقاً لما روي عن صحابيٍّ آخر، سواء أكانت الموافقة باللَّفظ أو بالمعنى أيضاً.

وقيل: **المتابعة:** هي الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة حديثٍ ما باللَّفظ، اتَّحد الصَّحابيُّ أو اختلف.

والشَّاهد: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة حديثٍ ما بالمعنى، اتَّحد الصَّحابيُّ أو اختلف.

وقد يُطلق أحدهما على الآخر، فيطلق اسم التَّابع على الشَّاهد، والشَّاهد على التَّابع، والأمر فيه سهلٌ، كما قال الحافظ؛ لأنَّ الهدف منهما واحدٌ، وهو تقوية الحديث بالعثور على روايةٍ أخرى.

---

(٢٤) ينظر: ابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، ص٨٣؛ ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، تحقيق: شيخنا الحبر نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط ٣، ٢٠٠٠ م، ص ٧٣-٧٥؛ السخاوي، **فتح المغيث**، ج ١، ص ٢٥٦-٢٥٧؛ السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٣، ص ٣١٤؛ وجميع التعاريف والأقوال الواردة في هذه الصفحة تُنظر في نفس المصادر المذكورة.
هذا وينبغي التنبُّه إلى أمرٍ هو: أنَّ الاتِّفاق إذا كان حاصلاً في المعنى فحسب، وفيه ما يؤثِّر من زيادةٍ أو تقديمٍ أو تأخيرٍ: وكان من طرقٍ مغايرةٍ في الأغلب، أي في متابعةٍ قاصرةٍ، فربَّما جُعل ذلك الحديث: حديثاً آخر لا متابعةٍ، وهو ما يفهم من بعض عباراتٍ للحافظ، يُنظر مثلاً: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٩، ص١٠٢، ج١٠، ص٣٧٦، ويُحرَّر.

وزيادةً في البيان أقول: إنَّ هذه المتابعات والشَّواهد تنهض بالأحاديث وتقوِّيها، فترقى بالضَّعيف الذي لا أصل له: إلى ما له أصلٌ [٢٥]، وبالضَّعيف المُنجبر إلى درجة الحسن، وبالحديث الحسن: إلى درجة الصَّحيح، وتزيد الصَّحيح صحَّةً ليكون الأصحَّ... وهكذا، بل إنَّ الشَّواهد كلَّما كثرت – وإن لم تَخْلُ من مقالٍ– كان أصل الحديث وجذرُه قويّاً، قوةً تتناسب مع نظر العالم المتمكِّن، إذ لكلِّ متابعةٍ وشاهدٍ وزنٌ خاصٌّ، وأثرٌ في التَّقوية، ومعرفةُ ذلك لا تغيب عن المتخصِّص.

---

(٢٥) يقول الحافظ ابن حجر: الحديث «الذي ضعفه ناشئٌ عن سوء حفظ رواته إذا كثرت طرقه: ارتقى إلى مرتبة الحسن، والذي ضعفه ناشئٌ عن تهمةٍ أو جهالةٍ إذا كثرت طرقه: ارتقى عن مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحالٍ: إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال».

ينظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٧ م، ص ٧٠.

ويقول الحافظ أيضاً فيما نقله عنه البقاعي: «الضعيف الواهي ربَّما كثرت طرقه حتى أوصلته إلى درجة راويه المستورِ، والسيِّءِ الحفظ، بحيث إنَّ ذلك الحديث إذا كان مرويّاً بإسنادٍ آخر فيه ضعفٌ قريبٌ محتمَلٌ، فإنَّه يرتقي بمجموع ذلك إلى مرتبة الحسن، وقد جعلنا مجموع تلك الطرق الواهية: بمنزلة الطريق التي فيها ضعفٌ يسير، فصار ذلك بمنزلة طريقين، كلٌّ منهما ضعفه يسيرٌ، والله أعلم».

ينظر: البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، **النكت الوفيَّة بما في شرح الألفيَّة**، تحقيق: ماهر الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط ١، ٢٠٠٧ م، ج ١، ص ٢٤٨.

*** وهل يرتقي هذا الحسن لغيره إلى مرتبة الصحيح لغيره، إذا كثرت الطرق الضعيفة – ولو ضعفاً شديداً – أم لا؟**

يقول الشيخ العلَّامة محمد عوَّامة: «**الجواب**: نعم، يصل هذا الحديث الذي ارتقت طرقه الشديدة الضعف أولاً إلى الحسن لغيره، ثمَّ وقف الباحث على طرقٍ أخرى كثيرةٍ له: يصل إلى درجة الصحيح لغيره.

وما دام الحديث – في المرحلة الأولى – قد بلغ رتبة الحسن، فأيُّ غرابةٍ أو نكارةٍ في ارتقائه إلى مرتبة الصحَّة؟!. وكونه (لغيره) لا يؤثِّر ولا يُشكِل، وكون هذه النتيجة وهذا الجواب: غيرَ مشهورٍ في كتب علوم الحديث، لا يؤثِّر على صحَّته وقبوله. ومع ذلك ينظر كلام التقيِّ السبكي، وابن كثير، والشعراني في: (قواعد في علوم الحديث) مع التعليق عليه، فعندهم النصُّ الصريح على هذا الجواب». ينظر كلام الشيخ في تعليقه على: السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٣، ص ٧٦. التهانوي، ظفر أحمد العثماني التهانوي، **قواعد في علوم الحديث**، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلاميَّة، حلب، عن الطبعة الخامسة، ١٩٨٤ م، ص ٨٢.

هذا وإنَّ المتابعات والشَّواهد كثيرةٌ جدًّا، ومنتشرةٌ في كتب السُّنَّة على نطاقٍ واسعٍ، سواءٌ مع صحَّة إسناد كلِّ متابعةٍ وشاهدٍ أو ضعفه؛ ولا يخفى أنَّ الموافقة والمشاركة وتضافرَ القدرات والجهود، بحدِّ ذاتها تقوِّي المجهود، للحصول على أكمل مقصود، سواء أكان ذلك في الأمور المادِّيَّة أو المعنويَّة أو في رواية الحديث.

وفي هذا المقام لا بُدَّ من إيضاحٍ مُهِمٍّ: وهو أنَّ المحدِّثين في سياق النَّقد – أي الحكم السلبي بالردِّ – لا يتركون إسناداً دون ذكر ما فيه من جرحٍ أو تعديلٍ، ويكون الحكم على الإسناد مبنيّاً على أضعف راوٍ فيه، بينما الحكم على الحديث الواحد بشكل عامٍّ – أي الحكم الإيجابي بالقبول – لا يكون إلا بعد جمع طرقه واستقصائها [٢٦]، من متابعاتٍ وشواهدَ، ويكون الحكم على الحديث مبنيَّاً على أقوى إسنادٍ له، أو بمجموع طُرُقه المتقاربة في المستوى، بعد استبعاد كلِّ طريقٍ فيه كذَّابٌ أو نحوه.

وعليه: فالحكم على إسناد الحديث هو حكمٌ جزئيٌّ لا نهائيٌّ، وإنَّما يتمُّ الحكم النِّهائيُّ على الحديث (المتن) بعد جمع طرقه، والنَّظر فيها، فقد يتغيَّر الحكم الجزئيُّ حينَها، وقد يبقى على ما هو عليه.

ومن هنا: فنقدُ النَّاقد المعاصر للبخاريِّ من خلال اجتزاء بعض ما أخرج، وقَصْرِه عن غيره ممَّا له تعلُّقٌ به: نقدٌ منحرفٌ، وقد يكون – بل كثيراً ما يكون – القصور في الموضع المنتَقد نفسِه.

يقول ابن الصَّلاح: «واعلم أنَّه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد روايةُ من لا يحتجُّ بحديثه وحده،

---

(٢٦) ولا يَرِد هنا القول: بأنَّا إذا عَرفنا أنَّ الحديث قد رواه البخاري فهل يحتاج للبحث عن طريقٍ آخر؟ فيُقال في جوابه: إذا عرفنا أنَّه قد رواه البخاري فلا نبحث عنه لما قام من الأدلَّة والقرائن على صحَّة ما في البخاري، لكنَّ الكلام في حديثٍ ظاهره الصحَّة ولا يُعرف مَن رواه، فهل نحكم عليه بالصحَّة مباشرةً؟! إذن أين كيف نعرف عدم العلَّة وعدم الشذوذ؟!! بل لنفترض أنَّه رواه البخاري لكن من رواية من هو متكلَّمٌ فيه، فأين ما نبحثه من الطرق والمنهج هنا؟!!

بل يكون معدوداً في الضَّعفاء، وفي كتابَي البخاريِّ ومسلمٍ: جماعةٌ من الضَّعفاء، ذكراهم في المتابعات والشَّواهد، وليس كلُّ ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدَّارقطنيُّ وغيره: فلانٌ يُعتَبر به وفلانٌ لا يُعتَبر به» [٢٧].

قال النَّوويُّ: «وإنَّما يفعلون هذا – أي يُدخل البخاريُّ ومسلمٌ: روايةَ الضَّعفاء في المتابعات والشَّواهد في كتابيهما– لكون المتابِع لا اعتماد عليه، وإنَّما الاعتماد على مَن قبله» [٢٨].

وها هو الحافظ ابن حجر – وهو المُسْتَقْرِئ لـ (صحيح البخاري) وأحد أهمِّ شُرَّاحه – يبيِّن لنا في خصوص هذا الأمر فيقول كما هو في (مقدِّمة شرحه): «وأمَّا الغلط: فتارةً يَكثُر من الرَّاوي، وتارةً يَقِلُّ:

١– فحيث يوصف بكونه كثير الغلط، يُنظر فيما أخرج له – البخاري –:

– إن وُجد مرويَّاً عنده أو عند غيره من رواية غيرِ هذا الموصوف بالغلط: عُلم أنَّ المعتمَد أصلُ الحديث، لا خصوصُ هذه الطَّريق.

– وإن لم يوجد إلا من طريقه: فهذا قادحٌ يُوجب التوقُّفَ عن الحكم بصحَّة ما هذا سبيله. وليس في (الصحيح) بحمد الله من ذلك شيءٌ.

٢– وحيث يوصف بقلَّة الغلط: كما يُقال: «سيءُ الحفظ»، أو «له أوهامٌ»، أو «له مناكير»، وغير ذلك من العبارات: فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله – أي: أنَّه أخرج لهم ما توبعوا عليه دون ما تفرَّدوا به –، إلا أنَّ الرِّواية عن هؤلاء **في المتابعات** أكثرُ منها عند المصنِّف من الرِّواية عن أولئك» [٢٩].

---

(٢٧) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، ص ٨٤، وهذا التصريح من ابن الصلاح بالنصِّ على وجود المتابعات والشواهد في (الصحيحين): مسبوقٌ به من قِبَل الحاكم وغيره، وانظر في هذا البحث ص ٨٦، متناً وتعليقاً.

(٢٨) النووي، **شرح صحيح مسلم**، ج ١، ص ٣٤.

(٢٩) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٨٤.

- **وأمثلةُ ما أخرجه البخاريُّ في (صحيحه) للرُّواة المُتَكلَّم فيهم في المتابعات كثيرةٌ.**

– منها إخراجه لـ: **أحمد بن أبي الطَّيِّب**: سليمان البغدادي، أبو سليمان، المعروف بالمَرْوَزيِّ.

وثَّقوه، وضعَّفه أبو حاتم وحده [٣٠]، وبعيداً عن مناقشة ما قاله أبو حاتم فيه – وهي جهةٌ أخرى في توجيه إخراج البخاريِّ له –، فإنَّ البخاريَّ أخرج لهذا الرَّاوي حديثاً واحداً في (صحيحه)، مُتَابِعَاً فيه غيره، ممَّن هو أوثق منه وأقوى، فقال:

حدَّثني **أحمد بن أبي الطَّيِّب**[١]، حدَّثنا إسماعيل بن مجالد[٢]، حدَّثنا بَيَان بن بِشْرٍ[٣]، عن وَبْرَةَ[٤] بن عبد الرَّحمن، عن همَّام[٥]، قال: سمعت عماراً[٦]، يقول: «رأيتُ رسول الله ﷺ وما معه إلا خمسةُ أَعْبُدٍ، وامرأتان، وأبو بكرٍ» [٣١].

وقد أخرج البخاريُّ الحديث في موضعٍ آخر من رواية يحيى بن معين، عن إسماعيل بن مجالد، حيث قال:

حدَّثني عبد الله بن حمَّاد الآمُلِي[١]، قال: حدَّثني **يحيى بن معين**[٢]، حدَّثنا إسماعيل بن مجالد[٣]، عن بَيان[٤]، عن وَبْرَة[٥]، عن همَّام بن الحارث[٦]، قال: قال عمَّار بن ياسر[٧]: «رأيتُ رسول الله ﷺ وما معه إلا خمسةُ أَعْبُدٍ، وامرأتان، وأبو بكرٍ» [٣٢].

---

(٣٠) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **مَنْ تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، تحقيق: عبد الله الرحيلي، ط ١، ٢٠٠٥ م، ص ٧٥، **الكاشف**، ج ١، ص ١٩٦؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٨٠.

(٣١) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب أصحاب النَّبيِّ، باب قول النبيِّ ﷺ: «لو كنت مُتَّخذاً..»، ح (٣٦٦٠)، ج ٥، ص ٥.

(٣٢) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ، ح (٣٨٥٧)، ج ٥، ص ٤٦.

فتبيَّن بهذا الإخراج: أنَّ البخاريَّ غيرُ محتجٍّ بأحمد بن أبي الطيِّب، كما صرَّح بذلك الحافظ [٣٣]، ومعنى: (غير محتجٍّ به) أي أنَّه لم يعتمد عليه وحده في رواية الحديث، فلم يروِ له ما تفرَّد به، وإنَّما روى له ما وافق فيه غيرَه من الثِّقات، وهو هنا قد وافق في روايته للحديث: يحيى بنَ معين، الحافظ المشهور، إمام المحدِّثين، وشيخ الجرح والتعديل [٣٤]؛ وهذا معنى قولهم: فلانٌ لم يروِ له البخاريُّ في الأصول، وإنَّما روى له في المتابعات.

إذن: فأصل الحديث ثابتٌ من طريق يحيى بن معين، وعليه الاعتماد فيه، فروايته في الأصول، وأمَّا أحمد بن أبي الطَّيِّب فقد تابعه فيه ووافقه، **فروايته إنَّما هي في المتابعات**، وليست في الأصول.

وعدا عن ذلك فهناك اعتباراتٌ أخرى أيضاً تؤخذ بعين الاعتبار في هذا المقام، وهي:

- أنَّه إنَّما روى عنه لعلوِّ سنده، فلو تأمَّلنا الحديثين، لوجدنا أنَّ حديث أحمد بن أبي الطيِّب: فيه من الوسائط بين البخاري وبين النبي ﷺ : ستٌّ رواةٍ، بينما الحديث الآخر: سبع رواةٍ، كما بيَّنتُه بالأرقام.
- أنَّ الحديث في الفضائل، ويُتساهل في الفضائل ما لا يُتساهل في غيرها.
- أنَّ البخاري قد أخرج له حديثاً واحداً، ولم يُكثِر عنه.
- أنَّ أحمد بن أبي الطيِّب شيخُه وهو أعرف بحديث شيخه من غيره كما قدَّمنا [٣٥].

---

(٣٣) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٨٦.

(٣٤) الذهبي، **الكاشف**، ج ٢، ص ٣٧٦؛ ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٦ هـ، ج ١١، ص ٢٨٠-٢٨٨، **تقريب التهذيب**، ص ٥٩٧.

(٣٥) تنظر هذه الاعتبارات المذكورة: في البحث هنا ص ١٠٣-١٠٥، ١٦٨.

وقد كنتُ كتبت هذا المثال عند كتابتي نواة هذا البحث، والأمثلة في إخراج البخاري حديث الراوي المتكلَّم فيه في المتابعات كثيرةٌ كما أشرتُ، لكنِّي عندما كلَّمت سيِّدي فضيلة الشيخ محمَّد زهير الناصر – أطال الله عمره الزاخر بصحَّةٍ وعافيةٍ – لأهنِّئه بعيد الأضحى المبارك، أعاده الله على الأمَّة الإسلاميَّة بخيرٍ وسرورٍ وعافيةٍ، ورفعٍ للبلاء والوباء، فقال لي حفظه الله: «إنَّ عدداً من أحاديث مَن تُكلِّم فيه: متونها ممَّا اتَّفق عليه الشيخان، أو ربَّما تكون قد وردت بإسنادٍ قيل فيه: إنَّه من أصحُّ الأسانيد، قال: وقليلٌ مَن رأيتُه نبَّه على هذا بخصوصه».

أقول: وكلام شيخي هذا يؤكِّد ما ذكرتُه في الدِّراسات السابقة وما سأنصُّ عليه في التَّوصيات [٣٦]: من ضرورة القيام بدراسةٍ نظريَّةٍ تطبيقيَّةٍ حول إخراج الإمام البخاري حديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم في (المتابعات والشواهد)، ليتبيَّن من خلال من هذه الدراسة الكثير من أمثال هذه الأمور، التي لها أهميَّتها في النقد الحديثيِّ.

وبعد نظرةٍ سريعةٍ إلى الفصل التاسع من مقدِّمة الحافظ (هُدَى الساري): وقعتُ على مثالٍ ممَّا أشار إليه الشيخ، والتتبُّع يكشف أكثر فأكثر، والمثال هو:

- **سيف بن سليمان المخزومي المكِّي، أبو سليمان.**

أحد الأثبات، أجمعوا على أنَّه صدوقٌ ثقةٌ، غير أنَّه اتُّهم بالقَدَر [٣٧].

---

(٣٦) انظر ص ١٤، ١٩١.

(٣٧) الذهبي، **الكاشف**، ج ١، ص ٤٧٥، ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٤، ص ٢٩٤.

ذكر الحافظ أنَّ له في البخاري أربعة أحاديث [٣٨]، أوردها البخاريُّ لكونها وقعت له بأسانيدَ عاليةٍ من حديثه عن مجاهدٍ، وكلُّها لها متابعات [٣٩].

وأنا أختار حديثاً من هذه الأحاديث المشار إليها للتمثيل به، ألا وهو حديث ابن عمر عن بلالٍ ﷺ في صلاة النبيِّ ﷺ في الكعبة.

فهذا الحديث أورده البخاري من عِدَّة طرقٍ، ومن طريق سيفٍ هذا في موضعين مكرَّراً:

الموضع الأول: في كتاب الصلاة، باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾، حديث (٣٩٧)، قال: حدَّثنا مسدَّد، قال: حدَّثنا يحيى، عن سيف يعني ابنَ سليمان [٤٠]، قال: سمعت مجاهداً،

---

(٣٨) وفات الحافظ حديثاً خامساً لم يُشِر إليه، فالأحاديث خمسة، وواحد منها مكرَّر، فأصبحت ستَّة مواضع، وهي: (٣٩٧، مكرَّر في ١١٦٧، ١٧١٨، ١٨١٥، ٥٤٢٦، ٦٢٦٥ وهذا الأخير هو الذي فات الحافظ ذكره).

(٣٩) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٠٨، ٤٠٩.

(٤٠) أقول: وكلُّ أحاديث سيفٍ بن سليمان هذا: أوردها الإمام البخاري من طريق شيخه أبي نعيمٍ الفضل بن دُكين، وبذلك يتحقَّق العلوُّ الذي أشار إليه الحافظ كما أسلفتُ، لكنَّه هنا أتى به بإسنادٍ نازلٍ وعن شيخٍ مختلفٍ، وسبب ذلك: كون الحديث مكرَّراً بنفس المتن، ومن عادة الإمام البخاري وهو من تمام دقَّته: أنَّه لا يُكرِّر الحديث بالإسناد الواحد، ومتى ضاق عليه المخرجُ يتصرَّف فيه بنوعٍ من التصرُّف في الإسناد أو المتن، كالوصل في موضعٍ والتعليق في آخر، وكالإتمام في موضعٍ والاختصار في آخر... فلا يورد حديثاً بإسنادٍ واحدٍ ومتنٍ واحدٍ إلا نادراً.
أحصى الحافظ ابن حجر (٢١) حديثاً جمعها في ورقةٍ بخطِّه اطَّلع عليها القسطلانيُّ، خالف فيها البخاري عادته، وزاد القسطلانيُّ حديثاً مكرَّراً بنفس الإسناد والمتن، إلا أنَّ هذا الاستقراء غير تامٍّ كما أشار إلى ذلك شيخنا الحبر الشيخ نور الدين عتر، وأضاف حديثاً آخر. يقول الباحث: وكتبتُ عندي عدداً من الأحاديث أيضاً غير ما ذكروه.
ينظر: ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ١٥-١٦، **فتح الباري**، ج ١٣، ص ٥١٧؛ القسطلاني، **إرشاد الساري**، ج ١، ص٢٥-٢٦؛ الهاشمي، عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي المكي، **عادات الإمام البخاري في صحيحه**، تحقيق: محمد ناصر العجمي، مكتب الشؤون الفنية، الكويت، ط ١، ٢٠٠٧ م، ص ٥٦-٦٤، عتر، شيخنا الحبر الشيخ نور الدين عتر، **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**، رسالة دكتوراه، ص ٩٢-١٠١.

قال: أُتي ابن عمر فقيل له: هذا رسول الله ﷺ دخل الكعبة، فقال ابن عمر: فأقبلْتُ والنبيُّ ﷺ قد خرج، وأجد بلالاً قائماً بين البابين، فسألتُ بلالاً، فقلتُ: أصلَّى النبيُّ ﷺ في الكعبة؟ قال: «نعم، ركعتين، بين الساريتين اللتين على يساره إذا دخلتَ، ثمَّ خرج، فصلَّى في وجه الكعبة ركعتين».

والموضع الثاني: في كتاب التهجُّد، باب ما جاء في التطوُّع مَثْنَى مثنى، حديث (١١٦٧)، قال: حدَّثنا أبو نُعيم، قال: حدَّثنا سيف بن سليمان، سمعت مجاهداً، يقول: أتي ابن عمر ﷺ، بنحوه [٤١].

فهذا الحديث أورده الإمام البخاري من عِدَّة طرقٍ، حيث ذكره سوى هذين الموضعين عن سيف: في تسعة مواضع أيضاً من طرقٍ مختلفةٍ [٤٢]، هي متابعاتٌ قاصرةٌ لحديث سيفٍ، بل وأكثر من ذلك، فقد أورده في بعض طرقه بأسانيدَ قيل فيها: إنَّها من أصحِّ الأسانيد.

١- فقد أخرجه بإسناده: عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أي: عن بلال ﷺ [٤٣].

٢- وأخرجه بإسناده أيضاً: عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، كذلك [٤٤].

فكلا الإسنادين: ممَّا قيل فيهما إنَّهما أصحُّ الأسانيد:

فالأول: اختار كونَه أصحَّ الأسانيد مطلقاً: الإمامُ البخاري نفسُه، وهو - كما قال الإمام السيوطي - أمرٌ تميل إليه النفوس، وتَنْجَذِب إليه القلوب.

---

(٤١) يلاحظ هنا كيف أنَّه أخرج لسيفٍ من طريق شيخه أبي نُعيم الفَضْلُ بن دُكَيْن.
(٤٢) تنظر الأحاديث: (٤٦٨، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ٢٩٨٨، ٤٢٨٩، ٤٤٠٠).
(٤٣) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الصلاة، باب الصلاة بين السواري في غير جماعةٍ، ح (٥٠٥)، ج ١، ص ١٠٧.
(٤٤) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الحجِّ، باب إغلاق البيت، ويصلي في أيِّ نواحي..، ح (١٥٩٨)، ج ٢، ص ١٤٩.

والثاني: اختار كونه من أصحِّ الأسانيد: الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه [٤٥].

إذن، فقد أخرج البخاري هذا الحديث من طريق سيفِ بن سليمان المكِّي، ولحديثه متابعاتٌ متعدِّدة، بعضها ورد من أصحِّ الطرق.

إضافةً إلى ذلك: فهذا الحديث ليس ممَّا أخرجه البخاري فحسب، وإنَما هو ممَّا اتَّفق عليه الشيخان، بل ممَّا أخرجه الستَّة ما عدا الترمذي [٤٦].

وهكذا نرى أنَّ الإمام البخاري لم يترك حديث سيفٍ هذا، بل قد أخرج له مع أنَّه متكلَّمٌ فيه، لكن بالنظر إلى الحديث الذي مثَّلنا به: نرى أنَّ متن الحديث مخرَّجٌ في الصحيحين، بل في الكتب الستَّة سوى الترمذي، وأنَّ الحديث قد ورد بطرقٍ وأسانيد هي من أَصحِّ الأسانيد.

فهل يُعقل أنَّ يُتجَاهل كلُّ هذا، ويُتَوجَّه لنقد الإمام البخاري، لإخراجه حديث راوٍ مُتَكلَّمٍ فيه؟!!

---

(٤٥) انظر: ابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، ص ١٥-١٦؛ السخاوي، **فتح المغيث**، ج ١، ص ٣٤-٣٧؛ السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٢، ص ٢٠٩-٢١٦.

(٤٦) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاجِّ وغيره، والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلِّها، ح (١٣٢٩/٣٨٨-٣٩٤)، ج ٤، ص ٩٥-٩٦؛ وأبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، **سنن أبي داود**، تحقيق: عز الدين ضلي وآخرين، مؤسَّسة الرسالة ناشرون، دمشق - بيروت، ط ١، ٢٠١٣ م، كتاب المناسك، باب الصلاة في الكعبة، ح (٢٠٢٣-٢٠٢٥)، ص ٤٦١؛ والنسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي، **المُجتَبى**، تحقيق: عز الدين ضلي وآخرين، مؤسَّسة الرسالة ناشرون، دمشق - بيروت، ط ١، ٢٠١٤ م، كتاب المساجد، باب الصلاة في الكعبة، ح (٦٩٢)، ص ٢٦٥، كتاب القبلة، باب مقدار الدنو من السترة، ح (٧٤٩)، ص ٢٧٧، كتاب المناسك، باب دخول البيت، ح (٢٩٠٥-٢٩٠٦)، باب موضع الصلاة في البيت، ح (٢٩٠٧-٢٩٠٨)، ص ٧٠٤؛ وابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: عز الدين ضلي وآخرين، مؤسَّسة الرسالة ناشرون، دمشق - بيروت، ط ١، ٢٠٠٩ م، كتاب المناسك، باب دخول الكعبة، ح (٣٠٦٣)، ص ٥٣٥.

بقي أمرٌ يحسن إيراده والكلام عنه، وهو أنَّه قد يقول قائلٌ: إنَّ سيف بن سليمان المكِّي المذكور، قد تُكُلِّم فيه من ناحية بدعته، وهو كونه (متَّهم بالقدر)، وليس متَكَلَّماً فيه من ناحية ضبطه حتى يكون الدفاع عن إخراج البخاري له في المتابعات؟!

أقول: إن إخراج البخاري لحديث سيفٍ وأمثاله من المبتدعة يُراعى فيه أيضاً كيفيَّة الإخراج وطريقته، وبعيداً عن الكلام عن رواية المبتدع وحكمها وشروطها، لكنِّي أودُّ ذكر أمورٍ تنبغي ملاحظتها والتنبُّه إليها في رواية المبتدع، وفي إخراج صاحب الصحيح له، هي:

١- ضرورة البحث عن صحَّة تهمة الراوي بهذه البدعة.

٢- ضرورة البحث عن استمرار واستقرار الراوي عليها حتى موته.

٣- ضرورة البحث عن مدى غلوِّه فيها أو عدم غلوِّه.

٤- ضرورة النظر في روايته المذكورة، هل هي ما تؤيِّد بدعته أم لا؟

٥- ضرورة النظر في كيفية كانت رواية صاحب الصحيح له، هل روى له: احتجاجاً أو متابعةً أو استشهاداً أو تعليقاً... [٤٧].

وهذه الأخيرة: هي التي يغفل عنها كثيرون، فتراهم يتسرَّعون ويتجرَّؤون بالطعن في الشيخين وبصحيحَيْهما لإخراجهما لرواةٍ مبتدعة؛ وهي التي لأجلها قمت بتقديم هذا البحث، وأسأل الله التوفيق.

---

(٤٧) نبَّه على هذه الأمور المهمَّة سيدي العلَّامة الشيخ محمد عوَّامة حفظه الله في تعليقه على: **تدريب الراوي**، ج ٤، ص ١٣٩-١٤٠، فجزاه الله كلَّ خير.

وبالعودة إلى إخراج الإمام البخاري لحديثِ سيفٍ، فنرى أنَّه لم يكثر عنه، وإنَّما أخرج له ستَّة أحاديث، واحدٌ منها مكرَّر كما قدَّمناه [٤٨]، مع اعتذار الحافظ عن إخراجه له بكونها وقعت له بأسانيدَ عاليةٍ من حديثه عن مجاهدٍ.

وهذه الأحاديث هي:

١- حديث ابن عمر عن بلال ﷺ في صلاة النبي ﷺ في الكعبة، وهو ما قدَّمناه وبيَّنا حاله.

٢- حديث عليٍّ ﷺ في القيام على البدن، تابعه عليه عبد الكريم الجزري وغيره، عن مجاهد [٤٩].

٣- حديث كعبِ بن عجرة ﷺ في الفدية، تابعه عليه أيوب السختياني وغيره، عن مجاهد [٥٠].

٤- حديث حذيفة ﷺ في آنية الذهب، تابعه عليه ابن عون، عن مجاهد [٥١].

٥- حديث ابن مسعود ﷺ في التحيَّات، له متابعاتٌ قاصرة [٥٢].

---

(٤٨) انظر ص ١١٥.

(٤٩) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الحجِّ، باب يُتَصَدَّقُ بِجِلاَلِ البُدْنِ، ح (١٧١٨)، ج ٢، ص ١٧٢، ومتابعاته التامَّة هي جميع أطرافه: (١٧١٦، ١٧١٦/م، ١٧١٧، ٢٢٩٩).

(٥٠) البخاري، **صحيح البخاري**، أبواب المحصَر، باب قول الله تعالى: ﴿أَوْ صَدَقَةٌ﴾ وهي إطعام ستَّة مساكين، ح(١٨١٥)، ج٣، ص١٠، ومتابعاته التامَّة: (١٨١٤، ١٨١٧، ١٨١٨، ٤١٥٩، ٤١٩٠، ٤١٩١، ٥٦٦٥، ٥٧٠٣، ٦٧٠٨)، والقاصرة: (١٨١٦، ٤٥١٧).

(٥١) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأطعمة، باب الأكل في إناءٍ مُفَضَّض، ح (٥٤٢٦)، ج ٧، ص ٧٧، ومتابعاته التامَّة هي: (٥٦٣٣، ٥٨٣٧)، والقاصرة: (٥٦٣٢، ٥٨٣١).

(٥٢) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الاستئذان، باب الأخذ باليدين، ح (٦٢٦٥)، ج ٨، ص ٥٩، ومتابعاته القاصرة هي جميع أطرافه: (٨٣١، ٨٣٥، ١٢٠٢، ٦٢٣٠، ٦٣٢٨، ٧٣٨١).

فهذه هي أحاديث سيفٍ بن سليمان المكِّي التي رواها له البخاريُّ، ومن تأمَّل فيها وفي موضوعاتها عَلِم أنَّها لا تَعلُّق لها ببدعته.

إذن:

١- فالرجل ثقةٌ، لكن قالوا فيه: متُّهم بالقدر، وبغضِّ النظر عن ثبوته أو عدم ثبوته: فلم يكن مُغالياً في بدعته ولا داعياً إليها قطعاً، وإلَّا لثبت ذلك عنه.

٢- رواياته التي أخرجها له البخاري عنه: ليس فيها ما يؤيِّد بدعته.

قال ابن حِبَّان: «وليس بين أهل الحديث من أئمَّتنا خلافٌ أنَّ الصدوق المُتْقِنَ إذا كان فيه بدعةٌ ولم يكن يدعو إليها: أنَّ الاحتجاج بأخباره جائزٌ، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره... ثُمَّ قال: وعلينا قبول الرِّوايات عنهم إذا كانوا ثقاتٍ» [٥٣].

٣- ما أخرجه له إنَّما هو من روايته عن مجاهد بن جَبْر، الإمام في التفسير والقراءات والعلم [٥٤].

٤- لم يُخرج له البخاري ما انفرد به، **وإنَّما أخرج له ما توبع عليه فيه.**

وهكذا يكون المشي على بصيرةٍ، فرضي الله عن الإمام البخاري، ما كان أشد دقَّته ويقظته!!! وأعود وأكرِّر السؤال: هل يُعقل أنَّ يُتجَاهل كلُّ هذا، ويُتَوجَّه لنقد الإمام البخاري، لإخراجه حديث راوٍ مُتَكلَّمٍ فيه؟!

---

(٥٣) ابن حِبَّان، أبو حاتم محَّمد بن حِبَّان التميمي البُستي، **الثقات**، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ١، ١٩٧٣ م، ج ٦، ص ١٤٠-١٤١.

(٥٤) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ٤، ص ٤٤٩، **الكاشف**، ج ٢، ص ٢٤٠؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ١٠، ص ٤٢، **تقريب التهذيب**، ص ٥٢٠.

2.2.3. إخراج حديث الرَّاوي في باب الشواهد

قد يُخرج الإمام البخاريُّ في (صحيحه) حديثَ راوٍ مُتكلَّمٍ فيه، ثم يُخرج الحديث بالمعنى ذاتِه، بلفظه أو بلفظٍ مُغايرٍ، ولكن من حديث صحابيٍّ آخر، وهذا ما يسمِّيه العلماء بـ **(الشَّاهد)**، وقد تقدَّم تعريفه وشرحه عند الكلام على المتابعات.

وهذا معنى قولهم: إنَّ البخاريَّ قد أخرج لهذا الرَّاوي في الشَّواهد، وليس في الأصول.

- **وأمثلةُ ما أخرجه البخاريُّ في (صحيحه) للرُّواة المُتكلَّم فيهم في الشَّواهد كثيرةٌ أيضاً.**

  - ومنها إخراجه لـ: **إسحاق بن محمَّد بن إسماعيل الفَرْوي.**

فقد عيب على البخاريِّ إخراج حديثه في (الصحيح)، إذ قد ضعَّفه أكثر النُّقَّاد. والذين عابوا على البخاريِّ إخراجه لحديثه: ليسوا معاصرين فحسب، بل نَقل ذلك العيبَ والعتب عن غيرهم كبارُ المحدِّثين، كأمثال الدَّارقطنيِّ والحاكم.

قال أبو حاتم الرَّازي: كان صدوقاً، ولكن ذهب بصره، فرُبَّما لُقِّن، وكُتُبُه صحيحةٌ، وقد ذكره ابن حبَّان في (الثِّقات) [٥٥].

قال الحافظ ابن حجر: والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم، وذكر أنَّ البخاريَّ قد أخرج له ثلاثة أحاديث، قال: وكأنَّها ممَّا أخذه عنه من كتابه، قبل ذهاب بصره [٥٦].

---

(٥٥) ابن حِبَّان، **الثقات**، ج ٨، ص ١١٤-١١٥؛ الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ٩٨، **الكاشف**، ج ١، ص ٢٣٨؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ١، ص ٢٤٨، **تقريب التهذيب**، ص ١٠٢.

(٥٦) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٨٩.

وعلى الرَّغم ممَّا قدَّمناه من دِقَّة الإمام البخاريِّ واحتياطه في (صحيحه) [٥٧]، وعلى الرغم ممَّا سيأتي من أنَّ لديه منهجاً متنوِّعاً في الانتقاء والانتخاب، ومنه إخراجه لحديث الرَّاوي فيما حدَّث به من كتابه دون حفظه [٥٨]، فعلى الرَّغم من كلِّ ذلك: فإنَّ قول الحافظ: «وكأنَّها – أي: أحاديث إسحاق الثَّلاثة – ممَّا أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره»، ربَّما يكون هذا الاعتذار شبهَ ظنيٍّ، وغيرَ مقبولٍ عند البعض، ولا مُطَمْئِنٍ عند كثيرين؛

ومع أنَّ هذا العذر موافقٌ لقواعد نَقْدِ المحدِّثين، إلا أنَّه كان لا بُدَّ من النَّظر في طريقةٍ أخرى تكون يقينيَّةً ومُطَمْئِنَةً.

فإذا نظرنا إلى طريقة إخراج البخاريِّ لأحاديث إسحاق، فسنرى أنَّه قد أخرج له في ثلاثة مواضع:

الأوَّل: حديث سهلٍ في كتاب الصُّلح، باب قول الإمام لأصحابه: اذهبوا بنا نصلح، حديث (٢٦٩٣).

الثاني: حديث ابن عمر في كتاب الجهاد، باب قتال اليهود، حديث (٢٩٢٥).

الثالث: حديث عمر في كتاب فرض الخمس، في أوَّائله، حديث (٣٠٩٤).

ففي الأوَّل قال: حدَّثنا محمَّد بن عبد الله، حدَّثنا عبد العزيز بن عبد الله الأُويسي، **وإسحاق بن محمَّد الفَرْوي**، قالا: حدَّثنا محمَّد بن جعفر، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد ﷺ : أنَّ أهل قباء اقتتلوا حتَّى تراموا بالحجارة، فأُخبر رسول الله ﷺ بذلك، فقال: «اذهبوا بنا نُصلح بينهم».

---

(٥٧) انظر ص ٨٠.

(٥٨) انظر ص ١٦١-١٦٤.

وفي الثاني قال: حدَّثنا **إسحاق بن محمَّد الفَرْوي**، حدَّثنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر ﷺ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «تُقاتِلون اليهودَ، حتَّى يختبئَ أحدُهم وراءَ الحجرِ، فيقول: يا عبدَ الله! هذا يهوديٌّ ورائي، فاقتُلْهُ».

وفي الثالث قال: حدَّثنا **إسحاق بن محمَّد الفَرْوي**، حدَّثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن مالك بن أَوْسِ بنِ الحَدَثَان، ... قال: بينا أنا جالس في أهلي حين مَتَعَ النَّهار [٥٩]، إذا رسول عمر ابن الخطَّاب يأتيني، فقال: أَجِبْ أمير المؤمنين، ... والشَّاهد منه قولُه ﷺ : «لا نُورَثُ، ما تركْنَا صدقةٌ».

فإذا دقَّقْنَا في هذه الأحاديث الثَّلاثة التي أخرجها البخاري لإسحاق، فسنجد أنَّ الإمام البخاريَّ – بغضِّ النَّظر عن رأيه فيه، وهل يَقبل ما قيل فيه أم لا – مُلاحِظٌ لما قيل فيه، ولذلك نراه قد أخرج حديثه بطُرُقٍ ترفع الشُّبهة عنه، وتزيل الإشكال الحاصل من قِبَلِه.

ففي **الحديث الأوَّل**: عدا عن أنَّ للحديث عدَّة متابعات [٦٠]، فقد روى لإسحاق مقروناً بعبد العزيز ابن عبد الله الأُوَيسي، والأُوَيسي هذا: ثقةٌ متَّفقٌ عليه [٦١]، وهو الأصل هنا وعليه الاعتماد.

وإخراج البخاري للراوي مقروناً بغيره: أحد طرق إخراج البخاريِّ للرَّاوي المتكلَّم فيه، وسيأتي الكلام عن هذه الطَّريقة بالتفصيل [٦٢]، وليس هذا مثال الشَّاهد.

---

(٥٩) متع النهار: إذا طال وامتدَّ، وذلك قبل الزوال، ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد، ابن الأثير الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: محمود الطناحي وآخر، المكتبة العلميَّة، بيروت، ١٩٧٩م، ج ٤، ص ٢٩٣.

(٦٠) تُنظر الأحاديث: (٦٨٤، ١٢٠١، ١٢٠٤، ١٢١٨، ١٢٣٤، ٢٦٩٠، ٧١٩٠).

(٦١) الذهبي، **الكاشف**، ج ١، ص ٦٥٦؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٣٥٧.

(٦٢) انظر ص ١٣٧-١٤٣.

أمَّا **الحديث الثَّاني**: فله متابع وشاهد:

- أمَّا المتابع: فقد أخرجه البخاريُّ في (صحيحه) من طريقٍ آخر، عن ابن عمر ﷺ حيث قال: حدَّثنا الحَكَمُ بن نافع، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني سالم بن عبد الله، أنَّ عبد الله بن عمر قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «تقاتلكم اليهود فتُسَلَّطُون عليهم، ثم يقول الحجر: يا مسلم! هذا يهوديٌّ ورائي، فاقتُلْه» (٦٣).

- وأمَّا الشَّاهد: فأخرجه البخاريُّ في (صحيحه) أيضاً عقب حديث إسحاق: من حديث أبي هريرة ﷺ بالمعنى ذاته، حيث قال: حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جَرير، عن عُمارَة بن القعقاع، عن أبي زُرْعَة، عن أبي هريرة ﷺ ، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود، حتى يقول الحجر وراءه اليهودي: يا مسلم! هذا يهوديٌّ ورائي فاقتُلْه» (٦٤).

وأمَّا **الحديث الثَّالث**: فله شاهدان عند البخاريِّ في (صحيحه):

- أحدهما: قبل حديث إسحاق، من حديث سيدنا أبي بكرٍ ﷺ حيث قال:

حدَّثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدَّثنا إبراهيم بن سعد، عن صالحٍ، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عروة بن الزبير، أنَّ عائشة أمَّ المؤمنين ﷺ أخبرَتْهُ، أنَّ فاطمة عليها السلام ابنةَ رسول الله ﷺ سألت أبا بكرٍ الصديقَ بعد وفاة رسول الله ﷺ أن يَقْسِمَ لها ميراثَها، ممَّا ترك رسول الله ﷺ ممَّا أَفَاءَ الله عليه،

---

(٦٣) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المناقب، باب علامات النبوَّة في الإسلام، ح (٣٥٩٣)، ج ٤، ص ١٩٣.
(٦٤) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجهاد، باب قتال اليهود، ح (٢٩٢٦)، ج ٤، ص ٤٢.

فقال لها أبو بكر ﷺ : إنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا نُورَث، ما تركنا صدقةٌ» [٦٥].

- والشاهد الثاني: من حديث أبي هريرة ﷺ حيث قال:

حدَّثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالكٌ، عن أبي الزِّناد، عن الأَعْرَج، عن أبي هريرة ﷺ ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يَقْتَسِمُ ورثتي ديناراً ولا دِرْهماً، ما تركتُ بعد نفقة نسائي، ومَؤُونة عاملي: فهو صدقةٌ» [٦٦].

وهكذا نرى أنَّ الإمام البخاريَّ مُلاحظٌ لما قيل في إسحاق، ولذا نراه قد أخرج له في باب الشَّواهد لا في الأصول، وأنَّ أصل حديثه معروفٌ ثابتٌ من طريق الثِّقات.

---

(٦٥) البخاري، **صحيح البخاري**، أوَّل كتاب فرض الخمس، ح (٣٠٩٢، ٣٠٩٣)، ج ٤، ص ٧٩.
(٦٦) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الوصايا، باب نفقة القيِّم للوقف، ح (٢٧٧٦)، ج ٤، ص ١٢.

3.2.3. إخراج حديث الرَّاوي في المُعلَّقات

قبل الحديث عن هذه الطَّريقة، لا بُدَّ من نبذةٍ عن الحديث المُعلَّق باختصارٍ، فأقول:

المُعلَّق لغةً: اسم مفعول من: (علَّق) الشَّيءَ بالشَّيءِ، أي: أناطه وربطه به، وجعله مُعلَّقاً [٦٧].

واصطلاحاً: ما حُذف أوَّلُ سنده، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر على التوالي ولو إلى آخر السَّند. وأوَّلُ السَّند: هو طرفه الأدنى الذي من جهتنا، وهو شيخ المصنِّف، ويسمَّى: (مبدأ السَّند) أيضاً [٦٨].

وكأنَّ هذه التَّسمية مأخوذةٌ من تعليق الجدار أو تعليق الطَّلاق: لقطع الاتِّصال فيهما [٦٩]، وسُمِّي هذا النَّوع من الحديث مُعلَّقاً؛ لاتِّصاله من الجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة الدُّنيا، فصار كالشَّيء المعلَّق بالسَّقف.

وأوَّل من أطلق هذا الاصطلاح: الحافظ الدَّارقطنيُّ، ثم اشتهر على لسان المحدِّثين [٧٠].

---

(٦٧) ابن منظور، **لسان العرب**، ج ١٠، ص ٢٦٢؛ الزبيدي، **تاج العروس**، ج ٢٦، ص ١٩٨.

(٦٨) انظر: السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٣، ص ٢٢١؛ مُلَّا علي القاري، أبو الحسن نور الدين مُلَّا علي القاري الهروي، **شرح شرح نخبة الفكر**، تحقيق: الأخوان محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، ص ٣٩١؛ الجزائري، الشيخ طاهر بن صالح الجزائري ثم الدمشقي، **توجيه النظر إلى مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتبة المطبوعات الإسلاميَّة، حلب، ط ١، ١٩٩٥ م، ج ٢، ص ٥٥٤.

(٦٩) انظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ج ١، ص ٧٨؛ السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٣، ص ٢٢١، وغيرهما.
هذا وقد حصلت مناقشةٌ بين العلماء في سبب التَّسمية، حاصلها: أنَّ أخذه من تعليق الجدار: ظاهرٌ، وأمَّا أخذه من تعليق الطَّلاق فليس كذلك، وإنَّما هو من باب تعليق أمرٍ على أمرٍ، فأجيب بأنَّه إنَّما أريد به قطع اتصال حكم التَّنجيز باللَّفظ. ينظر: ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج ١، ص ١٠٠، وظاهر تسمية الحافظ كتابه في هذا الموضوع: (تغليق التعليق) يشير إلى اعتباره معنى: (تعليق الجدار) أكثر، والله أعلم؛ انظر هنا ص ١٣٦.

(٧٠) ابن حجر، **تغليق التعليق**، ج ٢، ص ٧؛ محمد ضياء الأعظمي، **معجم مصطلحات الحديث**، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٩٩٩ م، ص ٤٣٥.

وللتَّعليق صورٌ:

- منها: أن يُحذف جميع الإسناد فيقول المصنِّف مباشرةً: قال رسول الله ﷺ .

- ومنها: أن يحذف جميع الإسناد إلا الصَّحابي أو التَّابعي.

- ومنها: أن يحذف المصنِّف شيخه الذي حدَّثه، ويضيف الحديث إلى مَن فوقه.

كما أنَّ للتَّعليق فوائدَ عِدَّةً ذكرها العلماء، تُنظر في محالِّها في كتب المصطلح، لكن ما يهمُّنا هنا: بيان أنَّ التَّعليق إنَّما لجأ إليه المحدِّثون لأمورٍ، أهمُّها:

- الاختصار بحذف الإسناد كلِّه أو بعضه.

- إرادة ذكر حديثٍ ما؛ لتقوية الاستدلال على موضع الباب، إلا أنَّ الحديث ليس على شرط المصنِّف.

- بيان أمرٍ حاصلٍ في الحديث، في السَّند أو في المتن.

حكم المُعلَّق:

والأصل في حكم المُعلَّق أنَّه من قسم المردود؛ وذلك لفقده شرطين من شروط القبول:

١- اتِّصال السَّند، وذلك بحذف راوٍ أو أكثر من إسناده.

٢- الجهل بعدالة الرُّواة، لعدم علمنا بحال الرَّاوي المحذوف.

وقد يُحكم بصحَّته إن عُرف بمجيئه من وجهٍ آخرَ متِّصلاً مُسمَّى المحذوف، وكان المُسمَّى ثقةً.

إذن! **فالحديث المُعلَّق حكمه العامُّ أنَّه مردودٌ، ولكن إن وُجِد المُعلَّق في كتابٍ التُزِمَتْ فيه الصِّحَّة كـ: (الصحيحين) مثلاً، فإنَّ المُعلَّقاتِ فيهما لها أحكامٌ خاصَّةٌ**، وهي [٧١]:

- أنَّ **ما كان منها بصيغة الجزم** كـ: قال، ورَوى، وذَكر فلان: **فهو حكمٌ بصحَّته عن المضاف إليه**، أي فيه حكم بصحة السند المحذوف من المُعَلِّق – البخاري مثلاً – إلى المُعَلَّق عنه – المذكور بعد قال –.

بيانه: أنَّ البخاريَّ عندما يقول: «وقال مجاهد»، لا يقوله إلا وقد صحَّ السند عنده منه إلى مجاهد؛ أمَّا مِن مجاهد إلى من فوقه: فموكولٌ إلى النَّاظر الباحث.

فيُفهم من ذلك: أنَّه لا يُحكم بصحَّة الحديث مطلقاً، بل يُتَوَقَّفُ على النظر فيمن أبرز من رجاله، **وعليه:** فما شاع على الألسنة من أن مُعلَّقاتِ كتب الصحيح المجزوم بها صحيحةٌ: غيرُ صحيحٍ [٧٢].

- **وما لم يكن منها بصيغة الجزم** كـ: ورُوي، وذُكر، وحُكي عن فلان كذا: **فليس فيه حكمٌ بصحَّته عن المضاف إليه، ولا فيه حكمٌ بضعفه عن المضاف إليه أيضاً.**

فيبقى الأمر في دائرة الاحتمال، وعلى احتمال ضعفه فليس بواهٍ أي: ضعيفٍ جدَّاً؛ لإدخاله في الكتاب الموسوم بـ (الصحيح).

هذا هو حكم المُعلَّقات في (الصحيحين) من حيث الجملة، وأمَّا من حيث التفصيل: فتنظر كتب أصول الحديث عامَّةً، وشروح (الصحيحين) خاصَّةً.

---

(٧١) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ١٧–١٩؛ السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٢، ص ٤٣٠–٤٤٩، بتصرُّف، وغيرهما.
(٧٢) يُنظر: ابن حجر، **فتح الباري**، كتاب الزكاة، باب العَرْض في الزكاة، ج ٣، ص ٣١٢.

قال ابن الصَّلاح: «إذا تقرَّر حكم التَّعاليق المذكورة، فقول البخاريِّ: «ما أدخلتُ في كتابي إلَّا ما صحَّ»: محمولٌ على مقاصد الكتاب وموضوعِه ومتون الأبواب المُسنَدة، دون التَّراجم ونحوها -أي: المُعلَّقات-» [٧٣].

المُعلَّقات في (صحيح البخاري):

والمُعلَّقات في (صحيح البخاري) كثيرةٌ جدَّاً، وقد أورد ما أورده منها في تراجم الأبواب والمتابعات، دون الأصول. وقد بلغ عدد ما فيه من المُعلَّقات: (١٣٤١) حديثاً.

وأكثر هذه المُعلَّقات: موصولةٌ مخرَّجةٌ في مواضع أخرى من (صحيحه)، ما عدا (١٦٠) حديثاً [٧٤].

- **فما يوجد موصولاً في موضعٍ آخرَ من (صحيحه):**

إنَّما يورده مُعلَّقاً للاختصار، حيث يضيق مَخْرَج الحديث، إذ من قاعدته: أنَّه لا يُكرِّر الحديث إلا لفائدةٍ، فمتى ضاق المخرج، واشتمل المتن على أحكامٍ وهو محتاجٌ إلى تكريره، فإنَّه يتصرَّف في الإسناد باختصاره، خشية التطويل [٧٥].

والمعوَّل عليه في هذا القسم: هو ما ذكره من المتَّصِل المُسنَد، وهو صحيحٌ لا إشكال فيه؛ لذا لم يكن هذا القسم بمحلٍّ للنَّظر.

---

(٧٣) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، ص ٢٦؛ السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٢، ص ٤٥٠، بتصرُّف.
وقد تقدَّم قول البخاري ذلك، انظر ص ٨٠، ١٠٢، وأمَّا قول ابن الصلاح هذا فمبنيٌّ على ما يُشعر به تسمية البخاريِّ لكتابه ألا وهو: (الجامع المسنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، فقوله: (المسنَد): دليلٌ على أنَّه التزم الصحة فيما أسنده. وعلى هذا أيضاً: يُحمل قول مَن جزم بصحَّة ما في البخاري، كما تقدَّم ص ٩٢.

(٧٤) هكذا ذكر الحافظ ابن حجر في شرحه: **فتح الباري** ج ١٣، ص ٥٤٣، وفي مقدِّمته: **هُدَى الساري**، ص ٤٦٩، ولكنَّه في موضع آخر من المقدِّمة ص ٤٧٧: ذكر بأنَّ عددها (١٥٩)، وقد اعتمد الحافظ السَّخاوي هذا الرَّقم في: **فتح المغيث**، ج ١، ص ٥٢، ولم يُشر إلى الرَّقم الثَّاني. فليحرَّر الصَّواب.

(٧٥) انظر في التعليق هنا ص ١١٥.

- **وما لا يوجد فيه إلا مُعلَّقاً:**

وقد ذكرنا أنَّه (١٦٠) حديثاً، وهو نوعان: منه ما يَلْتَحِق بشرطه، ومنه ما لا يلتحق بشرطه.

* **أمَّا ما يَلْتَحِقُ بشرطه** [٧٦]: فالسُّؤال الذي يطرح نفسه: أنَّه ما دام على شرطه، فلماذا ذكره مُعلَّقاً ولم يذكره مُسنَداً؟ فجوابه: أنَّه ذكره مُعلَّقاً:

- إمَّا لكونه أخرج ما يقوم مقامه: فاستغنى عن إيراده كامل السِّياق، ولم يهمله بل نبَّه عليه، فأورده مُعلَّقاً للاختصار.

- وإمَّا لكونه لم يحصل عنده مسموعاً.

- أو سمعه وشكَّ في سماعه له من شيخه.

- أو سمعه من شيخه مذاكرةً [٧٧]، فما رأى أن يسوقه مساق الأصل.

وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه.

---

(٧٦) قال ابن كثير: «قولنا: ما يلتحق بشرطه، ولم نقل: إنَّه على شرطه؛ لأنَّه وإن صحَّ فليس من نمط الصَّحيح المسنَد فيه، لأنَّه قد وسم كتابه بـ (الجامع المسند الصحيح)». ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ٢، ١٣٧٠ هـ، ص ٣٤.

(٧٧) والمقصود بالمذاكرة: مجالس المُسَامَرة العلميَّة، فما كان العلماء يضيِّعون أوقاتهم سُدى، بل كانوا إذا اجتمعوا تذاكروا العلم فيما بينهم، وتطارحوا الفوائد، فيطرق أحدهم باباً من العلم لا يكون الآخر مستعدًّاً تماماً، فيروي حديثاً أو خبراً يظنُّ من نفسه الضَّبط له، وقد يكون ليس كذلك. ولمَّا كان العلماء يعرفون هذا من أنفسهم، فكانوا ينبِّهون إلى ما يتحمَّلونه بهذا الوجه، فيكونون أمناء أدَّوا ما تحمَّلوه، على الوجه الذي تحمَّلوه؛ من تعليق العلَّامة محمَّد عوَّامة على (التدريب)، ج ٢، ص ٤٣٣؛ ويُنظر: الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج ٢، ص ٣٦.

* **وأمَّا ما لا يَلْتَحِقْ بشرطه:** – والحال أنَّه محتاجٌ أن يَذكر هذا الحديث لما فيه من الفائدة – ، فهذا أسباب تعليقه له ظاهرةٌ [٧٨]، أهمُّها:

١– أنَّه أتى به مُعلَّقاً لعلَّةٍ في الحديث.

٢– أو لاضطرابٍ في الإسناد.

٣– أو لتردُّدٍ في سماعٍ من راوٍ آخر.

٤– أو لضعف الإسناد منه إلى بعض من يعلِّق عنهم.

٥– أو لِلِينٍ في الرَّاوي.

٦– أو لاختلافٍ في الاحتجاج فيه [٧٩].

والسَّببان الأخيران، وهما: تعليق البخاريِّ الحديثَ لِلِينٍ في الرَّاوي، أو لاختلافٍ في الاحتجاج فيه: هما محل الشَّاهد هنا.

---

(٧٨) ذكر هذه الأسباب الأستاذ سعيد عبد الرَّحمن القزقي في دراسته لكتاب: **تغليق التعليق**، ج ١، ص ٣٠٢–٣٠٥، وأورد أمثلةً عليها جميعها من: **صحيح البخاري**، وللفائدة سأشير إلى مواضعها من: **فتح الباري**: ج ٣ ص ١٦٤، ج ٣ ص ٣٣١، ج ١ ص ٤٢٥، ج ٥ ص ٣٧٥، ج ٤ ص ١٥٨، ج ٣ ص ٨٤.

(٧٩) وقد ذكَّرني أستاذي الدكتور محمد كامل قره بللي حفظه الله: بأنَّه من الممكن أن يكون صنيع البخاري بتعليقه الأحاديث التي لم يصلها في مكانٍ آخر– يحتمل أن يكون صنيعه ذلك: من باب تجويزه العمل بالحديث الضعيف، وتقديمه على أقوال الرجال، على مذهب شيخه الإمام أحمد، بل هو مذهب جمهور الأمَّة، أقول: وينظر لزاماً: رسالة شيخي العلَّامة محمَّد عوَّامة أدام الله بقاءه مع العافية: **حكم العمل بالحديث الضعيف بين النظريَّة والتطبيق والدعوى**، ضمن سلسلة أبحاث حديثيَّة هادفة لتصحيح المسار العلمي، الرسالة الأولى، دار اليسر، المدينة المنوَّرة، ودار المنهاج، جدة، ط ١، ٢٠١٨ م، فيُنظر: ص ٤٠، ٨٤، ٢١٥، رأي وتطبيق الإمام البخاري خصوصاً، وتُنظر الرسالة كلُّها عموماً؛ فإنها مفيدةٌ جدَّاً في بابها، من حيث تفنيدُ الأقوال وتصحيح الآراء، فجزى الله شيخنا كلَّ خير.

إذن! فالإمام البخاريُّ إذا لاحظ أنَّ الرَّاوي مُتكلَّمٌ فيه، فرُبَّما علَّق حديثه، وما يُعلِّقه من حديثه إنَّما يُورده في مقام الاستشهاد وتكثير الطُّرق، ومِن ثَمَّ فعلى فَرَض أنَّ ما قيل في هؤلاء الرواة كان قادحاً: فلا يؤثِّر إخراجه لحديثهم في (الصحيح)؛ لأنَّه قد أخرج حديثهم بطريقةٍ مختلفةٍ، ليست على شرطه المستنبَط من تسمية كتابه بـ "المسنَد"، ما يُفهِم أنَّه سيورد الأحاديث المسنَدة: المتَّصلة المرفوعة.

فأصل الكتاب: هو الأحاديث المسنَدة، ولكن في رواية المُتكلَّم فيه فائدةٌ متعلِّقة يرغب بإيرادها، إلا أنَّ الراوي مُتكلَّمٌ فيه، فلجأ إلى التعليق، قاصداً بفعله ذلك أمرين اثنين، حيث حصل له ما أراد من تقديم الفائدة لنا، وفي الوقت نفسه لم يُخِلَّ بشرطه في (الصحيح)، وهذا منهجٌ دقيقٌ لِمَن تأمَّله!

هذا ويتصوَّر الباحث أنَّ الحديث المعلَّق عند الإمام البخاري بمفهومنا الحالي: كالتعليق في الهامش (الحاشية) ، وأصل الكتاب هو ما يُذكر فوق الحاشية، وهذا يؤكِّد ما تقدَّم ذكره عن ابن الصلاح [٨٠]، من أنَّ أصل الكتاب وموضوعَه: هو الأحاديث المُسنَدة.

وأختم بكلامٍ متينٍ في هذا الباب للحافظ ابن حجر، هو بمثابة التلخيص لما تقدَّم، قال رَحِمَهُ اللَّهُ : «الجواب عمَّا يتعلَّق بالمُعَلَّق سهلٌ؛ لأنَّ موضوع الكتابين – البخاري ومسلم – إنَّما هو للمُسْنَدَات، والمُعَلَّق ليس بمُسْنَدٍ، ولهذا لم يتعرَّض الدارقطنيُّ فيما تتبَّعه على الصحيحين إلى الأحاديث المُعَلَّقة التي لم توصل في موضعٍ آخر؛ لعلمه بأنَّها ليست من موضوع الكتاب، وإنَّما ذُكرت استئناساً واستشهاداً» [٨١].

---

(٨٠) انظر ص ١٢٩.

(٨١) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٤٦.

وقال في موضعٍ آخر: «جميع ما يورد فيه - أي البخاري في (صحيحه) - إمَّا أن يكون ممَّا تَرْجَم به أو ممَّا تَرْجَم لـه، فالمقصود في هذا التأليف بالذَّات: هو الأحاديث الصحيحة، وهي التي تَرْجَم لها، والمذكور بالعَرَض والتَّبَعِ: الآثار الموقوفة والآثار المُعَلَّقة، نعم والآيات المكرَّمة، فجميع ذلك مُتَرْجَمٌ به، إلا أنَّه إذا اعْتُبِرَتْ بعضها مع بعض، واعْتُبِرَتْ أيضاً بالنَّسبة إلى الحديث: يكون بعضها مع بعض منها مُفَسِّرٌ ومُفَسَّرٌ، ويكون بعضها كالمُتَرْجَم لـه باعتبارٍ، ولكنَّ المقصود بالذات: هو الأصل – أي: الأحاديث المسنَدة–» [٨٢].

- **وأمَّا أمثلة من خرَّج البخاريُّ حديثَه مُعلَّقاً:**

فقد سرد الحافظ ابن حجر أسماء هؤلاء الرُّواة المُتكلَّم فيهم مِمَّن علَّق البخاريُّ حديثهم في (صحيحه)، اقتصر فيه على ذِكْرِ ما قيل فيهم باختصارٍ، وذلك في عنوانٍ مستقلٍّ عقب الفصل التَّاسع [٨٣]، وقد بلغ عددهم بحسب عدِّ الباحث (٧٥) راوياً.

وأشهر هؤلاء الرُّواة:

١- **حمَّاد بن سلمة بن دينار البصريُّ:** أحد الأئمَّة الأعلام، من أَثْبَتِ النَّاس في ثابتٍ البُنَاني، ثقةٌ صَدُوقٌ يَغْلَطُ، تغيَّر حفظه بأَخَرَةٍ [٨٤].

---

(٨٢) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٤٦.

(٨٣) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٥٦-٤٥٩.

(٨٤) الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ١٧٦، **الكاشف**، ج ١، ص ٣٤٧؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٣، ص ١١، **تقريب التهذيب**، ص ١٧٨.

قال الحافظ: «استشهد به البخاريُّ تعليقاً، ولم يُخرِج له احتجاجاً ولا مقروناً ولا متابعةً إلا في موضعٍ واحدٍ بطريقةٍ خاصَّةٍ» [٨٥].

يقول الباحث: وعدد أحاديثه المعلَّقة – ما عدا الموضع المشار إليه –: (١٧) حديثاً تقريباً [٨٦].

٢- **أبو داود سليمان بن داود الطَّيالسيُّ:** صاحب المسند، ثقةٌ حافظٌ مشهورٌ، أخطأ في أحاديث [٨٧]، علَّق له أحاديث قليلة، يقول الباحث: وعددها (١١) حديثاً تقريباً [٨٨].

٣- **أبو صالح عبد الله بن صالح المِصْريُّ:** كَاتِبُ الإمام الليث بن سعد، صدوقٌ، كثير الغلط، ثَبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غَفْلَةٌ، حسَّنوا أحاديثه [٨٩].

يقول الباحث: وعدد أحاديثه التي علَّقها عنه البخاري (٩) أحاديث [٩٠].

---

(٨٥) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٩٩، ٤٥٧، والموضع الذي أشار إليه الحافظ هو في: البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الرقاق، باب ما يُتَّقى من فتنة المال، ح (٦٤٤٠)، ج ٨ ، ص ٩٣، وانظر في هذا البحث: ص ١٦٥-١٦٧.

(٨٦) تُنظر الأحاديث: (١٤٢، ٦٦٣، ٧٣٩، ١٠٤٨، ١٧٢٢، ٢٣٦٣، ٢٧٣٠، ٢٨٩٣، ٢٨٤٥، ٢٨٧٢، ٣٣٠٨، ٣٨٠٥، ٤١٩٢، ٤٢٥٦، ٤٣٢٠، ٥٠٦١، ٥٤٧١)، وحديثان مختلفٌ في تعيين حمَّادٍ فيهما، ورجَّح الحافظ كونه غير ابن سلمة، وهذان الحديثان هما: (١٧٦٩، ٣٦٩٥).

(٨٧) الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ٢٤١، **الكاشف**، ج ١، ص ٤٥٨؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٤، ص ١٨٢، **تقريب التهذيب**، ص ٢٥٠.

(٨٨) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٥٧، وتُنظر الأحاديث: (٦٢٥، ٦٦٤، ١٤٩٥، ٣٦٠٤، ٣٨١٤، ٤١٥٣، ٤١٥٥، ٤٣٤٤، ٤٤١٦، ٦٥٠٧، ٧١٧٢).

(٨٩) الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ٢٩٧، **الكاشف**، ج ١، ص ٥٦٢؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٣٠٨.

(٩٠) تُنظر الأحاديث: (٤، ٧٩٨، ٨٢٨، ١٤٧٥، ٣٦٩٧، ٤٧٩٨، ٥٣١٠، ٧١٧٠، ٧٢٨٤)، هذا وقول الحافظ في: **هُدَى الساري**، ص ٤٥٧: «عبد الله بن صالح، أبو صالح، كاتب الليث، أكثر من التعليق عنه» فيه نظر، والصحيح ما قاله قبلُ ص ٤١٤: «والأحاديث التي رواها البخاري عنه في (الصحيح) بصيغة "حدَّثنا"، أو "قال لي" أو "قال" المجرَّدة: قليلةٌ»، أقول: ولعلَّ قصد الحافظ أنَّ البخاري أكثر من التعليق عن الليث من رواية أبي صالح عنه، كما أشار إليه قبل ص٤١٥ بقوله: «وأمَّا التعليق عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عنه: فكثيرٌ جدًّا»، والله أعلم.

٤- **محمَّد بن إسحاق بن يسار المدنيُّ:** إمام المغازي والسِّيَر، صدوقٌ، مدلِّسٌ، مختَلَفٌ في الاحتجاج به، ولا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، والجمهور على قبوله في السِّيَر، وقد استُفْسِر مَن أطلق عليه الجرح، فَبَانَ أنَّ سببه غير قادحٍ... [٩١].

قال الحافظ: «له في البخاريِّ مواضعُ عديدةٌ معلَّقةٌ عنه، وموضعٌ واحدٌ قال فيه: قال إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن ابن إسحاق، فذكر حديثاً» [٩٢]. يقول الباحث: وعدد ما علَّق له: (٢٦) حديثاً تقريباً [٩٣].

٥- **أبو الزُّبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكيُّ:** أحد التَّابعين، مشهورٌ، مدلِّس، وثَّقه الجمهور، وضعَّفه بعضهم لكثرة التَّدليس وغيره [٩٤].

قال الحافظ: لم يَرو له البخاريُّ سوى حديثٍ واحدٍ في البيوع قرنه بعطاء عن جابر، وعلَّق له عدَّة أحاديث [٩٥]. يقول الباحث: عدد مُعلَّقاته في البخاري عدا حديثين مقروناً فيهما بغيره: (٧) أحاديث [٩٦].

---

(٩١) الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ٤٤٣، **الكاشف**، ج ٢، ص ١٥٦؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٩، ص ٣٨-٤٦، **تقريب التهذيب**، ص ٤٦٧.

(٩٢) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٥٨، والموضع الذي أشار إليه: هو حديث (١٧٧٤)، وهو معلَّق أيضاً كما يظهر من سنده، لكن عن غير ابن إسحاق.

(٩٣) تُنظر الأحاديث: (٦٦٣، ١٤٦٨، ١٨٣٨، قبل ٢١٩٢، ٢٣٨٣، ٢٥٢٥، ٢٧٠٩، ٢٧١٨، قبل ٢٩٩٠، ٣١٤٠، ٣٨٥٦، قبل ٣٩٤٩، قبل ٤٠٢٨، قبل ٤٠٨٦، ٤١٢٧، قبل ٤١٣٨، ٤٢٥٩، قبل ٤٣٥٨، قبل ٤٣٦٦، ٤٩٣٠، قبل ٥٥٢٨، ٥٩٣٤، ٥٩٩٢، ٦٧٩٥، ٦٧٩٨، ٧١٢٦).

(٩٤) الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ٤٧٢، **الكاشف**، ج ٢، ص ٢١٦؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٩، ص ٤٤٠، **تقريب التهذيب**، ص ٥٠٦.

(٩٥) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٤٢، والموضع الذي أشار إليه الحافظ: هو ح (٢١٨٩)، وهناك موضعٌ آخر، في المغازي ح (٤٣٦٢)، قرنه فيه بعمرو عن جابر، وهي طريقةٌ يسلكها البخاري في الرواية عمَّن تُكُلِّم فيه، ستأتي.

(٩٦) تُنظر الأحاديث: (٧٠٥، ١٣٢٠، قبل ١٣٥٦، قبل ١٧٣٢، ٢٧١٨، ٤١٣٦، ٧٤٤٢)، وهناك حديثٌ علَّقه عن غيره لأجل أبي الزبير هو حديث: (٤١٣٠)، يُنظر: ابن حجر، **تغليق التعليق**، ج ٤، ص ١١٨.

هذا وقد بحث العلماء في المُعلَّقات التي في (صحيح البخاري) وبحثوا عن أسانيدها الموصولة، فكان فارس هذا الميدان: الحافظ ابن حجر العسقلاني، حيث قام بدراسة تلك المُعلَّقات جملةً وتفصيلاً، فبلغ عدد تلك الدِّراسات خمسة، وهي:

١- (تغليق التعليق) [٩٧]: كتابٌ جليلٌ بالأسانيد، وَصَل فيه جميع التَّعاليق والمتابعات والموقوفات.

٢- (التشويق إلى وصل المهمِّ من التعليق): اختصر فيه (التغليق) بحذف أسانيده.

٣- (التوفيق): كتاب لطيف وصل فيه المُعلَّقات التي لم يصلها البخاريُّ في مكان آخر في (صحيحه).

٤- (هُدَى الساري): في فصلٍ [٩٨] يصلح كالعنوان لـ (تغليق التعليق)، وصل فيه المُعلَّقات بإيجازٍ.

٥- (فتح الباري): ففي أثناء الشَّرح أعاد الحافظ الإشارة إلى مَن وصل هذه المُعلَّقات.

فهذه خمسة أعمالٍ وخدماتٍ من الحافظ ابن حجر لهذا الجانب من جوانب (صحيح البخاري)، فرحمه الله وجزاه خيراً عن خدماته الجليلة لهذا الدِّيوان العظيم من دواوين السُّنَّة، والذي هو أعظم غُصَّة في حلوق الضُلَّال أعداء السنَّة النبويَّة.

---

(٩٧) التغليق: من إغلاق الباب وإرتاجه، والتعليق: من قولهم جدار معلَّق، أي: لم يُتمَّم بناؤه، ولم يتصل بالأرض، فجاء الحافظ رحمه الله وأتمَّ هذا البناء وأغلق ما فيه من فَتَحات وثغرات.

(٩٨) ابن حجر، **هُدَى الساري**، الفصل الرابع، ص ١٧-٧٢.

4.2.3. إخراج حديث الرَّاوي مقروناً بغيره

قد يُخرج البخاريُّ لراوٍ طعن فيه بعض النُّقَّاد [٩٩]، لكن لا يُخرج له استقلالاً وإنَّما يقرُنه مع آخر ممَّن هو ثقةٌ غيرُ مُتكلَّمٍ فيه، ويكون الثِّقة هو الأصل، وعليه الاعتماد.

ومثل هذا الرَّاوي يقولون في ترجمته: أخرج له البخاريُّ مقروناً بغيره.

فما هو المقرون؟

المقرون لغةً: من قَرَنَ بمعنى: جَمَعَ. تقول: قرنتُ البعيرين أقرنهما قَرْناً: جمعتُهما في حبلٍ واحدٍ، ومنه: القِران: الجمع بين الحجِّ والعمرة [١٠٠].

واصطلاحاً: لم يعرِّفوه تعريفاً خاصَّاً، وإن كان لا يَبعُد عن المعنى اللغوي، كما يظهر ذلك واضحاً من خلال الأمثلة التطبيقيَّة التي ذكروها، ويمكن أن نعرِّفه كالتالي فنقول: القَرْن عند المحدِّثين هو: «الجمع بين راوٍ وراوٍ آخر أو أكثر في روايتهم حديثاً عن شيخٍ في أيِّ طبقةٍ من طبقات الرواة».

وهذه الطَّريقة تشبه كثيراً طريقة المتابعات، إلا أنَّ هناك فرقان بينهما:

١- فرقٌ صوريٌّ: وهو أنَّ التَّخريج في المتابعات إنَّما يكون بإسنادٍ مستقلٍّ، ويكون المعوَّل عليه الحديث المذكور في الأصول الذي هو من طريق الثِّقات، بينما الذي يخرِّج له مقروناً مع ثقةٍ غيره إنَّما يذكره في إسنادٍ واحدٍ، والمعوَّل عليه هو حديث الثِّقة.

---

(٩٩) هذا هو الغالب، وإلا فلا يُشترط أن يكون كذلك كلُّ من روى له مقروناً بغيره، فقد يقرن ثقةً بثقةٍ آخر لِغَرَضٍ ما.

(١٠٠) ابن منظور، **لسان العرب**، ج ١٣، ص ٣٣٦؛ الزَّبيدي، **تاج العروس**، ج ٣٥، ص ٥٤١.

٢- فرقٌ جوهريٌّ: وهو أنَّ المتابعات لا يشترط أن تكون الموافقة فيها عن شيخ الراوي نفسه، بل قد تكون عمَّن فوقه كما قدَّمنا.

وعليه: فالمقرون أخصُّ من المتابعات، ويَصدُق عليه من هذه الناحية: وصف المتابعة التامَّة، فأشبهها من حيث الغرض المستفاد منها وهو: التقوية.

صور المقرون: والتَّخريج للراوي مقروناً بغيره ثقةٍ، له صورتان:

الأولى: كقوله: حدَّثني فلانٌ وفلانٌ، ويكون أحدهما مُتكلَّماً فيه، والآخر ثقةً.

والثَّانية: استعمال التَّحويل، وهو قطع الإسناد عند راوٍ، والبدء بإسنادٍ جديدٍ، يُرمَز له بحرف (ح)، يلتقي كلا الإسنادين عند راوٍ مشتركٍ [١٠١]، [وهنا] يكون أحد الإسنادين فيه راوٍ مُتكلَّمٌ فيه، والإسناد الآخر فيه الرَّاوي الثقة [١٠٢].

والقَرْن في الصورة الأولى ظاهرٌ، وفي الثانية وإن كان بعضهم يقول هي متابعةٌ، إلا أنِّي رأيت الحافظَ يُطلق عليها مقروناً - كما في المثال الآتي عبَّاد بن يعقوب وغيره -، ومهما يكن فالأمر سهلٌ، فسواء قلنا متابعةً أو مقروناً، فالمقصود التَّقوية، وقد حصلت بغضِّ النظر عن التَّسمية.

يقول الحافظ ابن حجر: «ويؤخذ من صنيعه - أي الإمام البخاري - أيضاً: أنَّه وإن اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والإتقان: أنَّه إن كان في الراوي قصورٌ عن ذلك ووافقه على رواية ذلك

---

(١٠١) السخاوي، **فتح المغيث**، ج ٣، ص ١١١؛ السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٤، ص ٤٠١.

(١٠٢) طبعاً هذا الحال ليس بشرطٍ في كلِّ تحويلٍ، وإنَّما هو خاصٌّ في بحثنا هنا، ولذلك وضعت [هنا] بين قوسين.

ذلك الخبر مَن هو مثله: انجبر ذلك القصور بذلك، وصحَّ الحديث على شرطه» [١٠٣].

وقد أفاد بقوله «مثله»: أنَّ المتابِع أو المقرون لا بُدَّ أن يكون مثلَه أو أقوى منه من باب أولى؛ حتى تحصل التقوية، أمَّا إن كان دونه فلا تحصل التقوية.

وقد صرَّح بذلك الحافظ نفسه في (النكت على كتاب ابن الصلاح) حيث قال: «لا يخلو المتابع: إمَّا أن يكون دونه، أو مثله أو فوقه؛ فإن كان دونه: فإنه لا يرقيه عن درجته... وإن كان مثله أو فوقه: فكلٌّ منهما يرقيه إلى درجة الصحة» [١٠٤].

هذا وقد لاحظ الباحث من خلال التَّتبُّع أمراً لفت نظري في استعمال الإمام البخاري لهذه الطَّريقة، هو أنَّه أكثرُ ما يستعمل هذه الطَّريقة، عندما يكون الرَّاوي متكلَّماً فيه من جهة بدعته.

أمثلة المقرون: قد تقدَّمت الإشارة من خلال بعض الأمثلة السَّابقة، إلى بعض الرُّواة المتكلَّم فيهم الذين خرَّج لهم الإمام البخاريُّ بطريقةٍ معيَّنةٍ، وفي الوقت نفسِه خرَّج لهم مقرونين بغيرهم أحياناً، وذلك مثل: **إسحاق بن محمد الفَرْوي، وأبو الزُّبير المكيُّ** [١٠٥].

لكن ومع ذلك فسآتي بمثالين جديدين، يشملان كلا الصورتين لرواية المقرون بغيره.

---

(١٠٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ج ٩، ص ٦٣٥، وقول الحافظ: «أنَّه وَإِنِ اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والإتقان» إنَّما هو من استقرائه لصنيع الإمام البخاري، وإلا فلم يشترط البخاري ذلك، وقد تقدَّمت الإشارة إليه ص ١٠٢.

(١٠٤) ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج ١، ص ٤٢٠-٤٢١.

(١٠٥) انظر ص ١٢١، ١٣٥.

- **مثال ما أخرجه البخاريُّ للرَّاوي مقروناً بغيره – الصورة الأولى: حدثنا فلانٌ وفلان –:**

– **عطاء بن السَّائب الثَّقفي الكوفيُّ** (١٠٦): من مشاهير الرُّواة الثِّقات إلا أنَّه اختلط في آخر عمره فضعَّفُوه بسبب ذلك، قال الحافظ: «وتحصَّل لي من مجموع كلام الأئمَّة: أنَّ رواية شعبة، وسفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وزائدة، وأيوب، وحمَّاد بن زيدٍ – رواية هؤلاء – عنه: قبل الاختلاط، وأنَّ جميع مَن روى عنه غير هؤلاء: فحديثه ضعيفٌ؛ لأنَّه بعد اختلاطه...» (١٠٧).

وقد روى له البخاري حديثاً واحداً مِن طريق مَن سمع منه بعد الاختلاط، فقرنه بغيره، فقال:

حدَّثني عمرو بن محمدٍ، حدَّثنا هُشيمٌ، أخبرنا أبو بِشْرٍ **وعطاءُ بن السائب**، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ ، قال: «الكوثرُ: الخير الكثير الذي أعطاه الله إيَّاه».

قال أبو بِشر: قلتُ لسعيدٍ: إنَّ أناساً يزعمون أنَّه نهرٌ في الجنَّة؟ فقال سعيدٌ: النَّهر الذي في الجنَّة من الخير الذي أعطاه الله إيَّاه (١٠٨).

فنلاحظ كيف قرن البخاريُّ عطاء بن السائب بغيره، وهو أبو بِشْر جعفر بن أبي وحشيَّة اليَشْكُرِي، أحد الثِّقات، ومن أثبت النَّاس في سعيد بن جُبيرٍ (١٠٩).

---

(١٠٦) مثال عطاء هذا: ممَّن أخرج له البخاري مقروناً وضَعْفُه لا من جهة بدعته، وهو من مستثنى من الكثير الذي تقدَّمت الإشارة إليه، وقد أوردتُه لبيان ذلك.

(١٠٧) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٢٥، وأطال الحافظ ترجمته في: **تهذيب التهذيب**، ج ٧، ص ٢٠٣–٢٠٨؛ ويُنظر: الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ٣٧٥، **الكاشف**، ج ٢، ص ٢٢.

(١٠٨) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الرقاق، بابٌ في الحوض، ح (٦٥٧٨)، ج ٨، ص ١١٩.

(١٠٩) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٢، ص ٨٣.

وذلك لأنَّ الراوي عن عطاء بن السائب هنا هو: هُشيم بن بَشير، وهو ممَّن سمع منه بعد الاختلاط، فكانت روايته عنه هنا: ضعيفةٌ؛ ولذا لم يكتف البخاري بروايته عن عطاء، بل قرن روايته عن عطاء بروايته عن أبي بِشرٍ، فكان أبو بشرٍ هو الأصل وعليه الاعتماد؛ وبذلك زال الإشكال الحاصل، وحصل الأمن في رواية هُشيمٍ عن عطاء.

وعدا عن ذلك كلِّه: فالحديث موقوفٌ على ابن عباسٍ [١١٠].

- **ومثال ما أخرجه البخاريُّ للرَّاوي مقروناً بغيره – الصورة الثانية: باستعمال التحويل -:**

- **عبَّاد بن يعقوب الرَّوَاجِنِي الكوفيُّ**: رافضيٌّ مشهورٌ، بل كان داعيةً، إلا أنَّه كان صدوقاً، وقد وثَّقه أبو حاتم وغيره، وقال الحاكم: كان ابن خزيمة إذا حدَّث عنه يقول: حدَّثنا الثِّقة في روايته، المُتَّهم في رأيه: عبَّاد بن يعقوب [١١١].

وقد روى له البخاريُّ حديثاً واحداً مقروناً بغيره، فقال: حدَّثني سليمان، حدثنا شعبة، عن الوليد، (ح)، وحدَّثني **عبَّاد بن يعقوب الأسدي**، أخبرنا عبَّاد بن العوَّام، عن الشَّيباني، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشَّيباني، عن ابن مسعود ﷺ : أن رجلاً سأل النَّبيَّ ﷺ أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: «الصَّلاة لوقتها، وبرُّ الوالدين، ثمَّ الجهاد في سبيل الله» [١١٢].

---

(١١٠) انظر في هذا البحث ص ١٣٣: قول الحافظ فيما يخصَّ الآثار الموقوفة والآثار المعلَّقة.

(١١١) الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ٢٨٧ **الكاشف**، ج ١، ص ٥٣٣؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٥، ص ١٠٩، **تقريب التهذيب**، ص ٢٩١.

(١١٢) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب التوحيد، باب وسمَّى النَّبيُّ ﷺ الصَّلاة عملاً، ح (٧٥٣٤)، ج ٩، ص ١٥٦.

في هذا الحديث أمورٌ واعتباراتٌ يقوِّي بعضها بعضاً:

١- نلاحظ كيف أنَّ عباد بن يعقوب هو شيخ البخاريِّ في هذه الرواية، وعليه فالبخاريُّ عارفٌ بحال شيخه؛ لأنَّه رآه وخَبُر حاله، وكما قدَّمنا: بأنَّ الراوي أعرف بشيخه وبحديث شيخه من غيره [١١٣].

٢- ومع ذلك فلم يكن غافلاً عمَّا قيل فيه؛ لذا أخرج حديثه مقروناً بغيره، وهو سليمان بن حرب، الثِّقة الإمام الحافظ [١١٤]، فكان سليمان هو المعتمد وعليه المعوَّل؛ مع ملاحظة أنَّه نازلٌ في طريق عبَّاد عن الطريق الآخر، ممَّا يؤكِّد أنَّه لم يكن غافلاً عن حال شيخه.

٣- لم يُخرج له إلا هذا الحديث الواحد.

٤- عدا عن ذلك كلِّه: فللحديث متابعاتٌ قاصرةٌ أوردها البخاري في (صحيحه) [١١٥].

فكانت هذه الاعتبارات والأمور نوراً على نورٍ.

هذا وكون الإمام البخاريِّ لم يخرج سواء لعبَّاد بن يعقوب أو لعطاء بن السائب إلا حديثاً واحداً: أمرٌ يجب ملاحظته واعتباره، وقد عرفنا كيف أخرج لهما، فماذا بقي للمتمسِّك ليتمسَّك به؟!

وهكذا نرى كيف أنَّ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لم يُغفل شاردةً ولا واردةً فيما هو متعلِّقٌ بالرواة، وكيف ينظر إلى الراوي المُتكلَّم فيه، فيخرج أحاديثه بطرقٍ سليمةٍ آمنةٍ لا غبار عليها، ترفع الإشكال الحاصل في الراوي، متَّبعاً في ذلك كلَّه منهجاً دقيقاً قلَّما يُرى نظيره.

---

(١١٣) انظر ص ١٠٥.

(١١٤) الذهبي، **الكاشف**، ج ١، ص ٤٥٨؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٤، ص ١٧٨.

(١١٥) تنظر الأحاديث: (٥٢٧، ٢٧٨٢، ٥٩٧٠).

عدد الرواة المقرونين في (صحيح البخاري):

وقبل إنهاء الكلام عن طريقة إخراج البخاري حديث الراوي مقروناً بغيره، أودُّ الإشارة إلى أنَّ عدد الرواة الذين أخرج لهم البخاري مقرونين بغيرهم بنصِّ العلماء هو: (واحدٌ وثلاثون) راوياً، وذلك بحسب دراسةٍ لأحد الباحثين، فَهَرَس في آخرها لأسمائهم [١١٦].

وبهذا أخلص إلى الطريقة الأخيرة في إخراجه لحديث الراوي المتكلَّم فيه، ألا وهي: طريقة الانتقاء، الطريقة الأدقُّ والأشمل، ولدقَّتها وكثرة صورها والكلام فيها، رأيتُ إفرادها في فصلٍ جديدٍ.

---

(١١٦) طوالبة، محمَّد عبد الرحمن طوالبة، **مَن أخرج لهم البخاري مقرونين**، بحثٌ مقدَّمٌ لمجلَّة المنارة، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٠١ م، ص ٣٩٢، وقد عني فيه الباحث بجمع الرواة الذين أخرج لهم البخاري مقرونين بغيرهم، سواء مطلقاً أو في أحاديث مخصوصة، مع تتبُّع رواياتهم، وذكر أسباب إخراج البخاري لهم كذلك، وتحديد طبقاتهم ومراتبهم، والإشارة إلى شأن الرواة الذين قُرنوا بهم، وهو بحثٌ جيِّدٌ مفيدٌ وفريدٌ في بابه.
كما أنَّ للباحث نفسه أيضاً بحثٌ آخر متعلِّق بهذا الموضوع: **شبه المقرون من الرُّواة في صحيح الإمام البخاري**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتة للبحوث والدِّراسات، المجلد ١٧، العدد ٣، ٢٠٠٢ م.

4. منهج الانتقاء عند الإمام البخاري

1.4. منهج الانتقاء (عرض)

قال ابن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: «اكتب أحسن ما تسمع، واحفظ أحسن ما تكتب، وذاكر بأحسن ما تحفظ» [1]. إنَّ منهج الانتقاء هذا: هو أدب حياة، وهو منهج تحديثٍ وتصنيفٍ.

يطلق المحدِّثون اسم (الانتقاء) و (الانتخاب) على عمليَّة اختيار المحدِّث للأحاديث، بناءً على أساسٍ معيَّنٍ، للتحديث أو التصنيف.

إنَّ منهج الانتقاء عند المحدِّثين مهمٌّ جدَّاً في عملية النقد الحديثيِّ، وهو ليس أمراً عرضيَّاً أو ثانويَّاً، بل هو من صُلْبِ عمل المُحدِّث، لكن هل له من ضابطٍ أو قاعدةٍ أو معيارٍ لتفاصيل الانتقاء يا تُرى؟! لربَّما يكون ذلك كلُّه مفقوداً عند النظرة الأولى، وسبب ذلك كون الانتقاء من صُلْب الصِّناعة الحديثيَّة، بحيث يجعل المحدِّث الناقد يجتاز القواعد، أو يجعلها سجيَّةً له.

وبيان ذلك وإيضاحه: أنَّ هناك أحوالاً في الرُّواة يعلمها ويتنبَّه إليها من يمارس هذا الشَّأن:

- فقد يكون الرَّاوي ثقةً عموماً، لكنَّه ضُعِّف بالنِّسبة لأمرٍ معيَّنٍ – وهو ما يُسمَّى بالتَّجريح النِّسْبي –، كأن يضعَّف في الرِّواية عن شيخٍ معيَّنٍ، أو يضعَّفَ فيما إذا روى في مكانٍ معيَّنٍ دون مكانٍ، أو يضعَّفَ فيما إذا روى من حفظه دون الرِّواية من كتابه... وهكذا.

- أو قد يكون الرَّاوي مُتكلَّماً فيه عموماً، لكنَّه أصاب في بعض الأحاديث.

---

(١) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ٢، ص ٤١٤؛ المِزِّي، **تهذيب الكمال**، ج ٢٤، ص ٣٨٧.

ويُصَدِّق ذلك كلَّه الواقعُ، فالحافظ قد يأتي يوماً وحفظه غير متقنٍ، وصاحب الحفظ الضَّعيف ربَّما يأتي وقد ضبط حفظه... .

وكما قالوا: (قد يصدق الكذوب)! وبمفهوم المخالفة: ليس كلُّ حديث الثِّقة صحيح، بل هناك الشاذُّ، والشذوذ إنَّما يكون من الثِّقات.

والنقَّاد كما كانوا يرون أنَّ الراوي الثِّقة ربما يخطئ أحياناً، فكذلك كانوا يدركون العكس أيضاً؛ وهو: أنَّ الراوي الضعيف في نفسه أو الضعيف في روايته عن شيخٍ بعينه قد يصيب في بعض مرويَّاته، اعتماداً منهم على قرائن كانوا يستعملونها فيتحقَّقون من خلالها من صحَّة تلك المرويَّات.

فمن تلك القرائن مثلاً: رواية رجلٍ من الحفَّاظ الكبار عن ذلك الراوي الضعيف، لا يروي عنه إلا مِن صحيح حديثه، وذلك كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في حقِّ موسى بن عبيدة الرَبَذي وقد ضعّفه، فقيل له: روى شعبة، عن موسى بن عُبيدة؟ قال: «نعم، لم يرو عنه شعبة حديثاً منكراً» [٢].

كما قال الإمام أحمد أيضاً – في روايةٍ عنه – في حقِّ عليِّ بن عاصمٍ الواسطي، وقد ضعَّفَه ولم يَعبأ بحديثه: «ما صحَّ من حديثه فلا بأس به» [٣].

وهذا يعني أنَّ الإمام أحمد كان يرى أنَّ مِثْل هؤلاء مع ضعفهم ربَّما يصيبون في بعض رواياتهم.

---

(٢) الفَسَوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨١ م، ج ٢، ص ١٦٩.

(٣) مُغْلَطاي، أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قَلِيج البكجري المصري، **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠١ م، ج ٩، ص ٣٥١.

ومن هنا فقد اعترض ابن عبد الهادي كما نقل عنه الزَّرْكَشي على بعض مَن يتعاطى علم الحديث فقال: «يَرون الرجلَ قد تُكلِّم فيه وقد ضُعِّف، فيجعلون ما قيل فيه من كلام الحُفَّاظ مُوجِباً لِتَرْك جميع ما رواه، ويُضعِّفون ما صحَّ من حديثه لطعنِ مَن طَعن فيه، كما يقول ابن حزم ذلك في إسرائيلَ وغيرِه مِن الثقات، وكذلك ابنُ القطان يتكلَّم في أحاديثَ كثيرةٍ قد أُخرجت في (الصحيح) لطَعنِ مَن طَعن في رواتها، وهذه طريقةٌ ضعيفةٌ، وسالكُها قاصِرٌ في معرفة الحديث وذَوقِه عن معرفة الأئمَّة وذَوقهم» [٤].

إذن هناك انتقاءٌ لأحاديث المتكلَّم فيهم عند الأئمَّة النقَّاد، كما تقدَّمت معنا حكاية الإمام مسلم وردُّه على من اعترض عليه في إخراجه حديث بعض المُتكلَّم فيهم [٥]، وذكرنا هناك أنَّ ذلك هو حال الإمام البخاري تماماً.

فماذا يفعل الإمام البخاريُّ في الانتقاء؟

الجواب: أنَّ الإمام البخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ ومن خلال صنعته الحديثيَّة وضلوعه في ذاك الشأن، يستطيع أن يروي للثقة غالب حديثه ويتجنَّب من رواياته ما أخطأ فيه، أو ينتقي من مرويَّات الضعيف ما يعلم أنَّه قد أصاب فيه وضبطه، وذلك كلُّه من خلال القرائن.

فهذا هو الانتقاء عند البخاري، وله صورٌ متعدِّدةٌ سنأتي عليها. **وقد وردت عن البخاريِّ نفسِه** رَحِمَهُ اللَّهُ **كلماتٌ أبانت عن منهجه الانتقائي هذا**، سواءٌ أكان فيما يتعلَّق بتجنِّبه ما أخطأ فيه الثقة، أو فيما يتعلَّق بانتقائه لما أصاب فيه الضعيف.

---

(٤) الزركشي، **النكت على مقدِّمة ابن الصلاح**، ج ١، ص ٢٨٠.

(٥) انظر ص ١٠٣-١٠٤.

فمن الأوَّل: قوله: «ما روى يحيى بن بُكير عن أهل الحجاز في التَّاريخ: فإنِّي أتَّقيه» [٦].

وبعدما نقل الحافظ عنه هذا الكلام، استدلَّ منه على قاعدة الانتقاء عند الإمام البخاري حيث قال: «فهذا يدلُّك على أنَّه ينتقي حديث شيوخه» [٧].

وقد تمسَّك الحافظ بقاعدة الانتقاء هذه أثناء الدفاع عن الإمام البخاريِّ، وراح يلجأ إليها لا سيَّما عندما يضيق به الجواب في المتابعات والشواهد ونحوها، فيُنظر مثلاً: جوابه عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، وسعيد بن أبي عروبة، وأبو صالح عبد الله بن صالح، ومحمد بن يوسف الفِرْيَابي... [٨].

ومن الثَّاني: ما نقله لنا الترمذيُّ عنه من عباراتٍ مفادها: أنَّ الراوي الضعيف إذا كان بحيث لا يُعرَف صحيح حديثه من سقيمه: فلا يروي عنه البخاري [٩].

ومن ذلك: أنَّه بعدما ضعَّف أحد الرُّواة، وصرَّح بأنَّه لا يروي عنه شيئاً، ولا يكتب حديثه أبداً قال: «وكلُّ رجلٍ لا أَعرِف صحيحَ حديثِه من سَقِيمه: لا أَروِي عنه، ولا أكتُب حديثَه» [١٠].

والعبارات وإن كانت عامَّةً في كلِّ رواية، إلا أنَّها يدخل فيها رواياته في (الصحيح)، وبذلك يكون البخاريُّ قد أبان لنا في مقالاته السابقة عن **قاعدته في روايته عن الراوي المتكلَّم فيه**، وهي: أنَّ المتكلَّم فيه إذا كان بحيث يَتمَكَّن البخاريُّ – بقرائن يستعملها – مِن تَمييز صَحيح حديثِه مِن سَقِيمه، فيُخرج حديثه.

---

(٦) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٥٢.
(٧) انظر التعليق السابق.
(٨) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٨٨، ٤٠٦، ٤١٥، ٤٢٢.
(٩) ينظر: التِّرمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة التِّرمذي، **العلل الكبير**، ترتيب: القاضي أبي طالب، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٩ هـ، ص ٣٥، و٣٨٩، و٣٩٢، و٣٩٤.
(١٠) الترمذي، **العلل الكبير**، ص ٣٩٤.

وبناءً على ما تقدَّم: فالطَّعن المسموع من أيِّ أحد، إنَّما هو ما يتَّجه للحديث ليُثْبتَ خطأ الرَّاوي فيه، ولا يكفي الطعن بمجرَّد كون الراوي متكلَّماً فيه.

ولكون الانتقاء صنعةً حديثيَّةً كما قدَّمنا، فوضع ضابطٍ له ليس بالأمر السهل، لكن يمكن ومن خلال الاستقراء استخراج بعض صوره، وليست هذه الصور نهائيةً، بل قابلةً للزيادة عليها أيضاً، بحسب سعة الاستقراء والتأمُّل.

- **صور الانتقاء**

١- الإخراج للراوي المُتَكلَّم فيه فيما حدَّث به عن شيخٍ دون آخر.

٢- = = = = = فيما حدَّث به في مكانٍ دون مكانٍ آخر.

٣- = = = = = فيما حدَّث به في مكانٍ عن شيخٍ دون مكانٍ آخر عن الشَّيخ نفسِه.

٤- = = = = = فيما حدَّث به عن أهل بلدٍ دون آخرين.

٥- = = = = = فيما حدَّث به من كتابه دون حفظه [١١].

٦- = = = = = حديثاً يرويه عنه بصيغةٍ خاصَّةٍ.

٧- = = = = = فيما لا تعلُّق له بالعقائد والأحكام.

٨- = = = = = حديثاً يدفع به عنه ما تُكلِّم فيه.

إلى غير ذلك من الصور، وما ذُكر إنَّما هو على سبيل المثال لا الحصر، وسأشرع في شرح كلَّ واحدة على حدةٍ، مع الإشارة إلى ما يدخل تحتها، بالإضافة إلى الأمثلة، مكتفياً بمثالٍ واحدٍ غالباً. وسأضيف للفائدة بعض الصور الأخرى تعداداً مع التمثيل، دون شرحٍ أو تحليل.

---

(١١) يُنظر أمثلة هذه والصور قبلها عموماً: ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٩٨٧ م، ج ٢، ص٧٣٢-٨٣٣؛ ويُنظر تطبيقها على صحيح البخاري خصوصاً: ابن حجر، **هُدَى الساري**، الفصل التاسع، ص ٣٨٤؛ كما يُنظر: أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال «الجامع الصحيح»**، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م، ص ١٣٥-١٤٢.

1.1.4. الإخراج للراوي المُتكلَّم فيه فيما حدَّث به عن شيخٍ دون آخر

هناك طائفةٌ من الرواة هم ثقاتٌ، أثباتٌ في الرواية، لكن ثمَّة حالاتٌ تضعَّف فيها بعض رواياتهم، عدولاً عن الأصل، واستثناءً من القاعدة الكليَّة، وهو ما يُصطلح عليه بـ "التضعيف النسبي"، فمن هؤلاء: مَن يضعَّف في روايته عن شيخٍ معيَّنٍ، فضعفه مقيَّدٌ في روايته عن هذا الشيخ فقط، وليس مطلقاً.

مثاله: **شيبان بن عبد الرَّحمن النَّحوي**، أبو معاوية البصري المؤدِّب.

ثقةٌ حجَّةٌ، صاحب كتاب، وصاحب حروفٍ وقراءاتٍ [١٢].

قال الإمام أحمد: ثَبْتٌ في كلِّ المشايخ، لكن ذكر السَّاجي: أنَّه روى عن الأعمش مناكير تفرَّد بها، وهو كلامٌ بلا حُجَّةٍ كما قال الحافظ، عدا عن أنَّه مردودٌ بقول أحمد السابق، بل وأكثر من ذلك: فقد سُئل ابن معين عن حاله في الأعمش فقال: ثقةٌ في كلِّ شيءٍ. ورجَّحوه في روايته عن يحيى بن أبي كثير [١٣].

قال الحافظ: «ومع ذلك فلم أر في البخاريِّ من حديثه عن الأعمش شيئاً، لا أصلاً ولا استشهاداً، نعم أخرج له أحاديث من روايته عن: يحيى بن أبي كَثير، ومنصور بن المعتمر، وقتادة، وفراس بن يحيى، وزياد بن عِلَاقة، وهلال الوزَّان، واعتمده الجماعة» [١٤].

---

(١٢) الذهبي، **الكاشف**، ج ١، ص ٤٩١؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٢٦٩.

(١٣) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين** "**رواية عثمان الدارمي**"، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون، دمشق، ص ٥٢؛ الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ٢٦٦، **سير أعلام النبلاء**، ج ٧، ص ٤٠٧؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٤، ص ٣٧٣، **هُدَى الساري**، ص ٤٦٣.

(١٤) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤١٠، ومعنى قولهم: «اعتمده الجماعة»: أي أخرج حديثه أصحاب الكتب الستَّة، وليس البخاري فقط.

يقول الباحث: ومجموع هذه الأحاديث التي أشار إليها الحافظ هي: (٦١) حديثاً [١٥]، وأكثرها من روايته عن يحيى بن أبي كثير، الذي رجَّحوا شيبان على غيره في روايته عنه.

إذن ومع أنَّ الكلام عن رواياته مناكير عن الأعمش غيرُ مسلَّمةٍ، إلا أنَّ البخاريَّ لم يرو له مطلقاً، وإنَّما اجتنب رواياته عن الأعمش؛ لأجل ما قيل فيه، بل وأكثر من رواياته عمَّن رجَّحوه في روايته عنه، فما أعظم دقَّة هذا الإمام؟!

وآخذ مثالاً من روايات شيبان للتطبيق، قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ :

حدَّثنا أبو نُعيم قال: حدَّثنا **شَيْبان**، عن يحيى - ابن أبي كثيرٍ -، عن أبي سلمة، عن جعفر بن عمرو ابن أمية الضَّمْرِي، أنَّ أباه أخبره «أنَّه رأى النبيَّ ﷺ يمسح على الخفين» [١٦].

قال البخاري: وتابعه – أي: تابع شيبان– : حَرْب بن شدَّاد وأبان، عن يحيى.

وهكذا نرى دقَّة الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في انتقائه لروايات شيبان، واجتنابه روايته عن الأعمش، مع أنَّ ما قيل في روايته عنه: غير مُسلَّم، فرحم الله الإمام البخاري ما أجلَّه!

فبأيِّ كلامٍ يُتمسَّك في انتقاد الإمام البخاري لإخراجه حديث شيبان المتكلَّم فيه؟!

---

(١٥) روايته عن يحيى بن أبي كثيرٍ: (٣٤) حديثاً، وعن قتادة: (١٤) حديثاً، وعن منصور بن المعتمر: (٧) أحاديث، وعن فراس: (٣) أحاديث، وحديثاً واحداً عن كلٍ من: زياد بن علاقة ح (١٠٤٣)، وهلال الوزَّان ح (١٣٣٠)، وقد فات الحافظ رجلاً روى عنه شيبان ولم يذكره وهو: أشعث بن أبي الشعثاء ح (٦٧٣٤)، ولعلَّ سبب ذلك: عدم إشارة المزي (خ) في رواية شيبان عنه، انظر: المِزِّي، **تهذيب الكمال**، ج١٢، ص٥٩٣، ج٣، ص٢٧١-٢٧٢.

(١٦) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الوضوء، باب المسح على الخفَّين، ح (٢٠٤)، ج ١، ص ٥٢.

2.1.4. الإخراج للراوي المُتكلَّم فيه فيما حدَّث به في مكانٍ دون مكانٍ آخر

إنَّ طبيعة الطلب للحديث جعلت الكثير من الرواة يرحلون من بلادهم ويتنقَّلون بين الأمصار، والرِّحْلَة أمرٌ جليلٌ عند المحدِّثين، له أهميَّته، وقد ألَّف العلماء فيها، ومن أشهر ما صُنِّف فيها: (الرِّحْلَة في طلب الحديث)، وهي رسالة لطيفة كتبها الخطيب البغدادي [١٧].

إلا أنَّ هذه الرحلة كان لها أثرها السلبيُّ والنسبيُّ [١٨] على بعض الرواة، ممَّا أدى إلى ضَعْف الرواة، ليس ضعفاً مطلقاً، وإنَّما ضعفاً مقيَّداً في روايته في بلدٍ معيَّنٍ أو في روايته عن أهل بلدٍ معين، وهو ما يسمَّى بـ "الجرح المكاني"، وهو من أنواع الجرح المقيَّد النِّسْبِي.

والجرح المكاني له أسبابٌ متعدِّدةٌ، يمكن تقسيمها إلى قسمين: أسبابٌ تعود إلى الراوي نفسه، وأسبابٌ تعود إلى الآخذين عنه.

فأمَّا ما يعود إلى الراوي نفسه: فقد يُضعَّف لكونه لم يحفظ عن أهل هذا البلد؛ لقلَّة مُكْثه عندهم، أو لسماعه منهم بعدما كبر، أو لانشغاله بأمرٍ من الأمور كالقضاء مثلاً، ونحوها ممَّا يجعله لا يضبط حفظه، أو يُضعَّف لكونه رحل إلى تلك البلاد دون أن يُحضر كتبه معه، أو أنَّه فقدها أثناء سفره، أو يُضعَّف عن أهل بلدٍ لأسباب خفيَّةٍ [١٩].

---

(١٧) طُبعت بتحقيق شيخنا الحبر الشيخ نور الدين عتر حفظه الله، في دار الكتب العلميَّة، بيروت، سنة ١٣٩٥ هـ.

(١٨) طبعاً الأثر السلبي ليس لذات الرحلة، وإنَّما لما طرأ على الرواة بسبب تلك الرحلة، مما بيَّنته بعدُ عند ذكر الأسباب.

(١٩) وللتوسع أكثر في معرفة أسباب اختلال ضبط الرواة يُنظر مقال لأستاذنا الطيِّب: الدكتور أيمن جاسم محمَّد الدوري، المُنَاقِش الداخليّ لهذا البحث، **أسباب اختلال ضبط الرواة وأنواع الحديث الناتجة عنه**، مقالٌ مقدَّم للمجلَّة الدوليَّة لأبحاث الحديث (HADITH)، العدد الرابع، ٢٠٢٠ م، ص ٢٦٧–٢٧٨، فجزاه الله خيراً.

وأمَّا الأسباب التي تعود إلى الآخذين عنه: فما قيل في أسباب الراوي نفسه يقال في الآخذين عنه، ويضاف إليها: كونهم ضعفاء في أنفسهم.

وهذا الجرح المكاني يدخل تحته العديد من الصور، أهمُّها:

منها: مَنْ ضُعِّف في حديثه في مكانٍ دون مكانٍ آخر (مطلقاً)، وهي التي نبحثها الآن.

ومنها: مَنْ ضُعِّف في حديثه عن شيخٍ في مكانٍ دون مكانٍ آخر عن الشيخ نفسِه (مقيَّداً)، وستأتي.

ومنها: مَنْ ضُعِّف في حديثه عن أهل بلدٍ دون بلدٍ، ستأتي أيضاً [٢٠].

- **مثال الإخراج للراوي فيما حدَّث به في مكانٍ دون مكانٍ آخر:**

مَعْمَر بن راشد الأَزْدِي، نزيل اليمن وعالمها، ثقةٌ ثَبْتٌ فاضلٌ، صاحبُ الزُّهري.

قال ابن معين وغيره: «ثقةٌ إلا أنَّه حدَّث من حفظه بالبصرة بأحاديث غَلِط فيها».

قال أحمد: «حديث عبد الرزَّاق عن معمر: أحبُّ إليَّ من حديث هؤلاء البصريين، كان – أي: معمر – يتعاهد كُتُبَه وينظر فيها باليمن، وكان يُحدِّثهم حفظاً بالبصرة» [٢١].

---

(٢٠) وجميع هذه الصور وغيرها تنظر في: ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج ٢، ص ٧٦٦-٧٨١، كما ينظر: زكري، زكريه بنت أحمد زكري، **التجريح النسبي في بعض الأمكنة دون بعض ممَّن خرَّج لهم البخاري في (صحيحه)**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، سنة ٢٠١٠ م.

(٢١) الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ٥٠١، **الكاشف**، ج ٢، ص ٢٨٢؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ١٠، ص ٢٤٣، **تقريب التهذيب**، ص ٥٤١، وفيه كلامٌ آخر غير ما ذُكر أعلاه، اقتصرت على محلِّ الشاهد هنا، والكلام الآخر غير مؤثِّر في إخراج البخاري عنه، ويُنظر: ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٤٤.

فسبب ضعف حديثه بالبصرة: أنَّه حدَّث فيها من حفظه فغلط، فحملوا عنه حديثاً غَلَطاً؛ وذلك لأنَّه أتى إلى البصرة لزيارة أمِّه، فلم يُحْضِر معه كتبه، فحدَّث من حفظه، فَوَهِمَ في أشياء [٢٢].

إذن! فمعمر ثقةٌ ثَبْتٌ، لكنَّه مضعَّفٌ فيما حدَّث به بالبصرة لما بيَّناه، **والسؤال هنا هو**: هل روى له البخاري فيما حدَّث به بالبصرة؟

وقبل الجواب لا بُدَّ من بيان ما يلي:

إنَّ ردَّ حديث معمر بالبصرة ليس على إطلاقه بل عند تحقُّق وجود الوَهَم، وذلك يتحقَّق في صورتين:

الأولى: إذا روى أهل البصرة عن معمرٍ حديثاً على وجهٍ يخالف رواية غيرهم عنه [٢٣].

الثانية: إذا روى معمرٌ بالبصرة حديثاً على وجهٍ يخالف رواية غيره من الثقات.

لذا نرى أنَّ الإمام مسلماً قد بيَّن الشرط الذي تقبل به مرويَّات البصريِّين عن معمر، ألا وهو: موافقة ثقةٍ من غير أهل البصرة لما رواه أهل البصرة عنه.

والآن أقول في **جواب** السؤال:

نعم، روى له البخاري أحاديث من رواية البصريِّين عنه، ولكنَّه التزم بالشرط الذي اشترطه مسلم، فلم يُخرج له من رواية أهل البصرة عنه إلا ما تُوبعوا عليه عنه [٢٤].

---

(٢٢) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ٧، ص ١٢.

(٢٣) لاحتمال أن يكون معمرٌ قد حدَّثهم على الصواب، فأخطأ الرواة عنه.

(٢٤) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٤٤-٤٤٥.

وعدد تلك الأحاديث التي رواها عنه البصريون أو التي حدَّث بها بالبصرة هو: (٢١) حديثاً، بعد حذف المكرَّر [٢٥]، وذلك بحسب عدِّ بعض الباحثين [٢٦].

وجميع الأحاديث المسنَدة لها متابعاتٌ [٢٧]، إمَّا للرواة عن معمر، أو لمعمر نفسه، وهذه المتابعات بعضها في (صحيح البخاري)، وهو الأكثر، وبعضها في غيره.

وسآخذ حديثاً من أحاديث البصريِّين عن معمر للتطبيق، فأقول: روى الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قال:

حدَّثنا مسدَّدٌ، حدَّثنا عبد الواحد، حدَّثنا **معمر**، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «قَضَى رسول الله ﷺ بالشُّفْعَة في كلِّ ما لم يُقْسَم، فإذا وقعتِ الحدودُ، وصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فلا شُفْعَةَ» [٢٨].

---

(٢٥) تُنظر الأحاديث: ٢٧٥ مُعلَّقاً، ٨٦٢ مقروناً، ٨٧٥، ١٠٩٣، ١٣١٨، ١٧٠٦، ٢١٤٧، ٢١٥٨، ٢١٦٣ مكرَّراً من طريق آخر، ٢٢١٤، ٢٢٥٧ مكرَّراً، ٢٢٧٤، مكرَّراً، ٢٤٠٠، ٢٤٩٦ مكرَّراً، ٢٦٠٠، ٢٧٢٣، ٣٣١٤، ٣٩٣٥، ٤١٣٣، ٤٠٢١، ٤٥٨٥، ٤٧٨٦ مُعلَّقاً مقروناً، ٦١٨٢، ٦٧١٠ مكرَّراً، ٦٨٥٢، ٧٠٦١، ٧٣٢٣ مكرَّراً).

(٢٦) عبه جي، حسن محمد عبه جي، **معمر بن راشد ومروياته البصريِّين عنه في الصحيحين**، بحثٌ محكَّمٌ مقدَّمٌ لمجلَّة جامعة محمد بن سعود، العدد (٥٤)، الجزء الثاني، ١٤٢٧ هـ، ص ٥٦.

(٢٧) أو مقرونةً كما أشرت إليه في أرقام الأحاديث في الهامش، ما عدا حديثٍ واحدٍ أورده البخاري وهو ح (٧٠٦١)، فلم توجد له متابعةٌ، وقد نبَّه البخاري عَقِبَه على الصواب فيه، وأصل الحديث صحيحٌ، أخرجه البخاري نفسُه ح (٦٠٣٧)، كلُّ ما في الأمر: أنَّ الطريق التي أوردها معمرٍ فيها علَّةٌ غيرُ مؤثِّرةٍ في صحَّة الحديث، بيانها: أنَّ معمراً ذكر شيخ الزهريِّ: سعيد بن المسيب، والثقات سمَّوا شيخ الزهري: حميد بن عبد الرحمن، وكلاهما ثقةٌ؛ فلا أثر لهذا الاختلاف وهذه العلَّة في صحَّة الحديث، لكن مع ذلك انتقد الدارقطني إخراج البخاريِّ – ومسلم– الحديث من طريق معمر، علماً أنه أشار إلى أنَّهما أخرجاه من طريق حُميد، وقد أشرت إليه هنا باختصارٍ ص ٤٩.
ومع ذلك: فقد أبدى الحافظ وجهاً مقبولاً بكون الزهري سمعه من شيخين: سعيد بن المسيب وحميد بن عبد الرحمن، ورأى البخاريُّ صحَّة ذلك، فلذلك أورده من الطَّريقين، يقول الباحث: إمَّا أنَّ البخاريَّ يرى صحَّتها أو أوردها لبيان علَّتها، والله سبحانه وتعالى أعلم، يُنظر: الدارقطني، **التتبُّع**، ص ١٢١–١٢٢؛ ابن حجر، **فتح الباري**، ج ١٣، ص ١٥.

(٢٨) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الشفعة، باب الشفعة فيما لم يُقْسم...، ح (٢٢٥٧)، ج ٣، ص ٨٧.

هذا الحديث: كرَّره الإمام البخاريُّ في موضعين آخرين:

- أحدهما: بنفس السند والمتن تماماً [٢٩].

- والثاني: عن شيخه محمَّد بن محبوب، عن عبد الواحد بمِثْلِه سنداً ومتناً [٣٠].

فهذا الحديث من رواية أحد البصريِّين عن معمر بن راشدٍ، إذ عبد الواحد هو ابن زياد البصري [٣١]، ففي الحديث وَقْفَةٌ من حيث الظاهر، إلا أنَّ الإمام البخاريَّ لم يُخرج حديث معمرٍ الذي رواه عنه عبد الواحدِ البصريِّ مطلقاً هكذا، وإنَّما انتقى له ما رواه عنه غير عبد الواحد البصريِّ من الثِّقات، حيث أورده من طريق: عبد الرزَّاق الصنَّعاني الحافظ المشهور [٣٢]، وهشام بن يوسف الثِّقة القاضي قاضي صنعاء؛ كلاهما عن معمر.

أمَّا طريق عبد الرزَّاق، فقال: حدَّثني محمودٌ، حدَّثنا عبد الرزَّاق، أخبرنا **معمر**، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر ﷺ قال: «جَعَل رسول الله ﷺ الشُّفْعَة في كلِّ ما لم يُقْسَم، فإذا وقعتِ الحدودُ، وصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فلا شُفْعَةَ» [٣٤].

---

(٢٩) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الشَّركة، باب إذا اقْتَسَم الشركاء الدُّور وغيرها، فليس لهم رجوعٌ ولا شُفْعَةٌ، ح (٢٤٩٦)، ج ٣، ص ١٤٠، وهو أحد الأحاديث المكرَّرة في (الصحيح) بنفس الإسناد والمتن، انظر هنا ص١١٥.

(٣٠) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب البيوع، باب بيع الأرض والدُّوْر والعُرُوض مُشَاعاً غير مقسومٍ، ح (٢٢١٤)، ج ٣، ص ٧٩.

(٣١) الذهبي، **الكاشف**، ج ١، ص ٦٧٢؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٣٦٧.

(٣٢) الذهبي، **الكاشف**، ج ١، ص ٦٥١؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٣٥٤.

(٣٣) الذهبي، **الكاشف**، ج ٢، ص ٣٨٣؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٥٧٣.

(٣٤) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب البيوع، باب بيع الشريك من شريكه، ح (٢٢١٣)، ج ٣، ص ٧٩.

وأمَّا طريق هشام بن يوسف، فقال: حدَّثنا عبد الله بن محمد، حدَّثنا هشامٌ، أخبرنا **معمر**، عن الزهريِّ، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: «إنما جعل النبيُّ ﷺ الشُّفْعَة في كلِّ ما لم يُقْسَم، فإذا وقعتِ الحدودُ، وصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فلا شُفْعَةَ» (٣٥).

وكرَّره كذلك بنفس الإسناد والمتن في موضعٍ آخر (٣٦).

إذن فللحديث متابعتين كما رأينا، فالأمر كما سبق وذكر الحافظ، أنَّه لم يُخرج لمعمر من رواية أهل البصرة عنه إلا ما تُوبعوا عليه عنه (٣٧).

هذا والأمر الذي يستحقُّ الانتباه إليه هنا، هو أنَّ البخاري لم يكتف بإيراد متابعات هكذا فحسب، بل اختار المتابعات لحديثه من طريق راويين يمنيَّين، وقد أثنوا على رواية أهل اليمن عن معمر، كما تقدَّم قول الإمام أحمد في رواية عبد الرزَّاق عن معمر.

وقد ذكر الحافظ ابن رجب في وصفه لحديث معمرٍ باليمن: بأنَّه جيِّد (٣٨).

هذا بالإضافة إلى كون عبد الرزَّاق الصَنعاني ممَّن لازم معمراً سنواتٍ، وأكثر من الأخذ عنه.

فتأمَّل في صنيع الإمام البخاريِّ ودقَّته!

---

(٣٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الشَّرِكة، باب الشركة في الأرضين وغيرها، ح (٢٤٩٦)، ج ٣، ص ١٤٠.
(٣٦) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الحِيَل، باب في الهبة والشفعة، ح (٦٩٧٦)، ج ٩، ص ٢٧، وهو أيضاً أحد الأحاديث المكرَّرة في (الصحيح) بنفس الإسناد والمتن، وانظر في هذا البحث ص ١١٥.
(٣٧) بغضِّ النظر عن كون المتابعة في (صحيحه) أو في غيره.
(٣٨) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج ٢، ص ٧٦٦.

3.1.4. الإخراج للراوي فيما حدَّث به في مكانٍ عن شيخٍ دون مكانٍ آخر عن الشَّيخ نفسِه

قد يلتقي التلميذ بشيخه في مكانٍ معيَّنٍ فيسمع منه بعض الأحاديث، ولكنه لا يُتْقِنُها كما يجب، ومع ذلك فيحدِّث عنه فترةً من الزمن على تلك الحالة، ثم يلتقي بالشيخ مرةً أخرى في مكانٍ آخر، فيسمع منه تلك الأحاديث، فيصحِّح له الأوهام التي وقعت له في السماع الأول، وعليه: فأحاديثه في المكان الأول أقلُّ درجةً من الأحاديث التي حدَّث بها في المكان الثاني.

مثاله: قد كنت كتبت بمذكِّراتي أنَّ مثاله: **عبد الرَّزَّاق بن همَّام الصَّنعاني**، الحافظ المشهور [٣٩].

وبعد البحث لم أجد الحافظ قد أشار عند ذكر اسمه – في الفصل التاسع –: إلى شيءٍ من هذا [٤٠]، والحاصل أنَّه بعد التتبُّع، وجدت التَّالي: قال الإمام أحمد: «سماع عبد الرَّزَّاق بمكَّة من سفيان (الثَّوري): مضطربٌ جدَّاً.. وأمَّا سماعه باليمن: فأحاديث صحاح» [٤١].

وسبب ضبط عبد الرزَّاق حديث سفيان باليمن: أنَّه كان قد كتب عنه هناك، وحدَّث عنه من كتابه، كما أشار إلى ذلك الإمام أحمد نفسُه، في حكايةٍ نقلها عنه، ذكرها الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ ، كما ذكر أنَّ حُكْمَ الإمام أحمد على عدم ضبطه حديث سفيان: مبنيٌّ على اطِّلاعه على أحاديث منكرة، رواها عبد الرزَّاق عن الثوري، وقال في بعضها الإمام أحمد: «هذا سماعُ مكَّة» [٤٢].

---

(٣٩) الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ٣٤١، **الكاشف**، ج ١، ص ٦٥١؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٣٥٤.
(٤٠) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤١٩.
(٤١) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج ٢، ص ٧٧٠.
(٤٢) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج ٢، ص ٧٧١.

وبالجملة: فكتاب عبد الرزاق أجود من حفظه، كما صرَّح بذلك الإمام البخاري نفسُه، كما سيأتي.

هذا وقد نظرتُ في (الصحيح): فوجدت لعبد الرَّزَّاق عن سفيان، ثلاث رواياتٍ: واحدةً معلَّقةً (عقب حديث ٥٢١٤)، وثانيةً متابعةً قاصرةً (٧١٨٣)، وثالثةً متابعةً تامَّةً (٧٤٣٢) [٤٣].

فعلى فَرَض أنَّه سمعها منه بمكَّة، فلا تؤثِّر في (الصحيح)، لعدم كونها في الأصول.

وممَّا يدفع الريبة أكثر فأكثر – لا سيَّما وقد علمنا أنَّ سبب ضبطه لحديث سفيان باليمن كونُه قد كتب عنه هناك، وحدَّث عنه من كتابه –: اطِّلاعُ الإمام البخاري على كتبه، حيث قال البخاري فيه: «ما حدَّث من كتابه: فهو أصحُّ» [٤٤]. فكيف عرف أنَّ كتابه أصحُّ، لولا أنَّه اطَّلع عليه بطريقٍ ما؟!

وللاطمئنان القلبي أكثر فالروايتان الأولى والثالثة: موجودتان في (مصنَّف عبد الرزاق) نفسه [٤٥].

فقرائنُ وأدلَّةٌ يقوِّي بعضها بعضاً، فمن لم يقتنع باطِّلاعه على كتاب عبد الرزَّاق، فقد أخرج له بطريقةٍ يرفع الغبار عن روايته عن سفيان... وهكذا يكون المنهج الدقيق، فما أجلَّ الإمام البخاري وما أكثر دقَّته!

---

(٤٣) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب النكاح، باب إذا تزوَّج الثيِّب على البِكْر، عقب ح (٥٢١٤)، ج ٧، ص ٣٤، وكتاب الأحكام، باب الحكم في البئر ونحوها، ح (٧١٨٣)، ج ٩، ص ٧٢، وكتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ المَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾، وقوله جلَّ ذكره:﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾، ح (٧٤٣٢)، ج ٩، ص ١٢٧.

(٤٤) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **التاريخ الكبير**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدَّكَن، ج ٦، ص ١٣٠، والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ٩، ص ٥٧١.

(٤٥) عبد الرزَّاق، أبو بكر عبد الرزَّاق بن همَّام بن نافع الحِميري الصنعاني، **المصنَّف**، تحقيق: شيخ شيوخنا الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط ٢، ١٤٠٣ هـ، الرواية الأولى من البخاري هي في: كتاب النكاح، باب نكاح البِكْر، ح (١٠٦٤٣)، ج ٦، ص ٢٣٥، والرواية الثالثة من البخاري في: كتاب اللقطة، باب ما جاء في الحرورِيَّة، ح (١٨٦٧٦)، ج ١٠، ص ١٥٦.

4.1.4. الإخراج للراوي المُتكلَّم فيه فيما حدَّث به عن أهل بلدٍ دون آخرين

قد يُوثَّق الراوي في روايته عن أهل بلدٍ؛ لكونه حفظ عنهم، ويُضعَّف في روايته عن أهل بلدٍ آخر؛ لكونه لم يحفظ عنهم، إمَّا لقلَّة مُكْثِه عندهم، أو لكونه سمع منهم بعد ما كبر، أو لأسبابٍ أخرى.

مثاله: **يحيى بن عبد الله بن بُكير**، أبو زكريا المصري، الحافظ.

صدوقٌ، أكثر عن الليث وهو ثقةٌ فيه، وتُكلِّم في سماعه من مالك [٤٦].

قال الإمام البخاريُّ في (تاريخه الصغير): «ما روى يحيى بن بُكير عن أهل الحجاز في التَّاريخ، فإنِّي أتَّقيه» [٤٧].

إذن فهذا نصٌّ من البخاريِّ نفسه - وقد تقدَّم [٤٨]-، يُعتَبر في هذا الباب أصلاً يُعوَّل عليه ويُستنَد إليه، وهذا ما فعله الحافظ ابن حجر تماماً، ولذلك قال في جوابه عن إخراج البخاري حديث يحيى بن بكير عن مالكٍ وهو مدنيٌّ حجازيٌّ: «ولهذا ما أخرج له عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعةً [٤٩]، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث» [٥٠].

ولا حاجة للتعليق على تلك الدقَّة في الانتقاء بعد النصِّ من صاحب (الصحيح) نفسه رَحِمَهُ اللَّهُ .

---

(٤٦) الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ٥٤٥، **الكاشف**، ج ٢، ص ٣٦٩؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ١١، ص ٢٣٧، **تقريب التهذيب**، ص ٥٩٢.

(٤٧) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ١١، ص ٢٣٧.

(٤٨) انظر ص ١٤٧.

(٤٩) تُنظر الأحاديث: (٢٦٢٩، ٣١٤٩، ٤٠٩٥، ٤٤٢٠، ٥٣١٥)، ومتابعاتها هي: (**٢٦٢٩**=٥٦٠٨ قاصرة، **٣١٤٩**=٥٨٠٩، ٦٠٨٨ تامَّتان، **٤٠٩٥**=٢٨١٤ تامَّة، **٤٤٢٠**=٤٣٣، ٤٧٠٢ تامَّتان، **٥٣١٥**=٦٧٤٨ تامَّة).

(٥٠) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٥٢.

5.1.4. الإخراج للراوي المُتَكلَّم فيه فيما حدَّث به من كتابه دون حفظه

إنَّ ممَّا يُخِلُّ بضبط الراوي للكتابة أَن يدعَ الكتاب عند الأداء ويحدِّث من حفظه، وتوضيحه: أنَّ الراوي إمَّا أن يُملي أو يحدِّث من حفظه أو من كتاب، وإمَّا أن يقرأ عليه غيره من حفظٍ أو من كتابٍ وهو يسمع، سواءٌ أكان حافظاً أم لا، إذا كان كتابه بيده أو بيد ثقةٍ عنده.

والأَولى أن يحدِّث من كتابٍ ولا يتَّكل على حفظه؛ لأنَّ الحفظ خوَّان، لذلك بوَّب الخطيب: «الاحتياط للمحدِّث والأَولى به أن يروي من كتابه؛ لِيَسْلَمَ من الوهم والغلط، ويكونَ جديراً بالبُعْد من الزلل» [٥١].

وقد حدَّث بعض المحدِّثين وهم أصحاب كُتُبٍ، واتَّكلوا على حفظهم ولم يراجعوا كتبهم فوقعوا في أوهامٍ، ودخل الخلل في بعض مرويَّاتهم، وضعفت بسبب ذلك تلك المرويَّات، فجاء الأئمَّة النقَّاد وكشفوا عن هذا الجنس من الرواة، وذكروا بعض الأحاديث التي وهموا فيها بسبب روايتهم لها من حفظهم دون كتبهم.

مثاله: **إسماعيل بن أبي أُوَيس**، أبو عبد الله المدني، ابن أخت الإمام مالك.

هذا الرجل هو شيخٌ للبخاري، وقد روى البخاريُّ عنه جملةً صالحةً من الأحاديث في (صحيحه)، بلغ عددها (٢٣٩) حديثاً – خمسةٌ منها مكرَّرةٌ، وستَّةٌ منها مُعلَّقةٌ –: قد توبع في الصحيح على: (٢١٧) حديثاً منها، وتوبع في (٢٠) حديثاً خارجَ الصحيح، وتفرَّد بحديثين، ولهما شواهد [٥٢].

---

(٥١) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج٢، ص١٠، وأورد تحت الباب آثاراً عن العلماء في ذلك.

(٥٢) ينظر: عبد الغفور، هيثم عبد الغفور، **إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في (صحيح البخاري)**، رسالة ماجستير مقدَّمةٌ في جامعة العلوم الإسلاميَّة العالمية، الآثار الشرقية للنشر والتوزيع، عمَّان، ط ١، ٢٠١١ م، ص ٦.

وإسماعيل بن أبي أُويس هذا: معلومٌ ما قيل فيه من جَرحٍ، فقد تكلَّموا فيه وضعَّفوه، حتَّى اتَّهمه بعضهم بالكذب [٥٣]، لكنَّ البخاري لم يوافقهم على ذلك، وإلا لَمَا انتقى له ذلك العدد من الأحاديث؛ إذ مَن يُوصف بالكذب لا تَحِلُّ الرواية عنه أصلاً.

قال الحافظ: «رُوِّينا في مناقب البخاريِّ بسندٍ صحيحٍ، أنَّ إسماعيل أخرج له أصوله – أي كتبه –، وأَذِن له أن ينتقي منها، وأن يُعْلِمَ له على ما يُحدِّث به، ليُحدِّث [هو] به ويُعْرِض عمَّا سواه» [٥٤].

وهو يُشير إلى ما رواه محمَّد بن أبي حاتم ورَّاق البخاريِّ أنَّه قال: سمعت البخاريَّ يقول: «كان إسماعيل بن أبي أُويس إذا انتخبْتُ من كتابه، نسخ تلك الأحاديث لنفسه وقال: "هذه الأحاديث انتخبها محمَّد بن إسماعيل من حديثي"» [٥٥].

فانتخاب البخاريِّ حديث إسماعيل من كتابه: مُشْعِرٌ بأنَّ ما أخرجه عنه: هو من صحيح حديثه؛ لأنَّه كَتَب من أصوله، كما أشار الحافظ، وأضاف: «وعلى هذا لا يحتجُّ بشيءٍ من حديثه غير ما في (الصحيح)، من أجل ما قَدَح فيه النَّسائيُّ وغيره، إلا إن شاركه فيه غيرُه: فيُعتَبَرُ به» [٥٦].

أقول: إنَّ مفهوم كلام البخاريِّ السابق يقتضي أنَّه لم يُنكر ضعف ابن أبي أويس في الجملة، غير أنَّه انتَخب من رواياته ممَّا هو من صحيح حديثه وهذا دليلٌ آخر واضحٌ تماماً في تأكيد منهج الانتقاء عند الإمام البخاريِّ، صادِرٌ من قول البخاريِّ نفسِه أيضاً، يُضاف إلى قوله السَّابق في يحيى بن بُكير وغيره.

---

(٥٣) المِزِّي، **تهذيب الكمال**، ج ٣، ص ١٢٧–١٢٩؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ١، ص ٣١٠–٣١٢.
(٥٤) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٩١.
(٥٥) المِزِّي، **تهذيب الكمال**، ج ٢٤، ص ٤٥٥، الذهبي، **السير**، ج ١٢، ص ٤١٤، ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٢.
(٥٦) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٩١.

وهنا ملاحظتان أودُّ التنبيه إليهما:

الملاحظة الأولى:

بعضُ الطَّاعنين في (صحيح البخاري) اعترض على اعتذار الحافظ ابن حجر لإخراج البخاريِّ لـ: إسماعيل بن أبي أُوَيس، قائلاً:

على الرَّغم من اعتذار ابن حجر عنه: بأنَّ البخاريَّ اطَّلع على كتب إسماعيل هذا، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعْلِمَ له على الحديث الذي سيأخذه ليحدِّث هو به، ويُعرض عمَّا سواه... فإنَّ هذا الاعتذار لا ينفع مع راوٍ، وُصف بأنه ضعيفٌ، أو مغفَّلٌ، أو يسرق الحديث، أو حتى كذَّاب كما أسلفنا، وعليه: فلا يُعتمد حتَّى على أصوله، لأنَّه ربَّما وَهِم فيها، أو سرقها من غيره، أو وضعها على مشايخه.

فيقال في جوابه: إنَّ الحافظ قد أشار أيضاً أنَّ البخاريَّ لم يُخرج لإسماعيل إلا ما تُوبع عليه؛ ولذا فرغم أنَّه أخرج لابن أبي أُوَيس هذا العدد الكبير (٢٣٩) حديثاً في (صحيحه)، إلا أنَّ الدَّارقطنيَّ لم يتعرَّض في نقده لحديثٍ منها سوى حديثٍ واحدٍ، وهو الحديث (٣٠٥٩).

وسبب ذلك كما بيَّن الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الدَّارقطنيَّ قد وقف لجميع أحاديثه على متابعٍ له فيها، إلا الحديث الواحد الذي انتقده، ومع ذلك فقد تعقَّبه الحافظ في هذا الحديث، بوجود متابعٍ له أيضاً، كما هي أحاديثه الأخرى في (صحيح البخاري) [٥٧].

أقول: وفي صنيع الدَّارقطنيِّ هذا دليلٌ كافٍ على دقَّته في النَّقد، وليس كحال النَّاقدين اليوم، كما أنَّ فيه أيضاً دليلاً ضمنيَّاً على دقَّة الإمام البخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في الانتقاء.

---

(٥٧) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٦٣.

الملاحظة الثَّانية:

وهي متعلِّقةٌ بدقَّة أئمتنا ﷺ أيضاً، أوردها سيدي الشَّيخ العلَّامة محمد عوَّامة حفظه الله [٥٨]، تعليقاً على قول الحافظ السَّابق في حقِّ إسماعيل بن أبي أويس في أنَّه: «لا يحتجُّ بشيءٍ من حديثه غير ما في (الصحيح)»، وأُوردها هنا للفائدة، ولما لها من صلة، وللتأكيد الشَّديد على أنَّ الأئمَّة ﷺ كانوا في ذروة الحذر والتيقُّظ، ولم يكونوا غافلين عما يورده هؤلاء الجهلةُ اليوم.

وبيانها: أنَّ لابن أبي أويس في (صحيح مسلم): خمسةَ أحاديث [٥٩]، وقد يبحث باحثٌ عن هذه الأحاديث الخمسة فلا يرى منها في (صحيح البخاري) إلا حديثاً واحداً [٦٠]، وحينئذٍ يفرح المتربِّصون ويقولون – بناءً على ما قاله الحافظ – : إنَّ في (صحيح مسلم) أربعةَ أحاديثَ ضعيفةً!!.

والجواب: أنَّ دقَّة الإمام مسلمٍ متجليّةٌ في الرِّواية عن هذا الرَّجل؛ وذلك: أنَّ هذا الحديث وهو الحديث الثَّالث من الخمسة، رواه مسلم استقلالاً، لا متابعةً ولا استشهاداً؛ لأنَّه عرف أنَّه من صحيح حديثه، بدليل أنَّه رواه البخاريُّ، ومع ذلك: فإنَّ مسلماً لم يروهِ بالطَّريقة المعهودة له، بل قال: حدَّثني غيرُ واحدٍ من أصحابنا، قالوا: حدَّثنا إسماعيل بن أبي أويس؛ وأمَّا الأحاديث الأربعة الأخرى: فالقرينة عنده أنَّها مِن صحيح حديثه: بموافقة الثِّقات له، فإنَّه رواها عن ابن أبي أويس في المتابعات، وليس أصولاً.

وهكذا يكون المشي على بصيرةٍ، أمَّا النَّظرة السَّطحيَّة فلا تدلُّ على حقٍّ، ولا توصل إلى نتائجَ مرضيَّةٍ.

---

(٥٨) في تعليقه على: **تدريب الراوي**، ج ٢، ص ٥٢٤.

(٥٩) ذكر الشيخ خمسة أحاديث، وأضفتُ السادس، وهي: الأول: ح (١٢٢/١٢١١)، والثاني: عقب ح (١٢/١٤٩٧)، والثالث: ح (١٩/١٥٥٧)، والرابع: عقب ح (٦٢/٢٠٩٤)، والخامس: عقب ح (٥٠/٢٤١٧). والسادس: (١٧٩/١٩٢٧) أخرجه له مقروناً بغيره.

(٦٠) هو الحديث الثالث في مسلم (١٩/١٥٥٧)، وهو في البخاري ح (٢٧٠٥).

6.1.4. الإخراج للراوي المُتكلَّم فيه حديثاً يرويه عنه بصيغةٍ خاصَّةٍ

قد كنت أشرتُ في أمثلة من خرَّج البخاريُّ حديثَه مُعلَّقاً عند الراوي: **حمَّاد بن سلمة البصري** [٦١]، إلى أنَّ البخاري روى له تعليقاً، ولم يُخرِج له احتجاجاً ولا متابعةً إلا في موضعٍ واحدٍ بطريقةٍ خاصَّةٍ، كما قال الحافظ في (المقدِّمة) [٦٢].

هذا الموضع هو: كتاب الرقاق، باب ما يُتَّقى من فتنة المال، ح (٦٤٤٠)، حيث قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ :

وقال لنا أبو الوليد – هشام بن عبد الملك الطَّيالسي – : حدَّثنا **حمَّاد بن سلمة**، عن ثابت، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عن أُبَيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال: «كُنَّا نرى هذا من القرآن، حتَّى نزلت: {أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ}».

أورد هذا الحديث عقب حديث أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لو أنَّ لابن آدمَ وادياً من ذَهَبٍ: أحبَّ أَنْ يكونَ له واديان، ولن يملأ فاه إلا التُّراب، ويتوبُ الله على من تاب».

فلو دقَّقنا النظر في العلاقة والمناسبة بين الحديثين، لأمكننا ملاحظة أنَّ حديث (٦٤٤٠) كالتَّعقيب على الحديث قبله (٦٤٣٩)، وبيانه كالتالي:

إنَّ في الحديث (٦٤٤٠) فائدةً مهمَّةً متعلِّقةً بما قيل في لفظ الحديث قبله (٦٤٣٩)، وهي بيان أنَّ ذلك اللفظ كان آيةً ثم نُسخت، فأراد الإمام البخاريُّ أن يقدِّم لنا هذه الفائدة، لكنَّ في إسنادها راوٍ قد تكلَّموا فيه وليس على شرطه في (الصحيح)، فماذا يفعل؟

---

(٦١) انظر ص ١٣٣–١٣٤، وتوثيقه مذكورٌ هناك.

(٦٢) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٩٩.

فأتى لنا بصيغةٍ مختلفةٍ شيئاً ما عن صيغ الأحاديث الأخرى، قاصداً بفعله ذلك أمرين اثنين، حيث حصل له ما أراد من تقديم الفائدة لنا، وفي الوقت نفسه لم يُخِلَّ بشرطه في (الصحيح)، وهذا منهجٌ دقيقٌ لمن تأمَّله!

وأترك الكلام للحافظ لبيان استعمال البخاريِّ لهذه الصيغة، مع إضافاتٍ من الباحث لزيادة البيان، ميَّزت فيها كلام الحافظ من كلام الباحث، قال رَحِمَهُ اللَّهُ مُعلِّقاً على الحديث السابق:

«قوله: (وقال لنا أبو الوليد): هو الطَّيالسيُّ هشام بن عبد الملك، وشيخه حمَّاد بن سلمة: لم يعدُّوه فيمن خرَّج له البخاري موصولاً» – أي والحال أنَّ الصيغة المذكورة صيغة وصل، فحصل تناقض! –.

ثم اعترض على المزِّي لِعَدِّه هذه الصيغة: (وقال لنا) التي هي للوص معلَّقةً كصيغة: (وقال)، فقال: «علَّم المزي على هذا السند في (الأطراف) [٦٣] علامة التعليق، وكذا رَقَّم لحماد بن سلمة في (التهذيب) علامة التعليق [٦٤]، ولم ينبِّه على هذا الموضع – أي: لم ينبِّه على أنَّه موصولٌ –، وهو مصيرٌ منه إلى استواء: (قال فلان) و (قال لنا فلان)».

---

(٦٣) والمقصود به الكتاب القيِّم للحافظ المزي ألا وهو: (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف)، وهو كتابٌ خاصٌّ بأطراف الكتب الستَّة وبعض ما يتعلَّق بها، ومقصود الحافظ ابن حجر أنَّ المِزِّي لمَّا ذكر طرف هذا الحديثِ هناك، لم يضع له علامة (خ) التي تعني: أخرجه البخاري موصولاً، بل عَلَّمَ له (خت) أي: أخرجه البخاري معلَّقاً.
كذا قال الحافظ، ولكني راجعت مطبوعتين مختلفتين من (تحفة الأشراف): فوجدت الرمز (خ)، وليس (خت)! حتَّى أنَّ الحافظ نفسَه لم يُعلِّق بشيءٍ في (النُّكَت الظِّراف على الأطراف)، وهي تعليقاته على (تحفة الأشراف)، ويُنظر: المِزِّي، أبو الحجَّاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي والدار القيمة، ط ٢، ١٩٨٣ م، ح (٧)، ج ١، ص ١١؛ وبهامش هذه الطبعة: (النكت الظراف).
والطبعة الأخرى: بتحقيق: د. بشَّار عوَّاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩ م، ح (٧) ج ١، ص ١١٠.
(٦٤) المِزِّي، **تهذيب الكمال**، ج ٧، ص ٢٥٤.

ثم تعقَّبه قائلاً: «وليس بجيد؛ لأنَّ قوله: (قال لنا) ظاهرٌ في الوصل، وإن كان بعضهم قال: إنَّها – أي صيغة (قال لنا) – للإجازة أو للمناولة أو للمذاكرة، فكلُّ ذلك في حكم الموصول، وإن كان التَّصريح بالتَّحديث أشدُّ اتِّصالاً».

قال: «والذي ظهر لي بالاستقراء من صنيع البخاري: أنَّه لا يأتي بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه: ١- كأن يكون ظاهره الوقف، ٢- أو في السند مَن ليس على شَرْطه في الاحتجاج».

ثم بعدما مثَّل للأول [٦٥] قال: «ومن أمثلة الثاني: قوله في المزارعة: "وقال لنا مسلم بن إبراهيم: حدَّثنا أبان العطَّار"، فذكر حديث أنس: «لا يَغرِس مسلمٌ غرساً...» الحديث [٦٦].

قال: «**فأبان – العطَّار** – ليس على شرطه كحمَّاد بن سلمة، وعبَّر في التخريج لكلٍّ منهما بهذه الصيغة – (وقال لنا) – لذلك، وقد علَّق عنهما أشياء، بحذف [٦٧] الواسطة التي بينه وبينه، وذلك تعليقٌ ظاهرٌ، وهو أظهر في كونه لم يَسُقْهُ مساق الاحتجاج من هذه الصيغة المذكورة هنا، لكنَّ السرَّ فيه ما ذكرتُ، وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرةٌ، تظهر لمن تتبَّعها». انتهى كلام الحافظ [٦٨].

وأبان العطَّار هذا، مثالٌ آخر لمن روى البخاريُّ حديثه انتقاءً بصيغةٍ خاصَّة [٦٩].

وهكذا رأينا دقَّة الإمام البخاري : حتى في انتقائه للصيغة في إخراجه حديث الراوي المتكلَّم فيه!

---

(٦٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب النكاح، باب ما يحل من النساء وما يحرم، ح (٥١٠٥)، ج ٧، ص ١٠.
(٦٦) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، ح (٢٣٢٠)، ج ٣، ص ١٠٣.
(٦٧) في المطبوع: (بخلاف)، والصواب ما أثبتُّه.
(٦٨) ابن حجر، **فتح الباري**، ج ١١، ص ٢٥٦-٢٥٧.
(٦٩) أحاديثه: (٤٤، ٢٠٤، ٢٩١، ٧١٠، ٧٨٨، ١٥١٦، ١٥٩٣، ٢٣٢٠، ٢٥٢٧، ٣٩٠١، ٤١٣٦، ٤١٩٢، ٥٠٦١).

7.1.4. الإخراج للراوي المُتكلَّم فيه فيما لا تعلُّق له بالعقائد والأحكام

قد يُخرج الإمام البخاريُّ للرَّاوي الذي قدح فيه بعض النُّقَّاد، لكن في أحاديثَ لا تعلُّق لها بالعقائد ولا بالأحكام الشَّرعيَّة، وإنَّما فيما هو خارجٌ عن ذلك كلِّه، كالمُلَح والفوائد والفضائل ونحوه، وهو أمرٌ قليلٌ، أو كالمغازي والسير، وهو كثيرٌ.

يقول الإمام عبد الرحمن بن مَهْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٩٨ هـ): « إذا رَوَيْنا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال، تساهلنا في الأسانيد والرجال، وإذا رَوَيْنا في الحلال والحرام والأحكام تشدَّدنا في الرجال» [٧٠].

فيُلاحظ قوله: (إذا رَوَيْنا.. تساهلنا، وإذا رَوَيْنا.. تشدَّدنا) بصيغة الجمع، فهو يحكي هذا المنهج بلسان العلماء عامَّةً، وأقوالهم في ذلك كثيرةٌ ومشهورةٌ [٧١].

ومن هنا قالوا: **يُتساهل في الفضائل ما لا يُتساهل في غيرها.**

1.7.1.4. مثال مَن انتقى البخاري حديثه في الفضائل [٧٢]: أُبيُّ بنُ العبَّاسِ بنِ سهلِ السَّاعدي.

اعترض بعضهم على البخاريِّ في إخراج حديثه بأنَّه ضعيفٌ عند المحدِّثين، بل حتَّى نُقل تضعيفه عن البخاريِّ نفسه، كما أشار الحافظ في (التهذيب) فقال: «والذي في كتاب محمد بن عمرو الدُّولابي: قال البخاريُّ: ليس بالقويِّ» [٧٣].

---

(٧٠) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج ٢، ص ٩١.

(٧١) نقل أقوالهم الصريحة في ذلك عن (٤٥) إماماً: عوَّامة، شيخنا العلَّامة محمَّد عوَّامة في رسالته: **حكم العمل بالحديث الضعيف بين النظريَّة والتطبيق والدعوى**، ص ٣٤-٦١.

(٧٢) و من الأمثلة أيضاً: أحمد بن أبي الطيِّب البغدادي، المتقدِّم ذكره في المتابعات، انظر ص ١١٣.

(٧٣) الذهبي، **الكاشف**، ج ١، ص ٢٢٨، ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ١، ص ١٨٦، والصواب في اسم الدولابي: محمد بن أحمد بن حمَّاد، لا محمد بن عمرو، تُنظر ترجمته في: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٤، ص ٣٠٩.

إذن فالإمام البخاريُّ مُدرِكٌ وملاحِظٌ لما قيل في هذا الرَّاوي، بل مُقِرٌ بذلك بالنَّص الواضح الصَّريح، ولكن بالنَّظر إلى طريقة إخراج البخاريِّ لحديثه: نجد أنَّه قد أخرج له حديثاً واحداً فقط، وفي بابٍ لا تعلُّق له بالعقائد ولا بالأحكام الشَّرعيَّة، وإنَّما في المآثر والفضائل.

وذلك في (باب اسم الفرس والحمار)، يعني اسم الفرس والحمار التي كان يركبها النَّبيُّ ﷺ ، فقال: حدَّثنا عليُّ بن عبد الله بن جعفر، حدَّثنا معن بن عيسى، حدَّثنا أبيُّ بن عبَّاس بن سهلٍ، عن أبيه، عن جدِّه، قال: «كان للنبيِّ ﷺ في حائطنا فرسٌ يُقال له: اللُّحَيف». قال أبو عبد الله – البخاري –: «وقال بعضهم: اللُّخَيف [٧٤]» [٧٥].

قال الحافظ: «وأبيُّ هذا: قد ضعَّفه لسوء حفظه: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والنَّسائي، ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العبَّاس [٧٦]... وعبد المهيمن أيضاً فيه ضَعفٌ، فاعتضد. وانضاف إلى ذلك أنَّه – أي: الحديث – ليس من أحاديث الأحكام، فلهذه الصورة المجموعة: حكم البخاريُّ بصحته» [٧٧].

---

(٧٤) قال القسطلاني: «اللُّحَيف»: بضمِّ اللام وفتح الحاء المهملة وسكون التحتية بعدها فاءٌ: مصغرًا، وضبطه بعضهم: بفتح أوله وكسر ثانيه على وزن رَغِيف، ورجَّحه الدمياطي وجزم به الهروي وقال: سُمِّي به لطول ذنبه، فعيل بمعنى فاعل، كأنَّه يلحف الأرض بِذَنَبِه... «اللُّخَيف»: أي بضم اللام وفتح الخاء المعجمة، قال عياض: وبالأول ضبطناه عن عامَّة شيوخنا، وبالثاني عن أبي الحسين اللغوي، وقيل: لا وجه لضبطه بالخاء المعجمة. وفي (النهاية): أنَّه روي بالجيم – اللجيف– بدل الخاء المعجمة، وعند ابن الجوزي بالنون بدل اللام – النحيف – من النَّحافة. القسطلاني، **إرشاد الساري**، ج ٥، ص ٧٢، ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج ٤، ص ٢٣٨.

(٧٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجهاد والسِّيَر، باب اسم الفرس والحمار، ح (٢٨٥٥)، ج ٤، ص ٢٩.

(٧٦) أخرج المتابعة: البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب السبق والرمي، باب ما جاء في تسمية البهائم والدوابِّ، ح (١٩٨٠٢)، ج١٠، ص٤٤، وهي متابعةٌ تامَّةٌ، أوردها من طريق: «عليِّ بن بَحْر، ثنا عبد المهيمن بن عبَّاس بن سهل، عن أبيه، عن سهل بن سعد، أنَّه كان عند سعدٍ أبي سهلٍ: ثلاثة أفراس للنبي ﷺ يَعْلِفُهُنَّ، وأسماؤهنَّ: اللِّزَازُ، واللُّحَيف، والظَّرِبُ».

(٧٧) ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج ١، ص ٤١٨، **هُدَى الساري**، ص ٣٨٩، وفيه أشار إلى المتابعة فقط.

أقول: ومقصود الحافظ هو التالي:

إنَّ سبب ضعف أُبيٍّ هو: سوءُ حفظه، وسيِّءُ الحفظ إنَّما يُخشى منه عند التفرُّد، وهو لم يتفرَّد هنا بهذا الحديث، وإنَّما تابعه عليه أخوه عبد المهيمن.

وهو وإن كان ضعيفاً كأُبيٍّ، بل أشدُّ ضعفاً منه [٧٨]، لكنَّه ممَّا يُعتبر به في هذا الموضع، ويَندفع به ما يُخشى من سوء حفظ أخيه، لا سيَّما وأنَّ الحديث الذي يرويه أُبيٌّ ليس من الأخبار الطويلة التي يُخشى فيها الالتباس، وإنَّما هو خبرٌ يسيرٌ، قليل الألفاظ، لا يجاوز سطراً.

وعدا عن ذلك:

فإنَّ أُبيَّاً يتحدَّث هنا عن شيءٍ لا يمكن أن يَؤثِّر سوء حفظه فيه شيئاً، إذ يتحدَّث عن مَأْثرةٍ من مآثر آبائه، وفضيلةٍ من فضائلهم، وذلك أنَّ جدَّه كان يهتمُّ بأفراس النبيِّ ﷺ التي كانت لها أسماء، فَمِثْل هذه المآثر يتكرَّر ذكرها بالليل والنهار عند مَن تشرَّف بأمثالها.

وقد أصاب أبيٌّ فيما ذكره سنداً ومتناً:

- أمَّا السَّند: فإنَّما هو عن أبيه، عن جدِّه، وهو أَدْعَى للضبط والإتقان.

- وأمَّا المتن: فليس من الغرائب ولا من المنكرات، واشتهار أنَّ للنبيِّ ﷺ فرساً يقال له: (اللحيف)، معروفٌ مشهورٌ عند أهل السِّيَر من غير طريق أُبيٍّ وآبائه.

---

(٧٨) قال الذهبي فيه: «واهٍ»، وهي لا تقال لضعيفٍ فحسب، بل لضعيفٍ جدَّاً، الذهبي، **الكاشف**، ج ١، ص ٦٧١.

فلهذا كلِّه: لم يَجِدِ الإمام البخاريُّ حرجاً في إخراج حديثه في (الصحيح)، مع أنَّ البخاريَّ نفسَه كان أحدَ المتكلِّمين في أُبيٍّ هذا.

فبان بما تقدَّم ذكره: صحَّة نظر الإمام البخاريِّ، وعدم تغاضيه عمَّا قيل في الراوي، وأنَّه لا يلزمه شيءٌ من كلام المنتقدين.

وهكذا نرى مدى دقَّة الإمام البخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وصحَّة نظره في إخراجه لحديث أُبيٍّ هذا في بابٍ قد أَتْقَنه، ولا تَعلُّق له في الأحكام، ممَّا يدل على أنَّه حقَّاً إمام!.

2.7.1.4. ومثال إخراجه للراوي المتكلَّم فيه في المغازي والسير

زياد بن عبد الله بن الطُفيل البَكَّائيُّ [٧٩]، العامريُّ، الكوفيُّ، راوي المغازي والسير عن ابن إسحاق.

اختلف العلماء فيه، وأعدل الأقوال فيه: أنَّه ضعيفٌ في نفسه ولكنَّه أثبت الناس في كتاب المغازي. وأكَّد الأكثرون: أنَّه ثقةٌ في ابن إسحاق وأثبت الناس فيه؛ وذلك لأنَّه أملى عليه إملاءً مرَّتين [٨٠].

ذكر الحافظ: أنَّه ليس له عند البخاري سوى حديثٍ واحدٍ، أورده في الجهاد والسير (المغازي)، ولم يورد الحديث عنه وحده وإنَّما أورده مقروناً مع غيره [٨١]. وسند الحديث هو قوله:

حدَّثنا محمد بن سعيد الخزاعي، حدَّثنا عبد الأعلى، عن حُميدٍ قال: سألتُ أنساً (ح).

حدَّثنا عمرو بن زرارة، حدَّثنا **زياد** قال: حدَّثني حميد الطويل، عن أنس ﷺ قال: «غاب عمِّي أنس بن النَّضْر عن قتال بدر، فقال: يا رسول الله ﷺ ! ... الحديث [٨٢].

فنلاحظ كيف أخرج لزياد في بابٍ هو فيه ثقةٌ، ومع ذلك وزيادةً في الاطمئنان: لم يُخرج له وحده، وإنَّما قرنه مع راوٍ آخر ثقة، ألا وهو: عبد الأعلى بن عبد الأعلى [٨٣]، ليزول الإشكال بالتَّمام.

---

(٧٩) البَكَّاء: لقبٌ يُطلق على العابدين البكَّائين من خشية الله، وقد لقِّب به جماعةٌ، وفي الصحابة من لُقِّب بذلك، ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ج ٣٧، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٨٠) الذهبي، **مَن تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، ص ٢١٠، **الكاشف**، ج ١، ص ٤١١، ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٣، ص ٣٧٥.

(٨١) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٠٣-٤٠٤، وهو يصلح مثالاً لمن خرَّج حديثه مقروناً بغيره.

(٨٢) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجهاد والسير، باب قول الله تعالى: ﴿مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...﴾، ح (٢٨٠٥)، ج ٤، ص ١٩.

(٨٣) الذهبي، **الكاشف**، ج ١، ص ٦١١؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٦، ص ٩٦.

- **موقف المحدِّثين في الرواية عن أهل المغازي والسير:**

وهنا أقف قليلاً مع إخراج المحدِّثين عن أهل المغازي والسير على ما فيهم من كلامٍ أو نظر، فأقول:

تختلف طبيعة أخبار المغازي والسير عن علم الحديث والأثر، إذ لعلم المغازي والسير قواعده الخاصَّة به، التي بها: تُعرف أخبارها، ويميَّزُ صحيحُ المغازي والسير من ضعيفها، ومشهوُرها من غريبها، ولهذا الفنِّ علماؤه وأئمَّته الذين هم المرجع والحُجَّة فيه دون غيرهم.

وقد أدرك الأئمَّة الأعلام طبيعة علم المغازي والسير، وأنَّه يختلف عن علم الحديث والأثر من حيثُ إنَّ عامَّة أخبار المغازي والأحداث الرئيسة للسيرة النبويَّة متواترةٌ تواتراً قطعيَّاً، لا تحتاج في إثباتها إلى الإسناد الذي تحتاجه أخبار الآحاد.

قال ابن تيميَّة: «مغازي رسول الله ﷺ لاسيَّما غزوات القتال: معروفةٌ، مشهورةٌ، مضبوطةٌ، متواترةٌ عند أهل العلم بأحواله، مذكورةٌ في كتب أهل الحديث والفقه والتفسير والمغازي والسير» [٨٤].

بل إنَّ المغازي والسير كانت تُحفَّظ وتُدرَّس كما يُحفَّظ ويُدرَّس القرآن، لشدَّة عناية سلف الأمَّة بها، وهو ما يؤكِّد تواترها من حيث العموم والإجمال من جهة، ومدى عناية علماء الأمَّة من جهة أخرى.

قال ابن كثير: «وهذا الفنُّ ممَّا ينبغي الاعتناء به، والاعتبار بأمره، والتهيُّؤ له، عن زين العابدين عليِّ بن الحسين رحمه الله قال: كنَّا نُعلَّم مغازي النبيِّ ﷺ كما نُعلَّم السورة من القرآن» [٨٥].

---

(٨٤) ابن تيميَّة، **منهاج السنَّة النبويَّة**، ج ٨، ص ١١٧.

(٨٥) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ط ١، ٢٠٠٣ م، ج ٥، ص ٢١، بتصرُّف.

فشأنُ النبيِّ ﷺ ، وشأن دعوته في مكة، وهجرته، ومغازيه في المدينة، وغيرها من أخبار السيرة: أشهرُ من أن تُحتاج إلى الإسناد، بل شهرتها كشهرة القرآن والإسلام، وإن كان أهل الحديث بعد ذلك جمعوا الأخبار المُسنَدة على شروطهم.

كما خرَّج أصحاب الصِّحاح من تلك الأخبار ما كان صحيحاً على شرطهم، كما فعل الإمام البخاري في (صحيحه) في كتاب المغازي، إلا أنَّهم حين لا يجدون حديثاً مسنداً على شرطهم، يكتفون بما عند أهل المغازي والسير من أخبارٍ كثيرةٍ جدَّاً تثبت عندهم ولا إسناد لها صحيح على شرط أهل الحديث.

قال الخليلي عن **محمَّد بن إسحاق بن يسار المدني**، إمام المغازي والسير: «عالمٌ كبيرٌ من أهل المدينة... وإنَّما لم يخرجه البخاري في (الصحيح) من أجل روايته للمطوَّلات والمغازي، ويستشهد به، وأكثرَ عنه فيما يحكي في أيام النبي ﷺ ، وفي أحواله، وفي التواريخ» (٨٦).

وقد تقدَّم قول الحافظ فيه عند الكلام عن إخراج حديث الراوي في المُعلَّقات (٨٧).

وأضيف هنا من قول الحافظ أيضاً وهو يرجِّح رواية ابن إسحاق على رواية غيره في المغازي قال: «وهو – أي محمَّد بن إسحاق – حُجَّةٌ في المغازي، وروايته هنا راجحةٌ على رواية غيره» (٨٨).

ومحمَّد بن إسحاق هذا: مثالٌ آخر يُضاف إلى المثال المتقدِّم.

---

(٨٦) الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق: محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ، ج ١، ص ٢٨٨.

(٨٧) انظر ص ١٣٥.

(٨٨) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٧١.

هذا وممَّا قالوا: يُتَرَخَّص في المغازي والسير، ما لا يُترخَّص في الأحكام.

ونصوصٌ كثيرةٌ عن العلماء تؤكِّد معنى الاحتجاج بأهل المغازي والسير على ما فيهم من كلامٍ، وإخراج حديثهم في بابهم الذي تخصَّصوا فيه واشتهروا به، إلا ما ثبت أنَّهم أخطأوا فيه، أو خالفهم مَن هو أثبت وأعلم في ذلك [٨٩].

(٨٩) يُنظر: المطيري، حاكم المطيري، **مناهج أئمَّة الأثر في الاحتجاج بالمغازي والسير**، بحثٌ محكَّم في مجلَّة قطاع أصول الدين، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد ٥، ٢٠٠٩ م.
ويبقى الكلام فيما إذا تعارض الحديث الصحيح مع خبر أهل المغازي والسير، فللعلماء مذاهب في الترجيح، وقد كتب في ذلك الأستاذ القدير المشرف على بحثي: الدكتور محمد كامل قره بللي –حفظه الله ورعاه – ، **مذاهب العلماء فيما وقع فيه التعارض بين السير والمغازي وبين روايات الأحاديث الصحيحة**، بحثٌ مقدَّم إلى مجلَّة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٣٩، العدد ١، ٢٠١٢ م.

8.1.4. الإخراج للراوي المُتَكلَّم فيه حديثاً يدفع به عنه ما تُكلِّم فيه

قد يُخرج الإمام البخاريُّ للرَّاوي المُتكلَّم فيه حديثاً، هو مناقضٌ لما اتُّهم به، وبإخراجه ذلك يكون البخاريُّ قد أعطى رسالةً صامتةً في دفع ما اتُّهم به الراوي، وهذا دليلٌ على شدَّة دقَّته ويقظته، فالإمام البخاري – وكذا أمثاله من علمائنا السابقين – ليسوا كما نحن عليه اليوم من تطويل الشرح والبيان، فهم لا يتكلَّمون أبداً، ولكنهم يكتبون مصنَّفاتهم على هَدْيٍ وبصيرةٍ، فيراهم من يفهم عنهم أنَّهم يشرحون ويبيِّنون، وأحياناً يُلمحون إلماحاتٍ ويشيرون إشاراتٍ، ففَهِم مَن فهم، وعَلِم مَن علم!

عدا عن أنَّ الإمام البخاري إمامٌ في هذا الشأن، وقوله في الراوي أو فعله – أي: تخريجه لحديثه– لا يقلُّ عن قول مَن طعن في الراوي أو تكلَّم فيه [٩٠].

- مثاله: **إسماعيل بن أبان الورَّاق**، أبو إسحاق وقيل: أبو إبراهيم، الكوفيُّ، الأزديُّ.

وثَّقه أكثر علماء الجرح والتعديل، وتكلَّم فيه البعض من ناحيتين: كونه غيرَ قوي، واتُّهم بالتشيُّع.

قال الدارقطني في روايةٍ للحاكم عنه: ليس بقويٍّ.

وقال الجوزجاني: كان مائلاً عن الحقِّ، ولم يكن يكذب في الحديث، قال ابن عدي – مفسِّراً قوله –: يعني ما عليه الكوفيون من التشيُّع، وأمَّا الصدق فهو صدوق الرواية؛ وقد ذكر الحافظ عن البزَّار نحو قول الجوزجاني [٩١]. يقول الباحث: ولعلَّه أخذه منه.

---

(٩٠) انظر ما تقدَّم ص ١٠٢–١٠٣.

(٩١) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج ١، ص ٥٠٤؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ١، ص ٢٦٩–٢٧٠.

وقال الحافظ مجيباً عمَّا قيل في إسماعيل: «الجوزجاني كان ناصبيًّاً [٩٢]: منحرفاً عن عليٍّ ﷺ، فهو ضدُّ الشيعيِّ: المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعاً، ولا ينبغي أن يسمع قول مُبتدِعٍ في مُبتدِعٍ. وأمَّا قول الدارقطني فيه: فقد اختلف، وله شيخٌ يقال له إسماعيل بن أبان الغنوي، أجمعوا على تركه، فلعلَّه اشتبه به» [٩٣].

أقول: أخرج له البخاري ستَّة أحاديث [٩٤]، وبغضِّ النظر عن كيفيَّة روايته لأحاديثه، فقد أخرج البخاريُّ له قول النبيِّ ﷺ: «لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ» [٩٥]، وهذا الحديث مخالفٌ لبدعة التشيُّع، وهذا دليلٌ على أنَّه لم يكن متشيِّعاً، وإلا لما روى هذا الحديث عن النبيِّ ﷺ الذي يَحرِم آل البيت من الميراث، علماً أن قضية الميراث من القضايا الكبرى بالنسبة إلى الشيعة، حتى وقتنا الحاضر.

ومع ذلك: فقد أقلَّ الرواية عنه، وأخرج له ما تُوبع عليه، ولأحاديثه شواهد، عدا عن كونه شيخ البخاري.

---

(٩٢) فرقةٌ معروفةٌ تتديَّن ببغض سيِّدنا عليٍّ ﷺ ، فالجوزجاني ناصبيٌّ، وهذا هو الحقُّ، والحقُّ عنده: هو النَّصْبُ، وعليه: فما فسَّر الحافظ «الحقَّ» في (شرح النخبة) من قول الجوزجاني في وصف الرواة: «ومنهم زائغٌ عن الحقِّ – قال الحافظ: أي: عن السُّنَّة –» فهذا التفسير فيه نظر! وكان ينبغي أن يقول: أي عن النصب؛ وذلك أنَّ الإمامين ابن عدي في (الكامل) والدارقطني كما في (سير أعلام النبلاء) قد وصفا الجوزجاني بشدَّة ميله إلى التحامل على سيدِّنا عليٍّ ﷺ ، أي: إلى مذهب النصب.
ينظر: ابن حجر، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، ص ١٠٤؛ ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج ١، ص ٥٠٤؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ٦، ص ٣٦.
وكنتُ قد وضعت إشارة استفهام في (النزهة) على تفسير الحافظ ذلك، حتى رأيت سيدي العلَّامة الشيخ محمد عوَّامة جزاه الله كلَّ خير، نبَّه على ذلك في تعليقه على (التدريب) ج ٤، ص١٢٦–١٢٧، مع التمثيل والتحليل، والتنبيه على ما فعله مُحقِّق كتاب الجوزجاني (أحوال الرجال) من محاولته تبرئة الجوزجاني من النَّصْب!

(٩٣) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٩٠.

(٩٤) تنظر الأحاديث: (٩٢٧، ١٦٥٤، ٤٧١٨، ٥٧٠٢، ٦٥٣١، ٦٧٢٧).

(٩٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الفرائض، باب قول النبيِّ ﷺ: «لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»، ح (٦٧٢٧) ج ٨، ص ١٤٩.

- مثال آخر: **أبو مَعمر المُقْعَد** [٩٦] **البصري، عبد الله بن عمرو بن أبي الحجَّاج.**

وثَّقه ابن معين وعليُّ بن المديني وأبو داود والعجلي وأبو حاتم وأبو زرعة وابن حبَّان والأئمَّة كلُّهم، لكن قال العجلي وابن خِراش وغير واحد – كالأَزْدِي –: أنَّه كان يرى القَدَر، زاد أبو داود: لكنَّه كان لا يتكلَّم فيه [٩٧].

فأبو معمر: ثقةٌ بتوثيق الأئمَّة، حتى أنَّ فيهم من هو متشدِّدٌ في الجرح كابن معين وأبي حاتم، فقد وثَّقوه دون ذكرٍ لبدعته، وكما هو معلومٌ ومقرَّرٌ: أنَّ المتشدِّد إذا وثَّق شخصاً فيُتَمسَّك بتوثيقه [٩٨].

وأمَّا الذين جرحوه كابن خِراش والأزدي: فهؤلاء مجروحون في أنفسهم، فكيف يُؤخَذ بِجَرْحهم [٩٩]؟!

وبقي كلام العجلي: فقد وثَّقه وأشار إلى بدعته إشارةً، وعلى فرض التسليم بها: فلم يكن مُغالياً، ولا داعياً، ولا راوياً ما يؤيِّد بدعته – كما أشار أبو داود –. قال ابن حِبَّان: «فمن انتحل نحلةً بدعةً، ولم يَدْعُ إليها، وكان مُتقناً: كان جائز الشهادة، محتجَّاً بروايته» [١٠٠].

---

(٩٦) المُقْعَد: بضمِّ الميم وسكون القاف وفتح العين وفي آخرها دال، يقال هذا: لمن أُقعد وعجز عن القيام والمشي، وعُرف به أبو معمر البصري المقعد. ينظر: ابن الأثير، أبو الحسن عزُّ الدين علي بن محمد، ابن الأثير الجزري، **اللباب في تهذيب الأنساب**، دار صادر، بيروت، ج ٣، ص ٢٤٨.

(٩٧) المِزِّي، **تهذيب الكمال**، ج ١٥، ص ٣٥٤؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٥، ص ٣٣٦، **هُدَى الساري**، ص ٤١٥.

(٩٨) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ذِكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة رحمه الله، مطبوعٌ ضمن مجموع: (أربع رسائل في علوم الحديث)، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٤، ١٩٩٠ م، ص ١٧١.

(٩٩) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، ط ١، ١٩٦٣ م، ج ٢، ص ٦٠٠؛ ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٩٠، ٣٩٣.

(١٠٠) ابن حِبَّان، **الثِّقات**، ج ٦، ص ٢٨٤.

وإذا أتينا إلى موقف الإمام البخاري من أبي معمر، وروايته عنه: فسنرى أنَّه قد احتجَّ به وأكثر عنه، حيث بلغت رواياته (٦٩) حديثاً، وبعضها مكرَّرٌ، روى له أصولاً ومتابعاتٍ وأفراداً.

بل إنَّه انتقى من حديثه ما يخالف قول القدرية: "بأنَّ الله ﷻ يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء" [١٠١]، وهو حديث: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»، وله متابعةٌ تامَّةٌ عنده [١٠٢].

فكأنَّ الإمام البخاريَّ أراد أن ينفي عنه ما رُمي به، فهذا يدلُّ على أنَّه اطَّلع على ما رموه به، وعرف حاله لأنَّه شيخه، ثم قال لنا: إنَّ هذه البدعة غير ثابتةٍ عليه، وإلا لما أكثرتُ من إخراج حديثه.

أقول: وهذه المعرفة، وهذا الاطِّلاع الواسع على الرجال وأحوالهم: لم يكن خاصَّاً بشيوخه فحسب، بل تجاوز شيوخه وشيوخ شيوخه ومَن فوقهم.

نقل العلماء: عن أبي بكر المديني أنَّه قال: كنَّا بنيسابور عند إسحاق بن راهويه، وأبو عبد الله – أي: البخاري – في المجلس، فَمَرَّ إسحاق بحديثٍ، كان دون الصحابي عطاء الكيخاراني.

فقال إسحاق: يا أبا عبد الله، أيش كيخاران؟ فقال: قريةٌ باليمن، كان معاوية بن أبي سفيان ﷺ بعث هذا الرجل من أصحاب النبيِّ ﷺ إلى اليمن، فَمَرَّ بكيخاران، فسمع منه عطاءٌ حديثين.

فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، كأنَّك شهدتَ القوم؟!» [١٠٣].

---

(١٠١) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾، ح (٧٥٥١)، ج ٩، ص ١٥٩، ومتابعته هي: حديث (٦٥٩٦).

(١٠٢) الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، **الملل والنِّحَل**، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسَّسة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٨ م، ج ١، ص ٢٨، ٤٧، ٦٦، ١٢٧، وج ٢، ص ٣٠، وغيرها... .

(١٠٣) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ٢، ص ٣٢٢، بإسناده؛ ومن طريقه: المِزِّي، **تهذيب الكمال**، ج ٢٤، ص ٤٤١؛ والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤١٥، بإسناد الورَّاق؛ وابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٣، بدون إسناد.

9.1.4. أنواعٌ أخرى من الانتقاء

فهذه هي بعض صور الانتقاء عند الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ، أشرتُ إليها مع الشرح والتمثيل، وشيءٍ من التفصيل، وهناك صورٌ أخرى لا يسع المقام لشرحها وتفصيلها، نظراً لضيق الوقت.

لكنِّي سأشير إلى بعضٍ منها إشارةً مع التمثيل فقط، من أجل الفائدة، والأمر كما قدَّمتُ: أنَّ هذه الصور ليست نهائيةً، بل قابلةً للزيادة عليها أيضاً، بحسب سعة الاستقراء والتأمُّل، فمن ذلك:

1.9.1.4. الإخراج للراوي فيما يتعلَّق بفائدةٍ لغويَّةٍ، ومثاله: أحمد بن عاصم البَلْخِي [١٠٤].

2.9.1.4. الإخراج للراوي حديثاً فيه لفظٌ مختصرٌ، ومثاله: أبو يعلى التوَّزي، محمَّد بن الصَّلْت

3.9.1.4. الإخراج للراوي حديثاً واحداً فقط، وأمثلته كثيرةٌ، تقدَّم بعضٌ منها [١٠٦]، وسأضيف بعضاً مِمَّا لم يُذكر، وذلك مثل: أَسِيْد بن زيد بن نجيح الجمَّال [١٠٧]، الربيع بن يحيى بن مِقْسَم الأُشناني البصري [١٠٨]، محمد بن زياد الزيادي الملقَّب بـ (يؤيؤ) [١٠٩]، وغيرهم.

---

(١٠٤) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة، عقب ح (٦٤٩٧)، ج ٨، ص ١٠٤، والحديث ليس في جميع الطبعات، وإنَّما في الطبعات التي فيها: بيانٌ للروايات، وهو من رواية أبي ذر الهروي، عن المستملي.

(١٠٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الحدود، باب لم يحسم النبي ﷺ المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا، ح (٦٨٠٣)، ج ٨، ص ١٦٣.

(١٠٦) وهم: أحمد بن أبي الطيب البغدادي ص ١١٢، عطاء بن السائب الثقفي ص ١٤٠، عبَّاد بن يعقوب الرواجني ص ١٤١، أُبَيّ بن العباس بن سهل بن سعد الساعدي ص ١٦٨، زياد بن عبد الله بن الطفيل البكَّائي ص ١٧٢. وآخرها المثالان المذكوران في هذه الصفحة: أعني أحمد بن عاصم البلخي، ومحمد بن الصَّلْت أبو يعلى التَّوَّزي.

(١٠٧) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب، ح (٦٥٤١)، ج ٨، ص ١١٢.

(١٠٨) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿لقد كان في يوسف ..﴾، ح (٣٣٨٥)، ج ٤، ص ١٥٠.

(١٠٩) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الغضب والشدَّة لأمر الله، ح (٦١١٣)، ج ٨، ص ٢٨.

والمُلاحَظ هنا: أنَّ أكثر أحاديث هؤلاء هو في بابٍ لا تعلُّق له بالأحكام، وإنَّما في الآداب والرقاق والفضائل ونحوها، ومع ذلك فلم يكتف بإخراجه حديثاً لهم، بل راعى في ذلك طرقاً أخرى، تحتاج إلى بسطٍ وتفصيلٍ، لكنِّي أشرتُ أنِّي سأكتفي بالتمثيل.

ومن المُلاحَظ أيضاً: أنَّ هؤلاء الذين أخرج لهم حديثاً واحداً: معظمهم من شيوخه، وهذا إذا دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على أنَّ الإمام البخاريَّ كان يعرف مقامه في نفسه، ويعرف مكانة كتابه (الصحيح)، فكأنَّه أراد إدخال بعض شيوخه في (الصحيح) بأيِّ طريقة كانت، مع علمه أنه قد جرى فيهم كلام، ربَّما ليدلَّ على توثيقه لهم، وربَّما لأمورٍ أخرى في نفسه.

ولِمَ لا يعرف نفسَه؟! وهو الذي لم يَرَ مِثْلَ نفسه كما قال عنه شيخه.

فقد كان البخاريُّ يقول: ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند عليِّ بن المديني. فبلغ ذلك القولُ عليَّ بن المديني فقال: «دعوا قولَه، فإنَّه ما رأى مِثْلَ نفسِه» (١١٠).

هذا.. وبما تقدَّم من الصور أكون قد بيَّنتُ منهج الانتقاء عند الإمام البخاري، وعرضتُه عرضاً سريعاً، موضِّحاً إيَّاه بالأمثلة والتطبيق.

---

(١١٠) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ٢، ص ٣٢٢؛ النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١، ص ٦٩؛ المِزِّي، **تهذيب الكمال**، ج ٢٤، ص ٢٥١-٢٥٢ [وفي المطبوع خطأٌ في الصفحات]، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ٤٢٠؛ ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٤٧، ٤٨٣.

2.4. منهج الانتقاء (مناقشة)

وبعد هذا العرض والتَّمثيل أُراني أخلُص إلى المناقشة والتحليل، فأقول:

- أشار بعض الباحثين [١١١] إلى أنَّ الإمام البخاريَّ إنَّما يلجأ إلى منهج الانتقاء، إذا أراد إخراج حديث الراوي المتكلَّم فيه في الأصول، أي: إذا لم يجد لحديث الراوي المتكلَّم فيه متابعاتٍ ولا شواهد، وأراد إخراج حديثه: فعندئذٍ يستعمل منهج الانتقاء، فينتقي من أحاديثه بصورةٍ من صور الانتقاء المتعدَّدة.

أقول: رأينا من خلال عرض صور الانتقاء السابقة – والتي كانت على سبيل المثال لا الحصر –، أنَّ كثيراً من الأحيان لم يكتفِ البخاري بالانتقاء، وإنَّما أورد للرواة ما أورده – بعد انتقاء حديثهم – مستعملاً طريقةً أخرى من طرق الإخراج للراوي المتكلَّم فيه التي ذكرناها، من المتابعات أو الشواهد أو المُعلَّقات أو المقرون بغيره، حتى لو عُدمت المتابعات والشواهد فعلى أقلِّ تقدير يُعلِّق الحديث.

نعم يصدق ذلك على بعضٍ ممَّن تُكلِّم فيهم ولم يورد لهم إلا في الأصول، فيلجأ البخاري حينئذٍ إلى الانتقاء، وهذا ما فعله الحافظ تماماً في الاعتذار عنه عندما يضيق الجواب في المتابعات ونحوها، كما تقدَّمت الإشارة إليه [١١٢]، وهذا يحتاج إلى تتبُّعٍ واستقراءٍ خاصَّين.

على أنِّي أرى أنَّ الانتقاء يشمل الطرق الأخرى التي استعملها البخاري في إخراجه حديث الراوي المتكلَّم فيه، فإيراده حديث الراوي المتكلَّم فيه في المتابعات أو غيرها: هو عين الانتقاء أيضاً.

---

(١١١) حَمَام، عبد الجواد حَمَام، **منهجيَّة انتقاء البخاري عن شيوخه المتكلَّم فيهم**، بحثٌ مقدَّمٌ إلى المؤتمر الدولي "الإمام البخاري"، بجامعة ابن خلدون، استانبول، ٢٠١٩ م، ولم يطبع بعد، وإنَّما سمعته سماعاً.

(١١٢) انظر ص ١٤٧.

- ويرى أستاذي القدير المشرف على هذا البحث الدكتور محمَّد كامل قره بللي – حفظه الله – [١١٣] أنَّ انتقاء الإمام البخاري حديث الرواة المتكلَّم فيهم إنَّما هو إخراجٌ لحديثهم على سبيل الاحتجاج، أي: كلُّها في الأصول؛ لكون البخاري تحقَّق من صحَّتها، دون سائر أحاديثهم.

ويرى كذلك أنَّ من طرق تحقُّقه من صحَّة أحاديثهم: ثبوتها في نُسَخهم الحديثيَّة الخاصَّة بهم، سواء ما وصل إلى البخاري منها واطَّلع عليها، أو ما ثبت لديه بنقل أحد كبار النُّقَّاد الذين سبقوه ممَّا وقفوا على نسخ أولئك الرواة، حتَّى استطاعوا معرفة ما صحَّ من أحاديثهم.

وأنَّ هذا المذهب أحسن من القول بأنَّ البخاريَّ أخرج تلك الأحاديث اعتباراً، على ما هو المشهور بنحو ما قدَّمناه.

أقول: وهو رأيٌّ وجيهٌ جدَّاً، والنفس تميل إليه، إلا أنَّ في القلب منه شيئاً، بل أشياء، هي من بابة عدم الاطمئنان القلبي في إسكات الطرف الآخر من المعترضين والمشكِّكين.

– ففيما يتعلَّق بالنسخ الحديثيَّة: فيَرِد عليه ما تقدَّم في حقِّ إسماعيل بن أبي أُويس [١١٤]، فالكلام الذي قيل فيه: لا يكفي بالاعتذار عنه للبخاري بأنَّه قد انتقى أحاديثه من كتابه، وأنَّه رواها على سبيل الاحتجاج، فكان لا بُدَّ من طريقةٍ أخرى لإسكات الخصم، ولحصول الاطمئنانِ القلبيِّ التامِّ.

---

(١١٣) قره بللي، محمَّد كامل قره بللي، **مُرونة منهج البخاري في إيراد رواياتٍ لبعض الضعفاء في (الصحيح)، "النُّسَخ الحديثية المشتمِلة على رواةٍ تُكُلِّم فيهم في صحيح البخاري نموذجاً"**، بحثٌ مقدَّمٌ إلى المؤتمر الدولي "الإمام البخاري"، بجامعة ابن خلدون، استانبول، ٢٠١٩ م، لم يطبع بعد، ولكنَّ الأستاذ تكرَّم علي به للاطِّلاع عليه والاستفادة منه، فجزاه الله كلَّ خير.

(١١٤) انظر ص ١٦١–١٦٣.

وهذا ما فعله الإمام البخاريُّ تماماً في إخراجه حديثه في المتابعات، ومِن ثَمَّ لم ينتقد الدارقطني من مروياتّه في (الصحيح) سوى حديثٍ واحدٍ [١١٥]، وذلك لأنَّ الدَّارقطنيَّ قد وقف لجميع أحاديثه على متابعٍ له فيها، كما بيَّن ذلك الحافظ، وتعقَّبه بالجواب عن هذا الحديث، بوجود متابعٍ له أيضاً كما هي أحاديثه الأخرى في (صحيح البخاري) [١١٦].

- وفيما يتعلَّق بالطرق الأخرى: فهذا إنَّما يكون من باب حسن الظنِّ، ونحن نقول به بلا شكٍّ، لِما نعلمه من إمامة البخاري، وتقدِّمه في هذا الشأن.

وهو يشبه حسن الظنِّ الذي أشار إليه الحافظ المِزِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، حيث جاء في أسئلة الإمام تقي الدين السُّبْكي للحافظ أبي الحجَّاج المِزِّي: وسألتُه عمَّا وقع في الصحيحين من حديث المُدَلِّسين معنعناً هل نقول: إنَّهما اطَّلعا على اتصالها؟

فقال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظنِّ بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المُدَلِّسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح [وما بقي إلا تحسين الظنِّ بهما]» [١١٧].

---

(١١٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجهاد والسير، باب إذا أسلم قومٌ في دار الحرب، ولهم مالٌ وأرضون فهي لهم، ح (٣٠٥٩)، ج ٤، ص ٧١.

(١١٦) ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٣٦٣.

(١١٧) ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج ٢، ص ٦٣٥؛ السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٢، ص ٤٢٥؛ الأمير الصنعاني، **توضيح الأفكار**، ج ١، ٣٢٢.

وما بين المعقوفتين أفاده الشيخ العلَّامة محمد عوَّامة حفظه الله في تعليقه على: **تدريب الراوي**، ج ٣، ص ٢٦٥، أفاده من المجموع الخطِّي الذي يضمُّ (عشرة كتب في الرجال وعلوم الحديث)، الذي صوَّرته دار الحديث الكتَّانيَّة، بخطِّ الحافظ البوصيري، ص ٦٧١، نقله البوصيري عن خطِّ ابن حجر.

وقد علَّق على ذلك شيخنا العلَّامة الشيخ محمد عوَّامة بقوله: ومع تمام الإجلال والاحترام لأئمَّتنا المتقدِّمين والمتأخِّرين، فإنَّ الدراسة التفصيليَّة [١١٨] تكشف الأمر على جليَّته، وتفصِّل الأجوبة على التمام، دون الاتكاء على (حسن الظنِّ)، والحمد لله [١١٩].

إذن! فالدِّراسات التفصيليَّة من خلال إثبات المتابعات والشواهد ونحوهما ممَّا يرفع الإشكال عن أحاديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم: تُسكت الطرف الآخر، وتؤكِّد حسن الظنِّ الذي نعتقده.

على أنِّي أرى أنَّه لا خلاف في الحقيقة، إذ وجود متابعٍ لحديث الراوي المتكلَّم فيه في واقع الأمر، يقوِّي الحديث ويزيل الإشكال بلا شكٍّ، ويبقى الخلاف لفظيَّاً في رؤية البخاري لحديث هذا المتكلَّم فيه، هل يرى البخاريُّ حديثه الذي أخرجه له أصلاً أم اعتباراً؟

- فهذه بعض الآراء فيما يتعلَّق بمنهج الانتقاء، وبعد هذا أُراني أخلُص إلى الآتي، فأقول:

ما تقدَّمت الإشارة إليه من منهج الإمام البخاريِّ ودقَّته واحتياطه في كيفيَّة انتقائه وإخراجه لحديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم، لهو مظهرٌ من مظاهر إمامته وبراعته رَحِمَهُ اللَّهُ .

وهو يذكِّرنا بالقصة المشهورة جدَّاً، التي تُظهر إمامته، وهي واحدةٌ من مواقفَ كثيرةٍ عجيبةٍ له رَحِمَهُ اللَّهُ ، ذكرها ابن عدي في مقدِّمة كتابه: (أسامي من روى عنهم محمَّد بن إسماعيل البخاري) [١٢٠].

---

(١١٨) وبكون الحديث عن المدلِّسين، فمثال ذلك دراسة: **(روايات المُدَلِّسين في صحيح البخاري)** للدكتور عوَّاد الخلف، ودراسة: **(المُدَلِّسين ومروياتهم في صحيح البخاري)** للدكتور فهمي أحمد القزّاز، ونحوهما من الدراسات التفصيليَّة.

(١١٩) انظر: تعليق الشيخ على: السيوطي، **تدريب الراوي**، ج ٣، ص ٢٦٦.

(١٢٠) ابن عدي، **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري**، ص ٥٢-٥٣، ومن طريقه نقلها العلماء.

قال: سمعتُ عدَّةً من مشايخ بغداد [١٢١] يقولون: إنَّ محمَّد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا [وأرادوا امتحان حفظه] [١٢٢].

فعمدوا إلى مئة حديثٍ، فقلبوا متونها وأسانيدها: وجعلوا متنَ هذا الإسنادِ لإسنادٍ آخر، وإسنادَ هذا المتنِ لمتنٍ آخر، ودفعوها إلى عشَرة أنفس، إلى كلِّ رجلٍ عشْرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلقوا ذلك على البخاريِّ. وأخذوا عليه الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعةٌ من أصحاب الحديث من الغُرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين.

فلمَّا اطمأنَّ المجلس بأهله: انتدب إليه رجلٌ من العشرة، فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحدٍ حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه.

قال: **فكان الفُهماء ممَّن حضر المجلس يلتفِتُ بعضهم إلى بعضٍ ويقولون: الرُّجل فَهِم، ومَن كان منهم غير ذلك: يقضي على البخاريِّ بالعجز والتَّقصير وقلَّة الفهم.**

ثم انتدب رجل ثانٍ من العشرة، ففعل كما فعل الأول، ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلُّهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة، والبخاريُّ لا يزيدهم على: لا أعرفه.

فلمَّا علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأوَّل فقال: أمَّا حديثك الأوَّل: فقلتَ كذا، [وصوابُه كذا]، وحديثُك الثاني كذا، [وصوابه كذا]، والثالث والرابع على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة.

---

(١٢١) قال الحافظ السخاوي: «ولا يضرُّ جهالة شيوخ ابن عدي فيها؛ فإنَّهم عددٌ ينجبر به جهالتهم»، ينظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ج ١، ص ٣٣٨.

(١٢٢) النقل عن ابن عدي بتصرُّفٍ، وما بين القوسين من زيادات الحافظ ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٨.

فَرَدَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وكلَّ إسنادٍ إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، وردَّ متون الأحاديث كلِّها إلى أسانيدِها، وأسانيدَها إلى متونها، فأقرَّ الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل [١٢٣].

أقول: وكذلك النَّاس أمامَ هذا الإمامِ، وأمام منهجه الانتقائي لحديث الرَّاوي المتُكلِّم فيه:

- إمَّا فَهِمٌ يقضي للبخاريِّ بالإمامة.
- وإمَّا جاهلٌ متطاولٌ عليه، طاعنٌ في كتابه، ويتَّخذ ذلك ذريعةً للطَّعن في كتب السُّنَّة الأخرى.

هذا وما ذكرته من منهج الإمام البخاريِّ في (صحيحه) ودقَّته في إخراجه حديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم، منطبقٌ تماماً على الإمام مسلم، وعلى منهجه في (صحيحه) كذلك أيضاً – وتقدَّمت الإشارة إلى بعضه –، إذ الأئمَّة والعلماء عندما يتكلَّمون بهذا الخصوص، فإنَّما يتناولون كِلَا الإمامين مع (صحيحَيهما).

ومَثَل هؤلاء الأئمَّة – وسائر أئمتنا أيضاً – مَثَل مَن ينطبق عليه قول القائل: (قتل أرضاً خبيرُها): يمشي هذا الخبير في شعاب الأرض وسهولها وأوديتها، في وقت الزَّلازل والأمطار والحرِّ والبَرْد، وهو مُطْمَئِنٌ واثقٌ بنفسه، عارفٌ أين يمشي وكيف يمشي، ويصل إلى غايته ومنتهاه بسلام.

وغيره يمشي في الظِّلِّ والسُّكون، وينتقد ذلك الخبيرَ الماهرَ، ويَهْرِفُ بما لا يَعرف، ويصفه بالمخاطرة والتَّهوُّر، وهو لا يجني من ثمار العلم والمعرفة شيئاً!! والكلام طويلٌ، والحديث ذو شجونٍ وفنونٍ.

---

(١٢٣) قال الحافظ ابن حجر: «هنا يُخضع للبخاري؛ فما العجب من ردِّه الخطأ إلى الصواب، فإنَّه كان حافظاً، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة!»، وعزاه في (النكت) إلى شيخه العراقي، وذكر أنَّه سمعه منه غير مرةً، ينظر: ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص٤٨٨، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج ٢، ص ٨٦٩.

فالأئمَّة السَّابقون ﷺ كانوا على تُؤَدَةٍ تامَّةٍ، مع بصيرةٍ نافذةٍ، فيما يكتبون ويحكمون.

ومن الضَّوضاء والصَّخب المُغرِض أن يقول قائلٌ: انظروا إلى (الصحيحين) اللَّذَيْن يُدَّعى الإجماع على تلقِّيهما بالقبول: يُروى فيهما عن فلانٍ وفلانٍ... .

وانظروا إلى البخاريِّ حيث يروي في (صحيحه) عن: إسماعيل بن أبي أُويس، وأُبيِّ بن العبَّاس، وعبَّاد بن يعقوب ... وغيرهم.

والبحثُ العلميُّ الهادئ: يعيد الحقَّ إلى نصابه، ويردُّ الباطل على صدور أصحابه [١٢٤].

(١٢٤) مستفادٌ من سيِّدي العلَّامة الشَّيخ محمَّد عوَّامة حفظه الله، وكذا المثل الرائع وشرحه، من تعليقه على: (تدريب الراوي)، ج ٣، ص ٢٤٥، وهو يتكلم عن تدليس الوليد بن مسلم، وعن إخراج البخاري ومسلم لحديثه.

الخاتمة

نتائج

من خلال ما تقدَّم في شأن الرُّواة المُتكلَّم فيهم في (صحيح البخاري)، وإخراج البخاريِّ لحديثهم، نخلُص إلى عِدَّة أمورٍ، أُجمِلُها فيما يلي:

١- المقصود بقولنا: "الرُّواة المُتَكلَّم فيهم في (صحيح البخاري)": هم كل مَن وقع فيه كلامٌ بسببٍ من أسباب الطَّعن، حتى ولو لم يكن ثابتاً في حقِّ بعضهم.

٢- أنَّ في (صحيح البخاري) جماعةً من الرُّواة المُتكلَّم فيهم، سواء كانوا في طبقة شيوخه، أو في طبقة مَن فوقهم، إلا أنَّ أكثرهم من شيوخه، الذين أخذ عنهم ومارس حديثَهم، ولا شكَّ أنَّ المرءَ أشدُّ معرفةً بشيوخه، وبصحيح حديثهم من ضعيفه.

٣- أنَّ البخاريَّ لم يُكثر من إخراج حديثهم، مع أنَّ بعضهم مكثرٌ جدَّاً في الرَّواية، وفي فعله هذا: إشارةٌ إلى تحفُّظه في حديث هذا الرَّاوي.

٤- أنَّ البخاريَّ لم يكن غافلاً عمَّا قيل في هؤلاء الرُّواة المُتكلَّم فيهم، حتَّى يستدرك عليه البعض أو يعيب، بل كان رَحِمَهُ اللَّهُ في أعلى درجات الدِّقة والاحتياط والتيقُّظ، وذلك واضحٌ في طُرُق إخراجه لحديثهم.

٥- أنَّ البخاريَّ في إخراجه لأحاديث هؤلاء المُتكلَّم فيهم لم يخالف شرطه؛ إذ لم يشترط عدالة الرُّواة، وإنَّما اشترط صحَّة الروايات، وفرقٌ بين الأمرين.

٦- أثبت في إخراجه ذلك أنَّ لديه مرونةً في التصحيح، وأنَّه لا يمشي وَفْقَ قوالب جامدة – كما يفعل بعض الناس قديماً وحديثاً –، وإنَّما ينظر في المتون، ويُفرِّق بين الحكم على الراوي الضعيف، وبين الحكم على رواياته.

٧- أخرج البخاريُّ أحاديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم بِطُرُقٍ سليمةٍ مقبولةٍ عند المحدِّثين، أظهرت بجلاءٍ إمامة البخاريِّ وسعة علمه في علم الجرح والتعديل وعلل الحديث.

٨- طرق إخراجه لحديثهم هي: في المتابعات، أو الشواهد، أو مُعلَّقات، أو مقرونين بغيرهم، أو انتقاءً.

٩- الانتقاء أوسع هذه الطرق وأدُّقها، وهو صنعةٌ حديثيَّةٌ لا يُتقنها إلا كبار النُقَّاد من أمثال البخاري.

١٠- وَرَدَ عن الإمام البخاري كلماتٍ تُفصح عن منهجه الانتقائي، وقد تمسَّك بهذه الكلمات العلماء، وخاصَّةً الحافظ ابن حجر في الدفاع عما قيل في رجال البخاري.

١١- للانتقاء صورٌ متعدِّدةٌ، قابلةٌ للزيادة عليها، بحسب سعة الاستقراء والتأمُّل.

١٢- من أهمِّ صور الانتقاء التي استعملها الإمام البخاريُّ في إخراجه حديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم: أنَّه ينتقي من رواياتهم فيُخرج لهم أحاديث بضدِّ ما اتُّهموا به، وكأنَّه يدفع بتلك الأحاديث التُّهمة عنهم، إمَّا لأنَّها غير صحيحة في حقِّهم، أو أنَّها لا تأثير لها على روايتهم.

١٣- الإمام البخاري هو إمام هذا الفنِّ والمُقدَّم فيه، فهو حقَّاً: أستاذ الأُستاذين، وسيِّد المحدِّثين، وطبيبُ الحديث في علله.

توصيات

ذكرت في المقدِّمة أنَّ كتاب (صحيح البخاري) ما يزال مورداً عذباً للظامئين، ومرتعاً خِصباً للدارسين، ولذا فهناك العديد من التوصيات، أشير إلى أهمِّها:

- الاعتناء بالفصلين الثامن والتاسع من مقدِّمة الحافظ ابن حجر (هُدَى الساري)، المتعلِّقين بالأحاديث المنتقدة والرواة المُتكلَّم فيهم في (الصحيح)، اعتناءً تامَّاً بالبحث والدراسة والتحقيق، والطباعة المفردة، والخدمة الكاملة.

- تقديم دراسةٍ عن رجال الإمام مسلم المُتكلَّم فيهم، ودفع الطعون عنهم، على طريقة الحافظ ابن حجر في (هُدَى الساري)، وكذلك الأحاديث المنتقدة على الإمام مسلم مع الجواب عنها، فهذان البابان وإن تكلَّم فيهما شُرَّاح مسلم، لكنَّه ليس كعمل الحافظ في (صحيح البخاري)، حصراً وجودةً وبحثاً.

- تقديم دراسةٍ كمثل هذه الدراسة عن منهج الإمام مسلم في إخراجه حديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم، وأرجو الله أن يوفِّقني لذلك في الأيَّام القادمة.

- تقديم دراسةٍ جامعةٍ، فيها مقارنةٌ بين منهج الإمامين في إخراجهما أحاديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم.

- إنشاء منظَّمة عالميَّة تهتَّم بالصحيحين، مهمَّتها تنظيم جهود الباحثين في أنحاء المعمورة، والتنسيق بينهم، تكون له خطَّة ومنهج وهدف، فهناك الكثير من البحوث المكرَّرة.

- تقديم دراسةٍ خاصَّةٍ نظريَّةٍ تطبيقيَّةٍ حول إخراج الإمام البخاري حديث الرُّواة المُتكلَّم فيهم في (المتابعات والشواهد).

- أن ينفر طائفةٌ من الدارسين فيُولوا طريقة الإمام البخاريِّ في الاختيار عنايتَهم الفائقة، ومنهجَه في الانتقاء رعايتَهم الناطقة... فيكثروا من صور الانتقاء، مع الإكثار من الأمثلة التطبيقيَّة.

- حصر الرُّواة المُتكلَّم فيهم الذين أخرج لهم الإمام البخاري في الأصول، ودراستهم دراسةً خاصَّة، ودراسة طريقة إخراج البخاري لحديثهم، لاسيَّما طريقة انتقائه لأحاديثهم.

- أن يقوم مختصٌّ أو مختصُّون فيجمعوا لكلِّ حديثٍ أخرجه البخاريُّ ما له من طرقٍ وألفاظٍ، ثم يبيِّنوا للمحبِّين وغيرِهم ماذا أخذ البخاريُّ من تلك الطُّرق وما ترك، وما فضَّل من لفظٍ وما طوى، وما وراء التكرار باتِّحاد السند واختلافه من أهدافٍ وغاياتٍ.. عند ذلك قد يَفهم مَن يريد الفهم كيف تكوَّن (الصحيح)، ويفهم معنى تخريجه واختصاره من ألوفٍ مؤلَّفةٍ.

- أن تكون في ديار الإسلام كَراسٍ علميَّةٌ في كلِّ مدينةٍ تتولَّى قراءةَ هذا الكتاب، وبيانَ ما فيه من علمٍ وصناعةٍ وهَدْيٍ وتوجيهٍ وإرشادٍ.

- أن يكون في ساعات الدرس في المدارس والجامعات مساحاتٌ أكبر لكتب السنة، و(الصحيح) في مقدِّمتها.

- أن تصطبغ الأمَّة بصبغة السُّنَّة، وتستنير بنورها، فتتلألأ قلوبٌ بمصابيح الكلمات الإلهيَّة، وتتهذَّبَ نفوسٌ بمصافي الكلمات النبويَّة، وأَنْعِمْ بـ (صحيح البخاري) مدخلاً كريماً وطريقاً مستقيماً إلى ذلك الرفرف الأعلى.

وأخيراً:

فإذا كان الإمام البخاري يقول لورَّاقه محمد بن أبي حاتم: «طِبْ نفساً فإنَّ أهل الملاهي في ملاهيهم، وأهلَ الصناعات في صناعاتهم، والتجارَ في تجاراتهم، وأنتَ مع النبي ﷺ وأصحابه» [(١)]، فإنِّي أقول: إنَّني أحمد الله أن عشتُ بواسطة الإمام البخاريِّ مع النبيِّ ﷺ وأصحابه الكرام، بكلِّ ثقةٍ واطمئنانٍ، وعشتُ معه ساعاتٍ هي من صَفْوِ ساعات العمر علماً وعملاً وارتقاءً.

وأختم بما قاله الإمام مسلمٌ عندما جاء ليسأل شيخه البخاريَّ عن حديثٍ ليُبَيِّن له علَّته، فقال له: «دَعْنِي أُقبِّلْ رِجليك! يا أُستاذ الأستاذِين، وسيِّد المحدِّثين، وطبيب الحديث في علله».

وبعدما أجابه عن علَّة الحديث قال له: «لا يُبْغِضُك إلا حاسدٌ، وأشهد أنَّه ليس في الدنيا مثلُك» [(٢)].

وصدق مَن قال [(٣)]:

---

(١) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٤٥.

(٢) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج ١٥، ص ١٢١، و ج ٢، ص ٣٤٠؛ النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج ١، ص ٧٠؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٤٣٢، ٤٣٧؛ ابن حجر، **هُدَى الساري**، ص ٤٨٨.

(٣) هو الشيخ علاء الدين علي بن أيبك بن عبد الله الدِّمشقيِّ، شاعرٌ أديبٌ مشهورٌ، ولد (٧٢٨ هـ)، وتوفي (٨٠١ هـ)، شيخ الحافظ ابن حجر، وقد ترجم له في (إنباء الغمر) وذكره في (المجمع المؤسس)، وأثنى على شعره.
انظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **إنباء الغُمْرِ بأبناء العُمْر**، تحقيق: حسن حبشي، إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٩٦٩ م، ج ٢، ص ١٢٣؛ ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، تحقيق: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م، ج ٣، ص ١٨٠.
وأمَّا القصيدة: فهي قصيدةٌ ألَّفها في مدح (الصحيح) ومؤلِّفه، وقرأها عند ختمه للصحيح، وقد اعتيد قراءتُها عند ختم (صحيح البخاري)، ذكرها العلماء، منهم: المرداوي، أبو الحسن علاء الدين علي بن أحمد الصالحي، **خَتْمُ صحيح البخاري**، تحقيق: محمد طاهر شعبان، عطاءات العلم، ١٤٣٧ هـ، ص ١٧.

مَـــا للبخـــاريِّ نظيـــرٌ فـــي جلالتـــه ... ومِثْلُـــه حـــافظٌ مـــا أمســـك القَلَمَـــا

كأنَّمـــا صـــدرُه بحـــرٌ يمـــوج ذكـــا ... كأنَّمـــا ذهنُـــه غيـــثٌ قَـــدِ انْسَـــجَمَا

شـرقاً وغربـاً علـى حفـظ الحـديث سَـعَى ... دهـــراً، ولا عَرَبَـــاً أَبْقَـــى ولا عَجَمَـــا

وألـفُ شـيخٍ لـه فـي الأرض وهـو علـى ... تلـك المشـايخِ فـي علـم الحـديث سَـمَا

كـم قَلَبُـوا مـن أسـانيدِ الحـديث لـه ... بـــالأمسِ واقتســـموها بيـــنهم قِسَـــمَا

فَرَدَّهَـــا مِثْـــلَ مـــا كانـــت وصـــحَّحَها ... وصـــار فـــي علمـــه قُـــدَّامهم عَلَمَـــا

ومـــا أضـــرَّ بـــه المَكْـــرُ الـــذي مَكَـــرُوا ... لكـــن أقـــرَّ لـــه بالفضـــل مَـــن عَلِمـــا

وكـــلُّ حُفَّـــاظ بغـــدادٍ لـــه اعترفـــوا ... لمَّـــا زكـــا بالـــذكا محفوظُـــه وَنَمَـــا

ومســـلمٌ قـــام فـــي عينَيـــه قبَّلـــه ... ولـــم يدعْـــه البخـــاريْ يلـــثُمُ القَـــدَمَا

همـــا الإمامـــان فـــي علـــمٍ ومعرفـــةٍ ... كـالبحر حـين طَمَـى، والغيـث حـين هَمَـا

لـو قيـل مـن فـاق أهـلَ الأرض قاطبـةً ... فـي العقـل والنقـل والتحريـر؟ قلـتُ: هُمَـا

اللهُ يجزيهمـــا خيـــراً بمـــا فَعَـــلا ... واللهُ يجمعُنـــا يـــوم اللِّقـــا بهمـــا

هذا ما وفقَّني الله لِجَمْعِه، ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً.

* * *

جدول الرواة المتكلَّم فيهم الوارد أسماؤهم في هذا البحث

وها هو جدولٌ بأسماء الرُّواة المتكلَّم فيهم في (صحيح البخاري) من الذين وردت أسماؤهم هنا في هذا البحث، أوردهم مرتَّبين على حروف المعجم، مع ذكر الكلام فيهم، وكيفيَّة رواية البخاري لهم، وكم روى لهم، مشيراً إلى رقم الصفحة.

وأكثر أرقام الأحاديث المذكورة في الجدول: قد ذكرها الحافظ ابن حجر، وبعضها حدَّدْتُه من خلال استعمال الحاسوب، مستعيناً بشرح الإمام القسطلاني (إرشاد الساري) في تحديد الأسماء المُهْمَلة.

وما ظُلِّل عليه في كيفية رواية البخاري للراوي: فهذا يعني أنَّ المُظلَّل صالحٌ لكونه طريقةً من الطرق التي سلكها الإمام البخاري في إخراجه حديث هذا الراوي، ولم يتمَّ ذكر هذا الراوي ضمن أمثلة تلك الطريقة.

	اسم الراوي	التهمة	كيفية رواية البخاري له	كم روى له	ص
١-	أبان بن يزيد العطَّار	ضعَّفه الكديمي	انتقاءً بصيغةٍ خاصَّةٍ	١٣	١٦٧
٢-	أُبَيُّ بن العبَّاس الساعدي	ضعَّفوه	انتقاءً في الفضائل	١ (٤)	١٦٨
٣-	أحمد بن أبي الطَّيِّب	ضعَّفه أبو حاتم	متابعةً	١	١١٢
٤-	أحمد بن عاصم البلخي	جهله أبو حاتم	انتقاءً في الفوائد	١	١٨٠

(٤) كلُّ مَن ذُكر هنا بأنَّه قد أخرج البخاريُّ له حديثاً واحداً، فهو يصلح مثالاً لِمَن انتقى لهم حديثاً واحداً أيضاً.

٥-	إسحاق بن محمَّد الفَرْوي	ضعَّفه الأكثر، وربما لُقِّن، وكتبه صحيحة	شاهداً ومقروناً بغيره **وانتقاءً من كتابه**	٣	١٢١ ١٣٩ -
٦-	إسماعيل بن أبان الورَّاق	اتُّهم بالتشيُّع	انتقاءً لحديثٍ يدفع به عنه ما تُكلِّم فيه	٦	١٧٦
٧-	إسماعيل بن أبي أُويس	ضعَّفوه	انتقاءً فيما حدَّث به من كتابه دون حفظه	٢٣٩	١٦١
٨-	أَسِيْد بن زيد ابن نجيح الجمَّال	ضعَّفوه	انتقاءً لحديثٍ واحدٍ **وهو مقرونٌ بغيره**	١	١٨٠
٩-	حمَّاد بن سلمة ابن دينار البصريُّ	ساء حفظه بأَخَرَةٍ	مُعلَّقاً وانتقاءً بصيغةٍ خاصَّةٍ	١٨ (٥) تقريباً	١٣٣ ١٦٥
١٠-	الربيع بن يحيى بن مِقْسَم الأُشناني البصري	ضُعِّف في حديثه عن الثوري وشعبة	انتقاءً لحديثٍ واحدٍ **وانتقاءً عن شيخٍ دون آخر** فروى له عن زائدة وله متابعة	١	١٨٠ -
١١-	زياد بن عبد الله ابن الطفيل البكَّائي	ضعَّفه بعضهم	انتقاءً في المغازي **ومقروناً بغيره**	١	١٧٢ -

(٥) تتبَّعْتُها جميعها في (إرشاد الساري)، ولم يذكر الحافظ عدداً.

١٢-	سليمان بن داود أبو داود الطَّيالسيُّ	أخطأ في أحاديث	مُعلَّقاً	١١ تقريباً	١٣٤
١٣-	سيف بن سليمان المخزومي المكِّي، أبو سليمان	اتُّهم بالقدر	متابعةً	٥	١١٤
١٤-	شيبان بن عبد الرَّحمن النَّحوي	ضُعِّف في الأعمش	انتقاءً عن شيخٍ دون آخر	٦١	١٥٠
١٥-	عبَّاد بن يعقوب الرَّوَاجِنِي	رافضيٌّ مشهور	مقروناً بغيره	١	١٤١
١٦-	عبد الرَّزَّاق بن همَّام الصَّنعاني	اختلط	انتقاءً في مكانٍ عن شيخٍ دون مكانٍ آخر عن الشَّيخ نفسِه	أكثر عنه	١٥٨
١٧-	عبد الله بن صالح أبو صالح، كاتب الليث	طرأ على حديثه تخليط	مُعلَّقاً	٩	١٣٤
١٨-	عبد الله بن عمرو أبو مَعمر المُقْعَد البصري	رُمي بالقدر	انتقاءً لحديثٍ يدفع به عنه ما تُكلِّم فيه	٦٩	١٧٨
١٩-	محمَّد بن إسحاق ابن يسار المدنيُّ	مختلفٌ في الاحتجاج به	مُعلَّقاً وانتقاءً في المغازي	٢٧	١٣٥ ١٧٤
٢٠-	محمد بن زياد الزيادي الملقَّب بـ (يؤيؤ)	رُبَّما أخطأ	انتقاءً لحديثٍ واحدٍ **ومتابعةً**	١	١٨٠ -

٢١-	محمد بن الصَّلْت أبو يعلى التوَّزي	يهِمُ	انتقاءً للفظٍ مختصرٍ	١	١٨٠
٢٢-	محمد بن مسلم بن تَدْرُس أبو الزُّبير المكيُّ	ضعَّفه بعضهم	مُعلَّقاً ومقروناً بغيره	٩	١٣٥ ١٣٩
٢٣-	مَعْمَر بن راشد الأَزْدِي	ضُعِّف حديثه في البصرة	انتقاءً في مكانٍ دون مكان انتقى من حديثه بالبصرة (٢١) حديثاً ممَّا تُوبع عليه	أكثر عنه جدَّاً	١٥٣
٢٤-	يحيى بن عبد الله بن بُكير	ضُعِّف في حديثه عن أهل الحجاز	انتقاءً عن أهل بلدٍ دون أهل بلدٍ آخرين فانتقى له عن مالك (٥) أحاديث مشهورةً متابعةً	أكثر عنه جدَّاً	١٦٠

المصادر والمراجع

١- آل كاشف الغطاء، محمد بن الحسين آل كاشف الغطاء، **أصل الشيعة وأصولها**، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسَّسة الإمام علي، ١٩٩٤ م.

٢- ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد، ابن الأثير الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، المكتبة العلميَّة، بيروت، ١٩٧٩ م.

٣- ابن الأثير، أبو الحسن عزُّ الدين علي بن محمد، ابن الأثير الجزري، **اللباب في تهذيب الأنساب**، دار صادر، بيروت.

٤- الأحمر، محمد علي الأحمر، **الرُّواة الذين تكلَّم فيهم الدارقطني وروى لهم الإمام البخاري في صحيحه - جمعاً ودراسةً**، بحثٌ مقدَّمٌ لمجلَّة الجامعة الإسلاميَّة، ملحق العدد ١٨٣، الجزء ١٧.

٥- الأعظمي، محمد ضياء الأعظمي، **معجم مصطلحات الحديث**، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٩٩٩ م.

٦- الأنيس، عبد الحكيم الأنيس، **استعداد العلماء قبل الكلام على صحيح البخاري**، مقالٌ مطبوعٌ ضمن النشرة الشهرية لمجموعة المخطوطات الإسلاميَّة، العددان (٢٧، ٢٨)، رمضان ١٤٤١ هـ، بعنوان: (الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح).

٧- الأنيس، عبد الحكيم الأنيس، **كلمة حول الإعلام وصحيح البخاري**، مقالٌ مطبوعٌ ضمن النشرة

الشهرية لمجموعة المخطوطات الإسلاميَّة، العددان (٢٧، ٢٨)، رمضان ١٤٤١ هـ، بعنوان: (الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح).

٨- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، **التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاريُّ في الجامع الصحيح**، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ط ١، ١٩٨٦ م.

٩- البحصلي، مازن بن عبد الرحمن البحصلي البيروتي، **شمائل البخاري**، مجموع من نُقُولات الذهبيِّ وغيره، مطبوعٌ ضمن النشرة الشهرية لمجموعة المخطوطات الإسلاميَّة، في العددان (٢٧، ٢٨)، رمضان ١٤٤١ هـ، تحت عنوان: (الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح).

١٠- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الأدب المفرد**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٩ م.

١١- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **التاريخ الأوسط**، تحقيق: محمد إبراهيم اللحيدان، دار الصيمعي، الرياض، ط ١، ١٤١٨ هـ.

١٢- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **التاريخ الأوسط**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٧ هـ، وقد طبع خطأً باسم: (التاريخ الصغير).

١٣- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **التاريخ الكبير**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدَّكَن.

١٤- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع الصحيح**، اعتناء: شيخي الفاضل الشيخ الدكتور محمد زهير الناصر، دار المنهاج، جدة، دار طوق النجاة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٩ هـ.

١٥- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **خلق أفعال العباد**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض، ١٣٩٨ هـ.

١٦- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الضعفاء الصغير**، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عبَّاس، الطائف، ط ١، ١٤٢٦ هـ.

- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الضعفاء الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦ هـ.

١٧- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **القراءة خلف الإمام**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض، ١٣٩٨ هـ.

١٨- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **قرَّة العينين برفع اليدين في الصلاة**، تحقيق: أحمد الشريف، دار الأرقم، الكويت، ١٩٨٣ م.

١٩- البصري، أبو الحسين محمَّد بن علي الطيب البصري المعتزلي، **المُعْتَمَد**، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ.

٢٠- البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، **الفَرْق بين الفِرَق**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧ م.

٢١- البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، **النكت الوفيَّة بما في شرح الألفيَّة**، تحقيق: ماهر الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط ١، ٢٠٠٧ م.

٢٢- أبـو بكـر كـافي، **مـنـهج الإمـام البخـاري فـي تصـحيح الأحاديـث وتعليلهـا مـن خـلال «الجامع الصحيح»**، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م.

٢٣- البكـري، حمـزة البكـري، **موقـف محـدِّثي القـرن الرابـع والخـامس مـن صـحيح البخـاري وأثره في تلقِّيه بالقبول**، بحثٌ مقدَّمٌ إلى المؤتمر الدولي "الإمام البخاري"، بجامعة ابن خلدون، استانبول، ٢٠١٩ م، لم يطبع بعد.

٢٤- بهاء الدين، محمَّد بهاء الدين، **المستشرقون والحديث النبوي**، دار النفائس، عُمان - الأردن، ط ١، ١٩٩٩ م.

٢٥- البهيّ، محمد البهيّ، **المبشِّرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام**، مطبعة الأزهر.

٢٦- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، **المدخل إلى علم السنن**، تحقيق: شيخي العلَّامة الشيخ محمد عوَّامة، دار اليسر، القاهرة، ودار المنهاج، بيروت، ط ١، ٢٠١٧ م.

٢٧- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٣ م.

٢٨- التِّرمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة التِّرمذي، **جامع التِّرمذي**، تحقيق: عز الدين ضلي وآخرين، مؤسَّسة الرسالة ناشرون، دمشق - بيروت، ط ١، ٢٠١٣ م، ومعه: **كتاب العلل - الصغير** -، المُلْحَق في آخر الجامع.

٢٩- التِّرمذي، أبو عيسى محمَّد بن عيسى بن سَورة التِّرمذي، **العلل الكبير**، ترتيب: القاضي أبي طالب، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٩ هـ.

٣٠- التهانوي، ظفر أحمد العثماني التهانوي، **قواعد في علوم الحديث**، (مقدِّمة إعلاء السنن)، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلاميَّة، حلب، عن الطبعة الخامسة، ١٩٨٤ م.

٣١- ابن تيميَّة، أبو العبَّاس تقيُّ الدين أحمد بن عبد الحليم، ابن تيميَّة الحرَّاني، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة المنوَّرة، عام ١٩٩٥ م.

٣٢- ابن تيميَّة، أبو العبَّاس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، ابن تيميَّة الحرَّاني، **منهاج السنَّة النبويَّة**، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة محمد بن سعود، ط ١، ١٤٠٦ هـ.

٣٣- ابن جرير، أبو جعفر محمَّد بن جرير الطبري، **تهذيب الآثار**، طبع الموجودُ منه مرَّتين بهذا الاسم: الأولى: ثلاث قِطَع منه حقَّقها: محمود محمَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، والثانية: قطعة حقَّقها: علي رضا بن عبد الله، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٩٩٥.

٣٤- الجزائري، الشيخ طاهر بن صالح الجزائري ثم الدمشقي، **توجيه النظر إلى مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلاميَّة، حلب، ط ١، ١٩٩٥ م.

٣٥- جميل بن فريد، **المنهجيَّة المنضبطة في تعليل بعض أحاديث الصحيحين عن النقَّاد المتقدِّمين**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

٣٦- الجُوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني، **أحوال الرجال**، تحقيق: عبد العليم البستوي، حديث آكاديمي، فيصل آباد.

٣٧- الجيَّاني، أبو علي الحسين بن محمد الغسَّاني الجيَّاني، **تقييد المهمَل وتمييز المشكِل**، تحقيق: علي العمران، ومحمد عزيز شمس، مكَّة المكرمة، ط ١، ٢٠٠٠ م.

٣٨- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، **الجرح والتعديل**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٥٢ م.

٣٩- حَاجِي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كاتب جلبي، القُسْطَنْطِيني، المشهور باسم حَاجِي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المُثنَّى، بغداد، ١٩٤١ م.

٤٠- الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، **شروط الأئمَّة الخمسة**، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مطبوعٌ ضمن مجموع: (ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث)، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٥ م.

٤١- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، **المدخل إلى الصحيح**، تحقيق: ربيع المدخلي، دار الإمام أحمد، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩ م.

٤٢- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.

٤٣- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: معظَّم حسين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧ م.

٤٤- ابن حِبَّان، أبو حاتم محمد بن حِبَّان التميمي، البُستي، **الثقات**، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ١، ١٩٧٣ م.

٤٥- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٧ م.

٤٦- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **إنباء الغُمْرِ بأبناء العُمْر**، تحقيق: حسن حبشي، إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٩٦٩ م.

٤٧- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمَّار، عمان، ط ١، ١٤٠٥ هـ.

٤٨- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: شيخي العلَّامة الشيخ محمد عوَّامة، دار اليسر، المدينة المنورة، دار المنهاج، جدة، ط ٩، ٢٠٠٩ م.

٤٩- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٦ هـ.

٥٠- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محبُّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٧٩ هـ.

٥١- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، تحقيق: الشيخ عبد الفتَّاح أبو غدة، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م.

٥٢- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، تحقيق: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م.

٥٣- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، تحقيق: شيخنا الحبر نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط ٣، ٢٠٠٠ م.

٥٤- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **النكت الظراف على الأطراف**، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، ط ٢، ١٩٨٣ م.

٥٥- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع المدخلي، عمادة الجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنوَّرة، ط ١، ١٩٨٤ م.

٥٦- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **هُدَى الساري**، مقدِّمة: **(فتح الباري شرح صحيح البخاري)**، تحقيق: محبُّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٧٩ هـ.

٥٧- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، **هداية الساري لسيرة البخاري**، تحقيق: حسنَين سلمان مهدي، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ودار الكمال المتَّحدة، دمشق، ط ١، ٢٠١١ م.

٥٨- حجو، إسراء مسعود حجو، **الرُّواة الذين تكلَّم فيهم أبو داود السِّجِسْتَاني وأخرج لهم البخاري في صحيحه – دراسةٌ تطبيقيَّةٌ**، بحثٌ تكميليٌّ للماجستير مقدَّمٌ للجامعة الإسلاميَّة، بغزَّة الأبيَّة، ٢٠١٨ م.

٥٩- حسون، إندونيسيا حسون، **منهج الإمام البخاري في الرواية عَمَّن رُمي بالبدعة، ومروياتهم في الجامع الصحيح**، رسالة ماجستير مقدَّمةٌ لجامعة أمِّ القرى، بمكَّة المكرَّمة، ١٤٢٤ هـ.

٦٠- حمَّاد، نافذ حسين حمَّاد، **الموصوفون بالجهالة من غير الصحابة في رجال صحيح الإمام البخاري– دراسة توثيقيَّة**، بحثٌ مقدَّمٌ لمجلَّة جامعة الشارقة للعلوم الشرعيَّة والقانونيَّة، المجلد ٥، العدد ٣، ٢٠٠٨ م.

٦١- حمَّاد، نافذ حسين حمَّاد، **رأب الصدع لأحاديث المتَّهمين بالوضع مِمَّن انفرد بهم البخاري عن مسلم**، بحثٌ مقدَّمٌ لمجلَّة كليَّة التربيَّة، المجلد ١، العدد ٢، ١٩٩٧ م.

٦٢- حَمَام، عبد الجواد حَمَام، **منهجيَّة انتقاء البخاري عن شيوخه المتكلَّم فيهم**، بحثٌ مقدَّمٌ إلى المؤتمر الدولي "الإمام البخاري"، بجامعة ابن خلدون، استانبول، ٢٠١٩ م، ولم يطبع بعد.

٦٣- الحُمَيدي، أبو عبد الله بن أبي نصر، محمد بن فُتُوح الأزدي الحميدي، **الصحابةْ، الذين أخرج لهم البخاري في (صحيحه) ممَّا اعتنى به الحميدي ونبَّهْ**، مخطوط، ذكره عبد الله بن محمد السحيم، في مقاله: (الكتب التي أفردت رجال الشيخين أو أحدهما).

٦٤- حَيَّاني، محمد عبد الله حَيَّاني، **دفاعٌ عن الصحيحين**، مكتبة الملك فهد، السعودية، ١٤٣٧ هـ.

٦٥- خطيب أوغلي، محمد سعيد خطيب أوغلي، **نقد علماء السلف لصحيحي البخاري ومسلم**، ترجمة: سليمان بايبارا، مقال مطبوع.

٦٦- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م.

٦٧- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٣ م.

٦٨- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **الرِّحْلَة في طلب الحديث**، بتحقيق شيخنا الحبر الشيخ نور الدين عتر حفظه الله، في دار الكتب العلميَّة، بيروت، سنة ١٣٩٥ هـ.

٦٩- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق: محمد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السنَّة النبويَّة، أنقرة.

٧٠- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، الدمَّام، ط ٢، ١٤٣٥ هـ.

٧١- الخلف، عوَّاد الخلف، **روايات المُدَلِّسين في صحيح البخاري، جمعها – تخريجها – الكلام عليها**، كتابٌ أصله رسالة دكتوراه مقدَّمةٌ لجامعة القرويين، بالمغرب، ٢٠٠١ م، دار البشائر الإسلاميَّة.

٧٢- خليل مُلَّا خاطر، **مكانة الصحيحين**، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ.

٧٣- الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق: محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ.

٧٤- ابن خير، أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي، **فِهْرِسْت ابن خير**، تحقيق: بشار عواد، وابنه محمود، دار الغرب، تونس، ط ١، ٢٠٠٩ م.

٧٥- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الشهير بالدارقطني، **الإلزامات**، مطبوعٌ مع: (التتبع)، بعنوان: (الإلزامات والتتبع)، تحقيق: مقبل الوادعي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥ م.

٧٦- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الشهير بالدارقطني، **التتبُّع**، مطبوعٌ مع: (الإلزامات)، بعنوان: (الإلزامات والتتبع)، تحقيق: مقبل الوادعي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥ م.

٧٧- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الشهير بالدارقطني، **ذِكْرُ أسماء التابعين ومن بعدهم ممَّن صحت روايته من الثِّقات عند البخاري ومسلم**، تحقيق: بوران الضناوي، كمال الحوت، مؤسَّسة الكتب الثقافيَّة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥ م.

٧٨- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الشهير بالدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبويَّة**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ومحمد الدباسي، دار طيبة، الرياض، ودار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٠٥هـ، و ١٤٢٧ هـ.

٧٩- الدوري، أيمن جاسم محمَّد الدوري، **أسباب اختلال ضبط الرواة وأنواع الحديث الناتجة عنه**، مقالٌ مقدَّم للمجلَّة الدوليَّة لأبحاث الحديث (HADITH)، العدد الرابع، ٢٠٢٠ م.

٨٠- ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

٨١- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **تاريخ الإسلام**، تحقيق: بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م.

٨٢- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **جزءٌ فيه ترجمة البخاري**، تحقيق: إبراهيم بن منصور الهاشمي، مؤسَّسة الريَّان، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م.

٨٣- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **ذِكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل**، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، مطبوعٌ ضمن مجموع: (أربع رسائل في علوم الحديث)، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٤، ١٩٩٠ م.

٨٤- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٥ م.

٨٥- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **الكاشف**، تحقيق: شيخي العلَّامة الشيخ محمد عوَّامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار المنهاج، جدة، ودار اليسر، المدينة المنوَّرة، ط ٢، ٢٠٠٩ م.

٨٦- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **مَنْ تُكلِّم فيه وهو موثَّق**، تحقيق: عبد الله الرحيلي، ط ١، ٢٠٠٥ م.

٨٧- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، ط ١، ١٩٦٣ م.

٨٨- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٩٨٧ م.

٨٩- رستم، محمد بن زين العابدين رستم، **الجامع الصحيح للإمام البخاري وعناية الأمَّة الإسلاميَّة به شرقاً وغرباً**، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ١، ٢٠١٣ م.

٩٠- رستم، محمد بن زين العابدين رستم، **نصوص مستخرج الإسماعيلي على البخاري**، مقالٌ مقدَّم لجامعة محمد بن سعود، العدد ٣٦.

٩١- الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني، الملقَّب بمُرْتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحقِّقين، دار الهداية.

٩٢- أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، **الضعفاء**، تحقيق: سعدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنوَّرة، ١٩٨٢ م.

٩٣- أبو زرعة العراقي، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي، **البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح ومُسَّ بِضَرْبٍ من التجريح**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الجنان، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م.

٩٤- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، **النكت على مقدِّمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين فريج، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٩٩٨ م.

٩٥- الزغير، لطفي بن محمد الزغير، **انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين وقيمتها العلميَّة**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

٩٦- زكري، زكريه بنت أحمد زكري، **التجريح النسبي في بعض الأمكنة دون بعض ممَّن خرَّج لهم البخاري في (صحيحه)**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

٩٧- الزمزمي، هناء علي الزمزمي، **مَن رُمي بالجهالة وله في صحيح البخاري رواية**، بحثٌ مقدَّمٌ لمجلَّة مركز البحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، العدد ٣١.

٩٨- الزيادي، محمد فتح الله الزيادي، **ظاهرة انتشار الإسلام وموقف بعض المستشرقين منها**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس- ليبيا، ط ١، ١٩٨٣ م.

٩٩- السباعي، مصطفى بن حسني السباعي، **السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، المكتب الإسلامي، دمشق – بيروت، ط ٣، ١٩٨٢ م.

١٠٠- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤١٣ هـ.

- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، **قاعدة في الجرح والتعديل**، هي ضمن كتاب السبكي (طبقات الشافعية الكبرى)، ولأهميَّتها أفردها وطبعها مستقلَّةً مع رسائل أخرى: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ضمن مجموع: (أربع رسائل في علوم الحديث)، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٥، ١٩٩٠ م.

١٠١- السحيم، عبد الله بن محمد السحيم، **الكتب التي أفردت رجال الشيخين أو أحدهما**، مقال مقدَّمٌ لموقع الألوكة الالكتروني، كانون الأول، ٢٠١٦ م، على الرابط التالي: (https://www.alukah.net/sharia/0/110805/).

١٠٢- السخاوي، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **عمدة السامع والقاري في فوائد صحيح البخاري**، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة أولاد الشيخ، الجيزة، ط ١، ٢٠٠٣ م.

١٠٣- السخاوي، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **عمدة القارئ والسامع في ختم الصحيح الجامع**، تحقيق: مبارك بن سيف الهاجري، مجلَّة الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، الكويت، العدد ٤٤، ١٤٢١ هـ.

١٠٤- السخاوي، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط ١، ٢٠٠٣ م.

١٠٥- سراج الدين، سيِّدنا الشيخ عبد الله سراج الدين الحسيني الحلبي، **شرح المنظومة البيقونية**، دار الفلاح، حلب، ٢٠٠٩ م.

١٠٦- السرساوي، مازن بن محمد السرساوي، **روايات المتكلَّم فيهم من رواة الصحيحين**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

١٠٧- سزكين، فؤاد سزكين، **تاريخ التراث العربي**، ترجمة: محمود فهمي حجازي، جامعة محمد بن سعود، ١٩٩١ م.

١٠٨- السلوم، أحمد فارس السلوم، **منهج الإمام البخاري في تأليف الصحيح**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر أعلام الإسلام "الإمام البخاري نموذجاً"، بالكويت، ٢٠١٢ م.

١٠٩- سليمان بن صالح الخراشي، **نقض أصول العقلانيين**، كتاب الكتروني.

١١٠- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي**، تحقيق: شيخي العلَّامة الشيخ محمد عوامة، دار المنهاج، جدة، ودار اليسر، المدينة المنوَّرة، ط ١، ٢٠١٦ م.

١١١- الشافعي، أبو عبد الله محمَّد بن إدريس الشافعي المطَّلبي القرشي المكِّي، **اختلاف الحديث**، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسَّسة الثقافة الإسلامية، بيروت، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ.

- وطُبع أيضاً ملحقاً بآخر كتابه **(الأم)**.

١١٢- شاكر، أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، تحقيق: مكتب الأجهوري، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٣٥ هـ.

١١٣- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، **الملل والنِّحَل**، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٨ م.

١١٤- الشهري، محمد بن ظافر الشهري، **العقلانيون المعاصرون وأحاديث الصحيحين**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

١١٥- صبري، عامر حسن صبري؛ والقضاة، أمين محمد القضاة، **دراسات في مناهج المحدِّثين**، جهينة، الأردن، ٢٠١١ م.

١١٦- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **صيانة صحيح مسلم**، تحقيق: موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ هـ.

١١٧- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **معرفة أنواع علم الحديث**، تحقيق: شيخنا الحبر نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٦ م.

١١٨- الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، المعروف بالأمير الصنعاني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٩٩٧م.

١١٩- طارق بن عوض الله، **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات**، كتابٌ نشرته: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨ م.

١٢٠- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري، المعروف بالطَّحاوي، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.

١٢١- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري، المعروف بالطَّحاوي، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد سيد جاد الحق وآخرين، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م.

١٢٢- طوالبة، محمد عبد الرحمن طوالبة، **مَن أخرج لهم البخاري مقرونين**، بحثٌ مقدَّمٌ لمجلَّة المنارة، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٠١ م.

١٢٣- طوالبة، محمَّد عبد الرحمن طوالبة، **شبه المقرون من الرُّواة في صحيح الإمام البخاري**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتة للبحوث والدِّراسات، المجلد ١٧، العدد ٣، ٢٠٠٢ م.

١٢٤- الطيبي، شرف الدين حسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، **الخلاصة في معرفة الحديث**، تحقيق: أبو عاصم الشوامي، المكتبة الإسلاميَّة، والرواد للإعلام والنشر، ط ١، ٢٠٠٩ م.

١٢٥- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة، المغرب، ١٣٨٧ هـ.

١٢٦- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، **مقدِّمة التمهيد**، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ضمن مجموع: (خمس رسائل في علوم الحديث)، دائر البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٢، ٢٠١٠ م.

١٢٧- عبد الجبَّار، أبو الحسن عبد الجبَّار بن أحمد بن الخليل الهمذاني الأسد آبادي، **شرح الأصول الخمسة**، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٦ م.

١٢٨- عبد الجبَّار، أبو الحسن عبد الجبَّار بن أحمد بن الخليل الهمذاني الأسد آبادي، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ٢٠١١ م.

١٢٩- عبد الجبَّار، أبو الحسن عبد الجبَّار بن أحمد بن الخليل الهمذاني الأسد آبادي، **فضل الاعتزال**، تحقيق: فؤاد سيد، دار الفارابي، بيروت، ط ١، ٢٠١٧ م.

١٣٠- عبد الخالق، أبو الكمال عبد الغني بن محمد عبد الخالق المصري، **الإمام البخاري وصحيحه**، دار المنارة، جدة، ط ١، ١٩٨٥ م.

١٣١- عبد الرزَّاق، أبو بكر عبد الرزَّاق بن همَّام بن نافع الحِميري الصنعاني، **المصنَّف**، تحقيق: شيخ شيوخنا الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.

١٣٢- عبد الغفور، هيثم عبد الغفور، **إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في (صحيح البخاري)**، رسالة ماجستير مقدَّمةٌ لجامعة العلوم الإسلاميَّة العالمية، الآثار الشرقية للنشر والتوزيع، عمَّان، ط ١، ٢٠١١ م.

١٣٣- عبد اللطيف، عبد الموجود محمد عبد اللطيف، **السنَّة النبويَّة بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم**، مطبعة طيبة، القاهرة، ط ٢، ١٩٩١ م.

١٣٤- عبه جي، حسن محمد عبه جي، **معمر بن راشد ومرويَّات البصريِّين عنه في الصحيحين**، بحثٌ محكَّمٌ مقدَّمٌ لمجلَّة جامعة محمد بن سعود، العدد (٥٤)، الجزء الثاني، ١٤٢٧ هـ.

١٣٥- عتر، شيخنا الحبر الشيخ نور الدين عتر، **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**، رسالة دكتوراه، ط ١، ١٩٧٠ م.

١٣٦- عتر، شيخنا الحبر الشيخ نور الدين عتر، **مناهج المحدِّثين العامَّة في الرواية والتصنيف**، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠١٤ م.

١٣٧- ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، **أسامي من روى عنهم محمَّد بن إسماعيل البخاري**، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م.

١٣٨- ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوَّض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٧ م.

١٣٩- عرار، محمد عصام عرار، **إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري**، دار اليمامة، دمشق، ط ١، ١٩٨٧ م.

١٤٠- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدِّمة ابن الصلاح**، تحقيق: محمد راغب الطبَّاخ الحلبي، المطبعة العلميَّة، حلب، ط ١، ١٩٣١ م.

١٤١- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر فحل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م.

١٤٢- العصيمي، صالح عبد الله العصيمي، **المتابعات والشواهد دراسةٌ نظريَّةٌ تطبيقيَّةٌ على صحيح مسلم**، وهي رسالة ماجستير مقدَّمةٌ لجامعة أمِّ القرى، بمكَّة المكرَّمة، ١٤٢٨ هـ.

١٤٣- عطوة محمد القريناوي، **رجال صحيح البخاري الذين تكلَّم فيهم ابن عدي في كتابه: "الكامل في ضعفاء الرجال" - دراسةٌ تطبيقيَّةٌ**، رسالة ماجستير، مقدَّمةٌ لجامعة غزَّة، ٢٠١١ م.

١٤٤- العقل، عبد الرحمن العقل، **أبرز الطعون المعاصرة في الجامع الصحيح للبخاري**، كتاب الكتروني.

١٤٥- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكِّي، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار المكتبة العلميَّة، بيروت، ١٩٨٤ م.

١٤٦- العماري، سالم بن صالح العماري، **رجال البخاري الذين أوردهم في كتابه الضعفاء ورواياتهم في الصحيح**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

١٤٧- عوَّامة، سيدي العلَّامة الشيخ محمد عوَّامة، شيخنا العلَّامة، **حكم العمل بالحديث الضعيف بين النظريَّة والتطبيق والدعوى**، ضمن: (سلسلة أبحاث حديثيَّة هادفة لتصحيح المسار العلمي)، الرسالة الأولى، دار اليسر، المدينة المنوَّرة، ودار المنهاج، جدة، ط ١، ٢٠١٨ م.

١٤٨- العيساوي، جاسم العيساوي، **مرويَّات المختلطين في الصحيحين**، كتابٌ أصله رسالة دكتوراه مقدَّمةٌ لكلية العلوم الإسلاميَّة، في جامعة بغداد، ٢٠٠٢ م، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط ١، ٢٠٠٦ م.

١٤٩- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد الحلبي العينتابي، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥٠- أبو غُدَّة، الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**، دار القلم، ط ١، ١٩٩٣ م.

١٥١- الغوري، سيِّد عبد الماجد الغوري، **معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة**، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط ٢، ٢٠١١ م.

١٥٢- فروانة، حمادة يعقوب فروانة، **رجال الصحيحين الذي تكلَّم فيهم ابن حِبَّان في كتابه "المجروحين"**، رسالة ماجستير مقدَّمةٌ للجامعة الإسلاميَّة بغزَّة، ٢٠١٠ م.

١٥٣- الفسَوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨١ م.

١٥٤- ابن فُورك، أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورك الأصفهاني، **مشكِل الحديث وبيانه**، تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥ م.

١٥٥- الفوزان، عبد الله بن فوزان الفوزان، **الرُّواة الذين جرحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح**، بحثٌ الكتروني.

١٥٦- ابن قُتَيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَرِي، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، بيروت، مؤسَّسة الإشراق، الدوحة، ط ٢، ١٩٩٩ م.

١٥٧- القرطبي، أبو العبَّاس أحمد بن عمر القرطبي، **المُفهم لِمَا أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، تحقيق: محيي الدين مستو وآخرون، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق- بيروت، ط ١، ١٩٩٦ م.

١٥٨- قره بللي، محمد كامل قره بللي، **مذاهب العلماء فيما وقع فيه التعارض بين السير والمغازي وبين روايات الأحاديث الصحيحة**، بحثٌ مقدَّم إلى مجلَّة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٣٩، العدد ١، ٢٠١٢ م.

١٥٩- قره بللي، محمَّد كامل قره بللي، **مُرونة منهج البخاري في إيراد رواياتٍ لبعض الضعفاء في (الصحيح)، "النُّسَخ الحديثية المشتمِلة على رواةٍ تُكُلِّم فيهم في صحيح البخاري نموذجاً"**، بحثٌ مقدَّمٌ إلى المؤتمر الدولي "الإمام البخاري"، بجامعة ابن خلدون، استانبول، ٢٠١٩ م، لم يطبع بعد.

١٦٠- القزَّاز، فهمي أحمد القزَّاز، **المُدَلِّسين ومروياتهم في صحيح البخاري**، كتابٌ أصله رسالة دكتوراه مقدَّمةٌ لكُليَّة العلوم الإسلاميَّة، في جامعة بغداد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ٢٠١٢ م.

١٦١- القسطلاني، أبو العبَّاس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، تحقيق: شيخي الفاضل الشيخ محمد زهير الناصر، دار الغوثاني، ط ١، ٢٠١٨ م.

- القضاة، أمين محمد القضاة؛ وصبري، عامر حسن صبري، **دراسات في مناهج المحدِّثين**، جهينة، الأردن، ٢٠١١ م. تقدَّم عند الصاد.

١٦٢- الكتَّاني، أبو عبد الله محمد بن جعفر الشهير بالكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنَّة المشرَّفة**، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٦، ٢٠٠٠ م.

١٦٣- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ٢، ١٣٧٠ هـ.

١٦٤- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ط ١، سنة النشر: ٢٠٠٣ م.

١٦٥- كريمة سوداني، **منهج الإمام البخاري في الرواية عن المُبتدعة من خلال الجامع الصحيح**، كتابٌ أصله رسالة علميَّة، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط ١، ٢٠٠٤ م.

١٦٦- الكَلابَاذي، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسَّداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه**، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ.

١٦٧- الكُلَيني، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكُليني الرازي، **روضة الكافي**، منشورات الفجر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧ م.

١٦٨- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: عز الدين ضلي وآخرين، مؤسَّسة الرسالة ناشرون، دمشق – بيروت، ط ١، ٢٠٠٩ م.

١٦٩- ابن ماكولا، سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م.

١٧٠- المباركفوري، عبد السلام المباركفوري، **سيرة الإمام البخاري سيِّد الفقهاء وإمام المحدِّثين**، تحقيق وترجمة: عبد العليم البستوي، دار عالم الفوائد، مكَّة المكرَّمة، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

١٧١- محمَّد، أمين عمر محمَّد، **المنطلقات الفكرية والعقدية لمدارس الطَّعن في الصحيحين – المستشرق جولدتسهير والطَّعن في صحيح البخاري**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

١٧٢- المحمَّد، محمد زهير المُحمَّد، **صيغة "قال لي، قال لنا" عند البخاري من حيث الغرض والحكم**، بحثٌ مقدَّم للمجلَّة الأردنيَّة في الدراسات الإسلاميَّة، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠٠٩ م.

١٧٣- محمود، عثمان بن معلم محمود، **شبهات القرآنيِّين**، مجمَّع الملك فهد، المدينة المنورة.

١٧٤- المحمود، عبد الرحمن المحمود، **الطَّاعنون في السنَّة قديماً وحديثاً**، مقالٌ على الشبكة، ٢٠١٤ م، على الرابط التالي: (الطاعنون-في-السنة-قديما-وحديثا/https://ar.islamway.net/article/36963).

١٧٥- المرداوي، أبو الحسن علاء الدين علي بن أحمد الصالحي، **ختم صحيح البخاري**، تحقيق: محمد طاهر شعبان، عطاءات العلم، ١٤٣٧ هـ.

١٧٦- مزروعة، محمود محمَّد مزروعة، **شبهات القرآنيين حول السنَّة النبويَّة**، مجمَّع الملك فهد، المدينة المنوَّرة.

١٧٧- المِزِّي، أبو الحجَّاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي والدار القيمة، ط ٢، ١٩٨٣ م.

- المِزِّي، أبو الحجَّاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، تحقيق: بشَّار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩ م.

١٧٨- المِزِّي، أبو الحجَّاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشَّار عواد معروف، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٠ م.

١٧٩- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري، **الصحيح**، اعتناء: سيِّدي وشيخي الفاضل الشيخ الدكتور محمد زهير الناصر، دار المنهاج، جدة، دار طوق النجاة، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ.

١٨٠- المصري، أنس سليمان المصري، **المنطلقات الفكرية والعقدية لدى الحداثيين للطعن في الصحيحين**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

١٨١- المطيري، حاكم المطيري، **مناهج أئمَّة الأثر في الاحتجاج بالمغازي والسير**، بحثٌ محكَّم في مجلَّة قطاع أصول الدين، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد ٥، ٢٠٠٩ م.

١٨٢- مظلوم، محمد ماهر مظلوم، **الرُّواة الذين تكلَّم فيهم أبو حاتم وروى لهم البخاري في صحيحه - دراسةٌ تطبيقيَّةٌ**، رسالة ماجستير مقدَّمةٌ لجامعة غزَّة، ٢٠٠٦ م.

١٨٣- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين** "**رواية عثمان الدارمي**"، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون، دمشق.

١٨٤- مُغْلَطاي، أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قَلِيج البكجري المصري، **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠١ م.

١٨٥- المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، **شروط الأئمَّة الستة**، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مطبوعٌ ضمن مجموع: (ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث)، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٥ م.

١٨٦- مُلَّا علي القاري، أبو الحسن نور الدين مُلَّا علي القاري الهروي، **شرح شرح نخبة الفكر**، تحقيق: الأخوان محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت.

١٨٧- ابن مَنْدَه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، **الإيمان**، تحقيق: علي الفقيهي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ.

١٨٨- ابن مَنْدَه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، **أسامي مشايخ الإمام البخاري**، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، ط ١، ١٤١٢ هـ.

١٨٩- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور الأنصاري، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.

١٩٠- ميسر الداعور، شيوخ **البخاري المتكلَّم فيهم في الجامع الصحيح**، بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمر "الانتصار للصحيحين"، بالجامعة الأردنيَّة، ٢٠١٠ م.

١٩١- ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله بن محمد الشهير بابن ناصر الدين الدمشقي، **تُحفة الإخْبَاري بترجمة البخاري**، المطبوع مع كتابه الآخر: (التنقيح في حديث التسبيح)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.

١٩٢- النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي، **المُجتَبى**، تحقيق: عز الدين ضلي وآخرين، مؤسَّسة الرسالة ناشرون، دمشق - بيروت، ط ١، ٢٠١٤ م.

١٩٣- أبو نُعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤٠٩ هـ.

١٩٤- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري**، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط ١، ٢٠٠٨ م.

١٩٥- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، تحقيق: مازن عبد الله وآخرين، دار السمَّان، إسطنبول، ط ١، ٢٠١٩ م.

١٩٦- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

١٩٧- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجَّاج**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢ هـ.

١٩٨- الهاشمي، عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي المكي، **عادات الإمام البخاري في صحيحه**، تحقيق: محمد ناصر العجمي، مكتب الشؤون الفنية، الكويت، ط ١، ٢٠٠٧ م.

١٩٩- ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥ م.

السيرة الذاتية

محمَّد مجد الدين عجَّة؛ مكان وتاريخ الولادة: في سوريا في مدينة حلب، عام ١٩٨٩ م؛ بدأ دراسة المرحلة الابتدائيَّة في حلب عام ١٩٩٥ م؛ ثمَّ درس المرحلة المتوسِّطة والثانوية في "المدرسة الشعبانيَّة" مدرسة العلَّامة الشيخ عبد الله سراج الدين رَحِمَهُ اللَّهُ في حلب عام ٢٠٠٠ م، وتخرَّج منها عام ٢٠٠٦ م؛ ولكونها مدرسةً خاصَّةً فكان لزاماً الحصول على شهادة الثانويَّة الحرَّة، فحصل على شهادة الثانويَّة الشرعيَّة عام ٢٠٠٧ م؛ وبعدها مباشرةً بدأ الدراسة الجامعيَّة في "جامعة حلب"، كليَّة الشريعة، قسم أصول الدين، ودامت الدراسة فيها خمس سنوات تقريباً؛ ثمَّ بسبب الأحداث الفاجعة التي حصلت في بلاد الشام – فرَّج الله عنها وعن بلاد المسلمين– تبقَّت بعض الدروس فلم يستطع التخرُّج منها؛ ثم سافر إلى البلد الطيِّب "تركيا الحبيبة" عام ٢٠١٢ م، واستقرَّ في مدينة غازي عنتاب، عمل فيها مدرِّساً في المعاهد الشرعيَّة، وكان مساعداً في تأسيس "المدارس النظاميَّة" الخاصَّة بتدريس الطلاب الجامعيِّين؛ وخلال ذلك أكمل دراسته الجامعيَّة في "جامعة غازي عنتاب"، كليَّة الإلهيَّات، فحصل أوَّلاً على شهادة اللغة التركيَّة (التومر) عام ٢٠١٥ م، ثم عادل دروسه الجامعيَّة المتبقيَّة وتخرَّج منها عام ٢٠١٨ م؛ بعدها مباشرةً بدأ الدراسات العليا في "جامعة ماردين آرتوقلو" في كليَّة العلوم الإسلاميَّة، في قسم الحديث.

الهاتف:	0090 507 630 02 45
البريد الإلكتروني:	hamadaabobdr@gmail.com
اللغات الأجنبيَّة:	التركيَّة
الاختصاص:	تعليم العلوم الشرعيَّة
الماجستير:	جامعة ماردين آرتوقلو
الليسانس:	جامعة غازي عنتاب
العمل:	مدرِّس في مدرسة "المدارس النظاميَّة" – غازي عنتاب